

التقرير السنوي



ترا بـط إـبـداعـي



تأسست شركة البحرين للتسهيلات التجارية في ٢٩ أغسطس ١٩٨٣ كشركة مقفلة وفقا لنصوص قانون الشركات التجارية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ برأسمال مصرح به ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (عشرة ملايين دينار بحريني) ورأسمال صادر ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (خمسة ملايين دينار بحريني) وذلك لغرض العمل كشركة تمويل متخصصة في البحرين. وفي شهر أبريل ١٩٩٣، سجلت الشركة كشركة مساهمة عامة. ومناسبة صدور قرار الجمعية العامة غير العادية في ١٠ مارس ٢٠٠٣، تم تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بما يتوافق وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، كما أصبحت الشركة غير محددة المدة برأسمال مصرح به ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني ورأسمال صادر ١٦,٣٣٥,٠٠٠ دينار بحريني. وبدءاً من ٢٦ يونيو ٢٠٠٥، حصلت الشركة على ترخيص من مصرف البحرين المركزي للعمل كمؤسسة مالية خاضعة لإشرافه.

التمويل الاستهلاكي

يتمثل عمل تسهيلات البحرين الرئيسي في تقديم التمويل الاستهلاكي القصير، والمتوسط والطويل الأجل للأشخاص القاطنين في مملكة البحرين وتتضمن أنواع التمويلات: تمويل السيارات، التمويل الشخصي، والتمويل العقاري وبطاقات الائتمان.

قطاع السيارات

الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. هي إحدى الشركات الرائدة في مملكة البحرين في مجال بيع وخدمات السيارات وقطع الغيار الخاصة بها. وتمتلك الشركة حقوق الامتياز الحصرية لوكالة هوندا وجنرال موتورز (شفروليه، جي ام سي، كاديلاك) وشاحنات ماك الأمريكية (الشق العسكري) في مملكة البحرين. كما شهد العام ٢٠١٣ تأسيس شركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. كشركة مملوكة لها بالكامل لبيع وتسويق سيارات هوندا وقطع غيارها في أربيل عاصمة إقليم كردستان بجمهورية العراق.

في عام ٢٠١٥، قامت المجموعة بتأسيس شركة التسهيلات للسيارات ش.و.و. لتسويق وبيع سيارات جي أي سي موتور و فوتون في سوق مملكة البحرين.

كما أنها أسست خلال العام ٢٠١٧ شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. لمزاولة نشاط تأجير السيارات.

قطاع التأمين

تم تدشين شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. في عام ١٩٩٧ كشركة وسيطة تقدم تشكيلة واسعة من منتجات وخدمات التأمين وتشمل هذه الخدمات التأمين على السيارات، والمنازل، والتأمين الصحي وتأمين السفر.

قطاع العقارات

تأسست شركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.و.و. في عام ٢٠٠٢، حيث تقوم بشراء وبيع وتسويق وتقديم خدمات التثمين والتأجير والوساطة للأراضي والعقارات في مناطق مختلفة من مملكة البحرين.

المحتويات

٦	مؤشرات عن عمليات الشركة
٧	مؤشرات مالية
٩-٨	تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٣-١٠	مجلس الإدارة
٢١-١٤	الحوكمة الإدارية
٢٥-٢٢	أعضاء الإدارة التنفيذية
٢٦	الهيكل التنظيمي للشركة
٣٥-٢٧	تقرير الإدارة عن عمليات الشركة
٣٧-٣٦	مسؤولية الشركة تجاه المجتمع
٣٩-٣٨	العام في صور
٤٠	معلومات عامة
٩٠-٤١	البيانات المالية الموحدة



صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر
مملكة البحرين



حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى
مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
مملكة البحرين



من خلال إبداع ارتقاء اجتماعي للعائد

نسعى لنكون الشركة الأكثر احتراماً وتقديراً في عيون
جميع من نخدمهم.

مؤشرات عن عمليات الشركة

لقد شهدت المجموعة عاما متميزا وسجلت مرة أخرى أعلى أرباح صافية في تاريخها. وعلى الرغم من ظروف السوق الصعبة، واصلت الشركة تنفيذ جميع المبادرات الرئيسية المحددة في الخطة الاستراتيجية للسنوات الثلاث ٢٠١٦-٢٠١٨، والتي عززت من نموذج أعمالها المتنوع بشكل جيد، واستطاعت الوصول إلى شرائح وقطاعات عمل جديدة في السوق.

التأمين: حققت شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. أداء جيدا وسجلت أرباحاً صافية بقيمة ٠,٨ مليون دينار بحريني (٠,٦ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٧). هذا فيما استمرت الشركة في تنويع محفظة منتجاتها ونشطت في مجال توفير التأمين الصحي. كما حافظت الشركة على ريادتها في سوق التأمين على السيارات ورتبت خلال العام ما يزيد على سبعة وعشرين ألف بوليصة تأمين على السيارات.

العقارات: سجلت شركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. خلال العام أرباحاً صافية بلغت ٠,٦٣ مليون دينار بحريني بزيادة مقدارها ٤٠٪ مقارنة بمبلغ ٠,٤٥ مليون دينار بحريني ما تم تحقيقه في عام ٢٠١٧. وبلغت مبيعاتها من مخزون الاراضي السكنية أكثر من ٣١٪ مقارنة بالعام الماضي، بالرغم من حالة الركود والتراجع التي يشهدها السوق العقاري. هذا فيما لا تزال محفظة الاستثمار العقاري التابعة للشركة تتمتع بنسبة إشغال عالية وتوفر عوائد سنوية مجزية.

حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت ٢٢,٩ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بزيادة قدرها ١١٪ عن مبلغ ٢٠,٧ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٧.

التمويل الاستهلاكي: لقد كان عام ٢٠١٨ عاما متميزا بالنسبة لتسهيلات البحرين، حيث حققت أرباحاً صافية بلغت ١٨,٩ مليون دينار بحريني (١٧,٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧)، وقدمت قروضا جديدة بلغت ١٧١ مليون دينار بحريني مقارنة بالعام الماضي بمبلغ ١٦١ مليون دينار بحريني. وشكلت جودة محفظة القروض أولوية من أولويات الشركة، وتكللت جهودها في السيطرة على الديون المتعثرة عند نسبة ٢,٩٨٪ من إجمالي محفظة القروض.

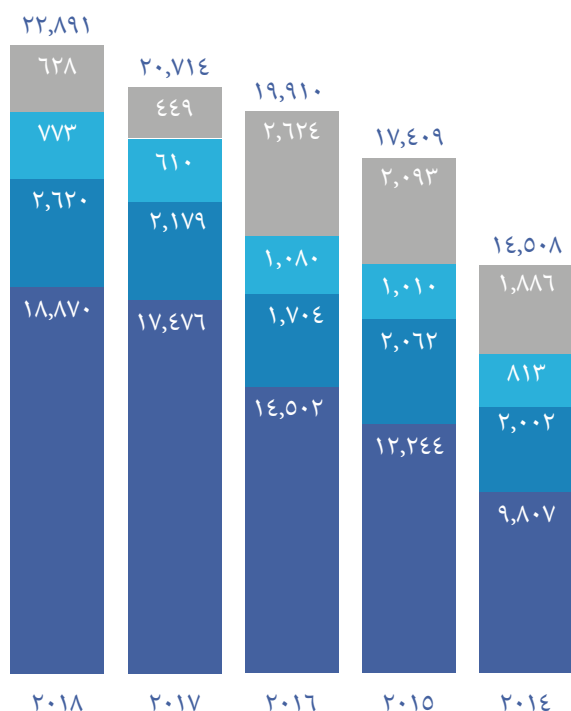
قطاع السيارات: سجلت الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. أرباحاً صافية بلغت ٢,٤ مليون دينار (٢,٢ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٧)، واستطاعت الشركة أن تحقق نتائج جيدة بفضل تنويع مخزون السيارات، والتركيز على السيارات التي تشهد رواجاً وطلباً عالياً في السوق، والنهوض بمستوى وجودة خدمات ما بعد البيع. وتواصل الشركة العمل من أجل تحسين كفاءة أعمالها لخفض التكاليف الإجمالية لعملياتها التشغيلية.

واصلت شركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. أدائها المتميز وسجلت أرباحاً صافية بقيمة ٠,٢ مليون دينار بحريني مقارنة بخسارة صافية بلغت ٢١ ألف دينار بحريني مقارنة بعام ٢٠١٧. وتواصلت الشركة تحسين حصتها السوقية لسيارات جي أي سي، كما وحافظت على موقعها الريادي بين جميع العلامات التجارية للسيارات الصينية. كما دخلت الشركة في قطاع سوق حافلات وشاحنات النقل التجاري عبر طرح سيارات علامة تجارية جديدة معروفة تُدعى "فوتون" في مملكة البحرين.

أكملت شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. عامها المالي الأول من بدء التشغيل الفعلي لعملياتها، ويضم أسطولها من السيارات في الوقت الحاضر أكثر من ١,١٠٠ سيارة لتقديم خدمات تأجير السيارات بعقود يومية وشهرية وطويلة الأجل للزبائن من الأفراد والمؤسسات. وأصبحت في فترة قصيرة جداً واحدة من أكبر شركات تأجير السيارات العاملة في المملكة.

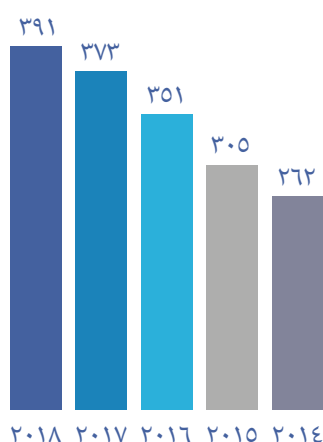
مؤشرات مالية

صافي الارباح (بملايين الدنانير البحرينية)



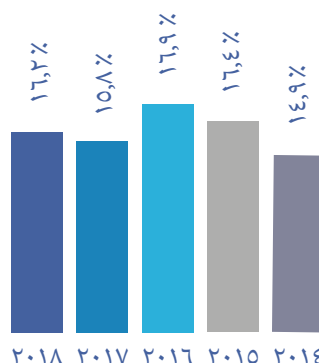
٢٢,٨٩١

مجموع الأصول
(بملايين الدنانير البحرينية)



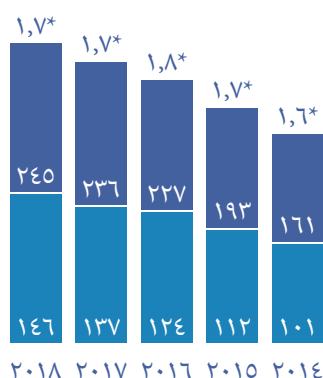
٣٩١

متوسط العائد على
حقوق الملكية (%)



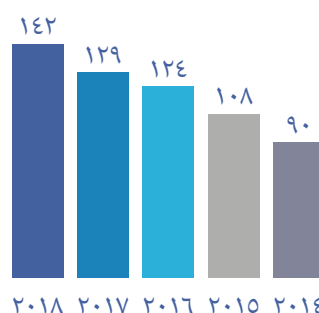
١٦,٢%

المطلوبات وحقوق الملكية
(بملايين الدنانير البحرينية)



١,٧*

العائد على السهم (بالفلس)



١٤٢

* عدد مرات المديونية إجمالي الملكية إجمالي المطلوبات

تقرير رئيس مجلس الإدارة



بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، حيث يتضمن النتائج المالية الموحدة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. والشركات الفرعية التابعة لها وهي الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. وشركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نعلن لكم أن شركتكم واصلت تقديم أداء مالي متميز أثمر عن تحقيقها مرة أخرى أعلى أرباح في تاريخها، وهي نتائج مشرفة رغم كل التحديات التي يشهدها السوق المحلي في الوقت الحاضر. فقد سجلت الشركة صافي أرباح بلغت ٢٢,٩ مليون دينار بحريني مع نهاية السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بزيادة مقدارها ١١٪ عن العام الماضي (٢٠١٧) ٢٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧). وتدل هذه النتائج المتحققة على مرونة ومتانة النموذج التجاري المتنوع للشركة وكفاءة عملياتها التجارية وفعاليتها، والتطبيق الجيد لمبادرات الخطة الاستراتيجية للسنوات الثلاث الفائزة ٢٠١٦-٢٠١٨ ومبادرات العمل المشترك بين شركات المجموعة. كما وحقت الشركة عائداً على حقوق المساهمين بنسبة ١٥,٧٪. وبهذه المناسبة، يوصى مجلس الإدارة بدفع أرباح نقدية للمساهمين بواقع ٤٥ فلساً للسهم (٤٥٪) (٥٠ فلساً للسهم في عام ٢٠١٧) وبإصدار أسهم منحة على المساهمين بنسبة ٢٥٪ من رأس المال المدفوع (لا شيء في عام ٢٠١٧).

وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر من خلال طرح منتجات محدد فيها حجم المخاطر والعوائد لكل زبون حسب كل قطاع من قطاعات العمل المختلفة.

وخلال العام ٢٠١٨، شهد سوق مبيعات السيارات انكماشاً كبيراً، وعلى الرغم من ذلك، حافظت تسهيلات البحرين على ريادتها في مجال تمويل قروض السيارات من خلال تعزيز وتقوية الشراكة الاستراتيجية المثمرة مع وكلاء ومعارض السيارات لتحفيز نشاط الإقراض وبيع السيارات، وفي الوقت نفسه وضعت خطة متكاملة لتمويل شراء السيارات المستعملة. وفيما حققت القروض العقارية أداءاً جيداً على الرغم من الانخفاض الكبير في حركة التداولات والأنشطة العقارية، استطاعت الشركة تحقيق زيادة كبيرة على مستوى الإقراض الشخصي لتلبية لاحتياجات زبائنها وذلك بفضل نموذج الأعمال التجاري المتميز للشركة المنتشرة فروعها في العديد من المناطق الاستراتيجية من المملكة. من جانب آخر تسهم بطاقة امتياز الائتمانية بمختلف باقاتها في استفادة العديد من القطاعات الواسعة في المجتمع من المزايا الرائعة التي يوفرها هذا المنتج التمويلي، الذي من خلاله حققت الشركة نمواً كبيراً موازياً انعكس من خلال حجم أعمال بطاقة امتياز الائتمانية وعدد زبائنها، ولا أدل على ذلك النمو الكبير الذي سجلته بالنسبة لعدد البطاقات الصادرة واستعمالها بمختلف العملات الأجنبية.

وبالرغم من النجاح المتحقق والنمو في القروض الجديدة، انتهجت الشركة نهجاً حذراً ضمن الجهود المستمرة المبذولة من قبل الإدارة لتحسين جودة محفظة القروض، ونتيجة لاستمرارها في تعزيز أسس التواصل والتنسيق الفاعل بين موظفي إدارة القروض والتحصيل، للتعرف عن كثب على التغيرات الجديدة التي تشهدها القطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة والمسااعي الحثيثة الدؤوبة لإدارة التحصيل والشئون القانونية، فقد تكللت جهود الشركة في تحسين الديون المتعثرة والسيطرة عليها عند نسبة مقبولة بلغت ٢,٩٨٪ من إجمالي محفظة القروض.

من جهتها، سجلت الشركة الوطنية للسيارات أرباحاً صافية بلغت ٢,٤ مليون دينار بحريني مقابل ٢,٢ مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من عام ٢٠١٧. ويعد هذا النمو مشرفاً خاصة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار استمرار الانكماش في مبيعات السيارات الجديدة والانخفاض الكبير في الهوامش الربحية لدى كافة وكالات السيارات بسبب زيادة العرض من السيارات مقابل الطلب من قبل الزبائن. إن انخفاض دخل الأسرة البحرينية وزيادة أسعار الوقود ساهمت في إحداث تحول في رغبات المستهلكين الذين اتجهوا نحو شراء السيارات ذات المحركات الصغيرة والكفاءة العالية في استهلاك الوقود والأقل قيمة. وفي ظل بيئة العمل السائدة، استطاعت الشركة أن تجابه هذه التحديات باتخاذ حزمة من القرارات حيث ركزت على إدارة مخزون السيارات وبيع السيارات الأكثر رواجاً في السوق، ووظفت العديد من الموارد ووجهت القوى العاملة

لقد استمر الاقتصاد العالمي في مواجهة أوضاع سوقية غير اعتيادية في عام ٢٠١٨. وفيما استمرت الولايات المتحدة في طرح مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتحفيز النمو في اقتصادها، واجهت الاقتصادات الرئيسية للدول الأخرى تحديات كبيرة، ومع ازدياد الضغوطات المحتملة على الأسواق المالية العالمية، ازدادت مخاوف المستثمرين بشأن الجدارة الائتمانية لبعض الأسواق الناشئة واقتصاديات الدول النامية، بسبب تسريع تنفيذ برنامج تطبيع السياسة النقدية لاقتصاديات الدول المتقدمة. وعلى النقيض من ذلك، ستظل البلدان المكبلية بالديون المرتفعة والبنى الاقتصادية الهشة والتي تعاني من عجز مالي شديد وفرص شحيحة في النمو الاقتصادي، عرضة لتكاليف اقترض باهضة. ومع عدم استقرار أسعار النفط في معظم الأحيان، والتي أثرت بشكل كبير على صحة الأوضاع الاقتصادية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، لم يكن اقتصاد مملكة البحرين معزولاً عن تلك التداعيات الاقتصادية الصعبة. فقد مر اقتصاد مملكة البحرين بأقصى فتراته أثرت على صحة أوضاعه المالية والنقدية. ومما يدل على ذلك أنه في عام ٢٠١٨، تباطأ النمو السنوي للمملكة وحققت على إثره نمواً هامشياً دون المعدل المتوسط بمقدار ٢,٢٪. وفي سبيل تحسين أوضاعها المالية والمحافظة على استقرارها الاقتصادي على المدى الطويل، واصلت مملكة البحرين تنفيذ حزمة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية شملت خفض الدعم عن السلع المدعومة وزيادة أسعار الخدمات، الأمر الذي أثر تأثيراً كبيراً على دخل الأسرة البحرينية. وفي خضم تلك التداعيات، قامت المؤسسات التجارية بشكل عام بتعديل استراتيجيات عملها للتكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد.

لقد حققت تسهيلات البحرين أرباحاً صافية جيدة بلغت ١٨,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٧,٥ مليون دينار بحريني)، وفي ظل الظروف الصعبة التي يشهدها السوق واصلت سياساتها الحذرة في تقديم القروض الجديدة التي بلغت ١٧١ مليون دينار بحريني مقارنة بالعام الماضي بمبلغ ١٦١ مليون دينار بحريني. كما واصلت الشركة تنفيذ مبادراتها في الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز علاقات الزبائن وتحسين تجربتهم في الاستفادة من خدمات الشركة عبر الوسائل التقنية المعاصرة، هذا في الوقت الذي لم تألوا فيه جهداً في مواصلة مسيرة دعم

بكل براعة ومرونة وفاعلية لدعم نموذج أعمالها التجاري لتحقيق رضا العملاء، وبالسيطرة على المصاريف التشغيلية وزيادة الإنتاجية. هذا في الوقت الذي واصلت فيه الشركة التركيز على دعم خدمات ما بعد البيع لتحسين جودة تجربة زبائن الشركة في اقتناء سيارات شركة هوندا وجنرال موتورز لضمان جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للزبائن بتكلفة معقولة لضمان زيادة أعدادهم وترددتهم على خدمات ما بعد البيع بصورة متكررة.

من جانب آخر، حققت شركة التسهيلات لخدمات التأمين صافي أرباح بلغت ٧٧٣ ألف دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٦١٠ ألف دينار بحريني عن العام الماضي. وطرحت الشركة خلال العام العديد من المنتجات الجديدة لتنوع مصادر إيراداتها وتقليل اعتمادها في الأرباح على منتج واحد. كما واصلت الشركة ريادتها في سوق تأمين السيارات في البحرين، وقد أثبتت هذه الاستراتيجية نجاحها على الرغم من الانخفاض الكلي في حجم مبيعات السيارات الجديدة. ورغم التحديات، حققت الشركة نمواً بنسبة ١٦٪ ورتبت خلال العام ما يزيد على سبعة وعشرين ألف بوليصة تأمين على السيارات.

أما على صعيد شركة التسهيلات للخدمات العقارية فقد سجلت خلال العام أرباحاً صافية بلغت ٠,٦٣ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٠,٤٥ مليون دينار بحريني ما تم تحقيقه في عام ٢٠١٧. لقد شهدت الأنشطة العقارية حالة عامة من الركود والتراجع، ودخل السوق العقاري في فترة تصحيح للأسعار في بعض المناطق، وأدت تلك الظروف إلى تأثير خطط الشركة في بيع مخزون الأراضي. وبالرغم من ذلك، طرحت الشركة مجموعة من المبادرات والمنتجات المبتكرة الجديدة بغية تعزيز الثقة وتحفيز النمو وبيع مخزون الأراضي. إلى جانب ذلك، واصلت محافظة العقارات السكنية تحقيق نسبة إشغال معقولة للشقق المفروشة ضمنت حصولها على عوائد ثابتة ومعقولة على هذا النوع من الاستثمار.

من جانب آخر، لقد كان العام ٢٠١٨ عاماً متميزاً بالنسبة لشركة التسهيلات للسيارات وسجلت أرباحاً صافية بلغت ٢٠٠ ألف دينار بحريني. لقد تمكنت الشركة من أن تجعل من العلامة التجارية لسيارات جي أي سي من أكثر العلامات التجارية الواعدة انتشاراً وتملكاً والأسرع نمواً في البلاد. ومما يبعث على الفخر والاعتزاز هو أن العديد من زبائن الشركة ممن كانوا يفتنون سيارات علامات تجارية معروفة قرروا اقتناء سيارات جي أي سي، الأمر الذي يدل على أن هذه العلامة التجارية تتبوأ بلا منازع مرتبة ريادية ومتقدمة بين السيارات الصينية في سوق مبيعات السيارات في مملكة البحرين. فهذه السيارات مجهزة بأحدث التقنيات ووسائل السلامة وتتمتع بكفاءة استهلاك عالية للوقود، فضلاً عن انخفاض تكلفتها مقارنة بنظيراتها في السوق. وإدراكاً منها لأهمية قطاع سوق حافلات وشاحنات النقل التجاري ورغبة من الشركة في خدمة هذا القطاع الحيوي، اتخذ مجلس الإدارة قراراً بطرح العلامة التجارية الصينية المعروفة "فوتون" في السوق المحلي، وقد حظيت هذه العلامة التجارية بعيد الإعلان عنها وطرحتها في السوق برضا الزبائن ولاقت استحسانهم واجتذبت قطاعاً كبيراً منهم. ونود أن نؤكد أن مجلس الإدارة سيواصل البحث عن فرص استثمارية جديدة في الاستحواذ على علامات تجارية واعدة لمواصلة درب النجاح الذي حققته شركات سيارات المجموعة.

من جانب آخر، أتمت شركة التسهيلات لتأجير السيارات عامها الأول، واستطاعت في فترة قياسية قصيرة في غضون ثمانية عشر شهراً من أن تصبح شركة مؤثرة وقادرة على تلبية متطلبات الحياة المعاصرة وطرح حلول وبدائل جديدة ومبتكرة لزبائن قطاع المواصلات وتأجير السيارات في مملكة البحرين من الأفراد والشركات، والذين يرغبون في اختيار التأجير كبديل عن شراء السيارات لإدارة تدفقاتهم النقدية بصورة أفضل. وتقدم الشركة مجموعة متكاملة من خيارات تأجير السيارات ومهدد متفاوتة وبأسعار معقولة، ويضم أسطولها الحالي من السيارات أكثر من ١,١٠٠ سيارة لتقديم خدمات تأجير السيارات بعقود يومية وشهرية وطويلة الأجل. كذلك، تمكنت هذه الشركة من توسيع شبكة فروعها جغرافياً واستطاعت أن تصبح الأكثر انتشاراً مقارنة بنظيراتها في المملكة. هذا في الوقت الذي تعكف فيه الشركة على تطوير نموذج أعمالها لتوسيع قاعدة زبائناتها لتشمل المقيمين والسواح والزائرين المتكررين على المملكة بين الفينة والأخرى.

أما من حيث السيولة، فإن الشركة في وضع مالي قوي ومطمئن، وتعتمد الشركة ضمن استراتيجيتها خطة مدروسة بعناية لإدارة السيولة لتجنيبها مشاكل وصعوبة تركيز الاستحقاقات طويلة الأجل. واستطاعت الشركة في الآونة الأخيرة ترتيب قرض مجمع بلغت قيمته ٥٣ مليون دولار أمريكي لأغراض سداد قيمة سندات بقيمة ٢٠ مليون دينار بحريني. كذلك فإن معدل المديونية المنخفض للمجموعة البالغ ١,٧ وموقعها الريادي يساعدها في إمكانية طرح مبادرات تهدف في المقام الأول إلى تدعيم مركزها المالي والتوسع في الأنشطة التجارية، وعلى خطى ذلك، ستواصل المجموعة في البحث عن فرص استثمارية واعدة بغية تنمية أموال المساهمين.

فيما يلي التغيرات التي طرأت على تركيبة مجلس الإدارة خلال العام المنصرم، حيث رحب مجلس الإدارة في شهر أبريل ٢٠١٨ بالسيد يوسف صالح سلطان خلف، كعضو غير تنفيذي ومستقل في مجلس الإدارة. كما يؤسفني أن نوه لكم إلى أن السيد محمد أحمد الخاجة قد تم استبدال عضويته من مجلس الإدارة بالعضو الجديد السيد محمد جهاد بوكمال، وذلك بعد سنوات من العمل امتدت من مارس ٢٠١٤ لغاية ديسمبر ٢٠١٨ ممثلاً عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وبهذه المناسبة، يود مجلس الإدارة أن يعبر عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان للسيد الخاجة على مساهماته القيمة خلال السنوات الماضية.

واستناداً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني الصادر سنة ٢٠٠١، نشير إلى أن إجمالي المبالغ التي دُفعت لأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠١٨، مقابل رسوم ومكافآت حضور اجتماعات المجلس ولجانه ومجالس إدارات الشركات التابعة، بلغ ٧٢٦ ألف دينار بحريني (٦٢٥ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٧). علماً بأن إجمالي حصة أعضاء مجلس الإدارة (المنتخبين والمعينين) في أسهم الشركة يبلغ ١٠٩,٩ مليون سهم (٦٧,٢٦٪ من رأس المال المدفوع).

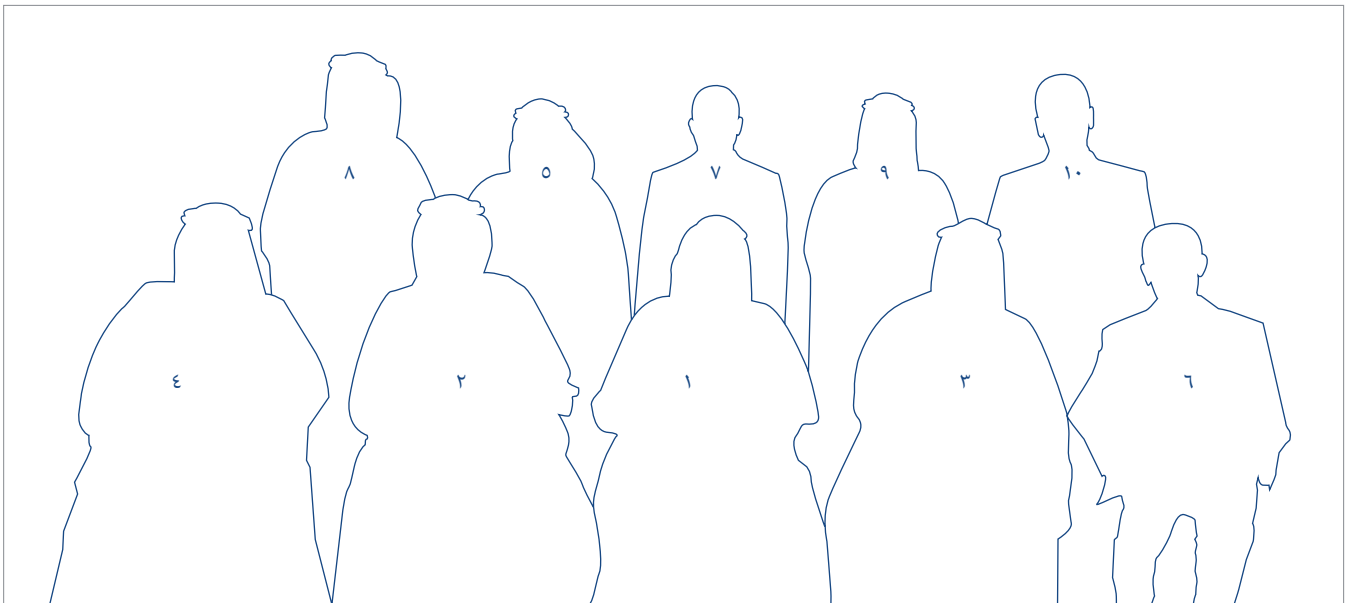
وأود بهذه المناسبة، أن أعرب نيابة عن مجلس الإدارة عن تقديري وشكري الجزيل لعملائنا الكرام ومساهميننا على ثقتهم الكبيرة ودعمهم المتواصل للشركة، ولموظفينا كافة على التزامهم وجهودهم الدؤوبة في العمل والتي أثمرت عن تحقيق هذه النتائج المتميزة.

وفي الختام، أود أن أعرب نيابة عن مجلس الإدارة عن عظيم التقدير والامتنان إلى قيادتنا الحكيمة على توجيهاتها السديدة وإلى الوزارات والمؤسسات الحكومية في مملكة البحرين على تعاونها ودعمها المتواصل، وأخص بالشكر مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

عبدالرحمن يوسف فخرو

رئيس مجلس الإدارة

٢٦ فبراير ٢٠١٩



١. عبد الرحمن يوسف فخرو

رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المكافآت والتعيينات

عضو اعتباراً من ١٢ نوفمبر ١٩٨٩ (مستقل وغير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٥٤ عاماً في مجال الأعمال التجارية، والاستثمار والتأمين. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- رئيس مجلس إدارة شركة يوسف بن يوسف فخرو ش.م.ب. (مقفلة)، البحرين
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب. (بتلكو)، البحرين (حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨)
- رئيس لجنة المكافآت والتعيينات في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

٢. رياض يوسف حسن ساتر

نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية - ممثل بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

عضو اعتباراً من ١٨ مارس ٢٠١٤ (تنفيذي في البنك المساهم بنك البحرين والكويت)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٤٠ عاماً في الأعمال المصرفية والتدقيق؛ يحمل دبلوماً في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين، ١٩٩٦؛ درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جلامورغن، المملكة المتحدة، ٢٠٠١؛ شهادة الزمالة للمدققين الداخليين المعتمدين، الولايات المتحدة، ٢٠٠٢، أكمل متطلبات برنامج تطوير القيادات التنفيذية في دول مجلس التعاون الخليجي بجامعة فرجينيا، داردن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت ش.م.ب.، البحرين
- رئيس مجلس إدارة كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية في بنك البحرين والكويت ش.م.ب.
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

٣. خالد محمد علي مطر

عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية ورئيس مجلس إدارة شركات السيارات

عضو اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٩٦ (مستقل وغير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٧ عاماً في مجال الأعمال التجارية، والاستثمار، والصناعة، والمقاولات والخدمات البحرية؛ يحمل درجة البكالوريوس في التجارة شعبة الإدارة والاقتصاد من جامعة بيروت العربية، الجمهورية اللبنانية، ١٩٧٥. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أوال للمقاولات والتجارة ذ.م.م. (أوالكو)، البحرين
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أوال للخدمات البحرية ذ.م.م.، البحرين
- رئيس مجلس إدارة شركة أوالكو للاستثمار ذ.م.م.، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركة أوال الخليج للصناعات ش.م.ب. (مقفلة)، البحرين
- رئيس اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين
- رئيس مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.م.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م.، أربيل - كردستان، جمهورية العراق
- نائب رئيس جمعية السنابل لرعاية الأيتام، البحرين

٤. إبراهيم عبد الله بوهندي

عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق

عضو اعتباراً من ١٥ مارس ١٩٨٨ لغاية يوليو ٢٠٠٤ (تنفيذي في البنك المساهم بنك البحرين والكويت آنذاك)؛ بعد ذلك عُيِّنَ عضو اعتباراً من مارس ٢٠٠٧ (مستقل وغير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٤٣ عاماً في الأعمال المصرفية؛ يحمل درجة ماجستير إدارة الأعمال في الاستشارات الإدارية من جامعة شيفيلد هالم، المملكة المتحدة، ١٩٩٩. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- رئيس لجنة التدقيق في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

مجلس الإدارة (يتبع)

٥. عبد العزيز عبد الله عبد العزيز الأحمد

عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة المكافآت والتعيينات ومجلس إدارة شركات السيارات - ممثل بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عضو اعتباراً من ٢٨ مارس ٢٠١١ (تنفيذي في البنك المساهم بنك البحرين الوطني)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٤٥ عاماً في الإدارة والأعمال المصرفية؛ أكمل متطلبات برنامج تطوير القيادات التنفيذية في دول مجلس التعاون الخليجي بجامعة فرجينيا، داردن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. حضر العديد من الدورات المحلية والدولية في مجال الإدارة والأعمال التجارية. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك البحرين الوطني ش.م.ب.، البحرين
- نائب رئيس لجنة المكافآت والتعيينات في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين
- نائب رئيس مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.م.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة للسيارات ذ.م.م.، أربيل - كردستان، جمهورية العراق

٦. سيد عبد الغني حمزة قاروني

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية

عضو اعتباراً من ١٥ مارس ٢٠٠٨ (مستقل وغير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٥٣ عاماً في حقل القانون كمحام ومستشار قانوني ومحكم معتمد لدى مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ يحمل درجة الليسانس في الحقوق من جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ١٩٦٥. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- مستشار قانوني لدى عبد الغني قاروني ومشاركوه محامون ومستشارون قانونيون، البحرين
- رئيس ستراند لإدارة الممتلكات وصيانة المباني ش.ش.و.، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

٧. الدكتور عبد الرحمن علي سيف

عضو مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركات السيارات - ممثل بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

عضو اعتباراً من ٢٤ أبريل ٢٠١٦ (تنفيذي في البنك المساهم بنك البحرين والكويت)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٦ عاماً في الاقتصاد، والإدارة المالية والخزينة والاستثمار، والأعمال المصرفية الدولية، والائتمان؛ حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ليستر، المملكة المتحدة، ١٩٩٢؛ ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة لانكستر، المملكة المتحدة، ١٩٨٦؛ والدبلوما العليا في الاقتصاد من جامعة وارويك، المملكة المتحدة، ١٩٨٥؛ وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بونا، الهند، ١٩٨٢. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- نائباً للرئيس التنفيذي لمجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة في بنك البحرين والكويت ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.م.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة للسيارات ذ.م.م.، أربيل - كردستان، جمهورية العراق
- رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت - جوجيت للأوراق المالية ش.ك.م.، الكويت
- عضو مجلس إدارة الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.، البحرين
- نائب رئيس مجلس إدارة ايجيلا كابيتال منجمت ليمتد، لندن، المملكة المتحدة

٨. عبد الله محمد آل محمود

عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة المكافآت والتعيينات - ممثل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين

عضو اعتباراً من ١٨ مارس ٢٠١٤ (غير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً في مجال تقنية المعلومات، والموارد البشرية، والشؤون الإدارية والمالية، والمستحقات التأمينية وخدمات الزبائن؛ يحمل دبلوما في العلوم الإكتوارية من مؤسسة مهنا، قبرص، ١٩٩٨؛ درجة الماجستير في إدارة التكنولوجيا من جامعة الخليج العربي، ١٩٩٧؛ ودرجة البكالوريوس في علوم الإحصاء من جامعة الكويت، ١٩٨٨. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- المدير التنفيذي لإدارة خدمات المشتركين في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين
- نائب رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة المكافآت والتعيينات في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

٩. يوسف صالح سلطان خلف

عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق

السيد جلال جعفر الموسوي

سكرتير مجلس الإدارة - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ٢ مايو ٢٠٠٧؛ يمتلك خبرة تراكمية ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٨ عاماً في شئون الشركات وإدارة مكتب مجلس الإدارة كمقرر وأمين سر، وفي الالتزام وحوكمة الشركات، والقانون والصياغة القانونية؛ ومباشرة أعمال شئون شركات المجموعة بالقيام بإجراءات التسجيل والترخيص التي تشمل مراجعة الأنظمة الأساسية للشركات وعقود التأسيس وإجراء التعديلات اللازمة عليها، وتأسيس الشركات، وتسجيل العلامات والوكالات التجارية، الترخيص للمحامين وتوكيلهم عن شركات المجموعة؛ والقيام بتمثيل جميع شركات المجموعة في جميع المؤسسات الرسمية؛ والترجمة المتخصصة والعلاقات العامة والكتابة الصحفية والعامة؛ يحمل درجة البكالوريوس في آداب اللغة الإنجليزية مسار الترجمة من جامعة البحرين، ٢٠٠٢؛ حضر عدداً من الدورات في مجال المحاسبة والحوكمة؛ ولا يزال يتابع دراسته في الوقت الحاضر للحصول على بكالوريوس في القانون.

عضو اعتباراً من ١ أبريل ٢٠١٨ (مستقل وغير تنفيذي)، يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٦ عاماً في الأعمال المصرفية والمالية؛ حاصل على شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين من جامعة ترنت بوليتكنك، لندن، ١٩٨٠، شهادة الدبلوم العالي في الدراسات التجارية من جامعة سالفورد للتكنولوجيا، لندن، ١٩٧٨؛ وشهادة الدبلوم العالي في الدراسات التجارية من جامعة فيلدن بارك، لندن، ١٩٧٦. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٨.

- المدير الإداري لشركة فيجن لاين للإستشارات، البحرين
- مالك شركة لايف للإلكترونيات، البحرين
- عضو مجلس إدارة بنك البحرين والكويت، البحرين
- عضو لجنة التدقيق لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

١٠. محمد أحمد الخاجة

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية - ممثل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين

عضو اعتباراً من ١٨ مارس ٢٠١٤ لغاية ديسمبر ٢٠١٨ (غير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٩ عاماً في الأعمال المصرفية، والرقابة الائتمانية، وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، والمخاطر والالتزام، والمبيعات، والتسويق وإدارة العمليات في القطاع المصرفي المحلي والدولي؛ يحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين، ٢٠٠٠. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- رئيس المبادرات الاستراتيجية وتطوير الأعمال في شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة) (أصول)، التابعة للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التعيينات والمكافآت وعضو لجنة التدقيق في شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين (ميدغلف) ش.م.ب. (مقفلة)، البحرين
- عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس إدارة ايجيلا كابيتال منجمنت ليمتد، لندن، المملكة المتحدة
- عضو اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

الحوكمة الإدارية

تلتزم شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. بتطبيق المعايير السليمة للحوكمة الإدارية، تماشياً مع الاشتراطات القانونية والتنظيمية. ويشكل الالتزام بأعلى معايير الحوكمة جزءاً أساسياً في مزاوله الشركة لأنشطتها التجارية المتنوعة. يختص هذا الجزء ببيان مظاهر تطبيق الشركة لأعلى معايير الحوكمة الإدارية وممارساتها، حيث يغطي جوانب ترتبط بمعايير الحوكمة ذاتها ومتطلبات الإفصاح، وعلى وجه الخصوص تماشياً مع مبادئ قانون حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وعلى أحدث الاشتراطات والقوانين التنظيمية لمجلد معايير الرقابة العليا الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

أ. معلومات حول المساهمين

يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة برأس مال الشركة ومساهميها وتوزيع الأسهم تحت إيضاح رقم ١٦ المندرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

ب. معلومات عن مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. من عشرة أعضاء؛ مقسمين إلى أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وتنفيذيين يتم تعيينهم وانتخابهم لمدة ثلاث سنوات ويجردون من عضويتهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي وميثاق عمل مجلس الإدارة. ويشار إلى العضو التنفيذي في هذا النص إلى كل عضو مجلس إدارة ممن ليست لديه صلاحيات ومسؤوليات تنفيذية في الشركة، وتقتصر صلاحياته التنفيذية لدى الجهة المساهمة التي يمثلها والتي تمتلك حصة كبيرة في الشركة، بينما كل عضو يمثل أية جهة حكومية يشار إليه بأنه عضو غير تنفيذي. يتألف مجلس إدارة الشركة من أعضاء ذوي كفاءة وخبرة مهنية عالية. وفي سبيل ضمان اضطلاعهم بمسؤولياتهم المناطة بهم، تتبع الشركة إجراءات خاصة تحتوي على برامج مكثفة تهدف إلى تعريف أعضاء المجلس الجدد المعينين منهم والمنتخبين بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن تدريب أعضاء مجلس الإدارة، بصفتهم أشخاصاً أساسيين يزاولون مهام قيادية في الشركة، يحتل مكان الصدارة ضمن سلم أولويات الشركة، والتي تضمن حصول جميع أعضاء مجلس الإدارة على برامج كافية للتدريب والتنمية المهنية المستمرة CPD Training بموجب متطلبات مجلد القوانين التنظيمية للتدريب والكفاءة المهنية لمصرف البحرين المركزي. إضافة إلى ذلك، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء في معهد المدراء ومقره المملكة المتحدة، والذي سيوفر مزايا لأعضائه ويتيح لهم فرصة الاطلاع على المكتبة الرقمية والمصادر الأخرى المتوافرة على الشبكة العنكبوتية والتي من شأنها أن تحيط كل عضو علماً بأحدث الاتجاهات والموضوعات المتعلقة بمجلس الإدارة وحوكمة الشركات. وبهدف الوفاء ببعض مسؤولياته، تتفرع عن مجلس الإدارة لجان معاونه للمجلس في إدارة أعمال الشركة؛ فهي حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية والمجلس. وعلى ذلك يضم مجلس الإدارة لجنة تنفيذية، ولجنة للتدقيق، ولجنة للمكافآت والتعيينات، ويتم اختيار أعضائها على ضوء الخبرة والكفاءة المهنية. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة سنوية لتركيبه أعضائه وأدائه فضلاً عن أداء اللجان التابعة له وعملها استناداً إلى الشروط المرجعية لعمل كل منها وأداء وكفاءة ومساهمة كل عضو مجلس إدارة على حده. ويكون تقييم الأداء بصورة

كتابية عبر استمارات أعدت خصيصاً لهذا الغرض حيث يتم رفعها واعتمادها في الاجتماع الأخير من العام الميلادي. وفي المحصلة تقوم لجنة المكافآت والتعيينات برفع تقرير شامل نهائي عن التقييم السنوي للأعضاء ومجلس إدارة الشركة الأم ولجانه ومجالس إدارات شركاته التابعة وذلك لاعتماده من قبل مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وذلك خلال الاجتماع الأول من السنة المالية التالية تزامناً مع الإعلان الرسمي للنتائج المالية السنوية.

المجلس هو الجهة المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة والتمثيل العادل لها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وهي ضمن الضوابط الداخلية الضرورية المعتمدة من المجلس لتمكينه من إعداد البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.

يتولى أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية القيام بممارسة مهام عملهم ويتخذون قراراتهم بموضوعية وشفافية وبنية حسنة فيما يعتقدون بشكل أنه يخدم مصلحة الشركة ومساهميها والمتعاملين معها. كما يتولى المجلس مهام الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات مع جميع المتعاملين سواء من داخل الشركة أو خارجها. ويسعى المجلس لجعل جميع عمليات الإفصاح عن المعلومات عادلة وشفافة وشاملة وتعكس شخصية الشركة وطبيعة ومدى تعقيد المخاطر التي تشتمل عليها أنشطة الشركة. كما ويضطلع مجلس الإدارة العليا بتقييم مدى كفاية الأنظمة الخاصة بتأمين المعلومات وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام ومعالجة وتخزين ونقل تلك المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية بصورة دورية.

ومراجعة الاشتراطات القانونية المعمول بها محلياً فإن مجلس الإدارة يشرف على الصلاحيات المخولة للقائمين بالعمل في الشركة، ويسعى لإدارة أنشطة الشركة وشؤونها بفعالية بما يحقق أهدافها وأغراضها المعلنة. وفي هذا الإطار يبدي مجلس الإدارة إهتماماً بالغاً بالمحافظة على أعلى مستويات الانضباط بما في ذلك مراعاة القوانين والأنظمة ومعايير النشاط التجاري والقيم الأخلاقية.

وتشمل أنواع المعاملات والمسؤوليات المرهونة بموافقة مجلس الإدارة مجالات عديدة وواسعة تتراوح ما بين الموافقة على عمليات التمويل، والمصادقة على السياسات والاستراتيجيات، والتبرعات، وصلاحيات التوقيع والاستثمار.

من جهة أخرى، تعمل الشركة على ترسيخ المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظيم العلاقة بينها وبين كافة المتعاملين معها من الزبائن، والموظفين والجهات الرقابية والمجتمع. وفي سبيل ذلك، أقر مجلس الإدارة ميثاق شرف لأعضائه وقواعد للسلوك المهني للمديرين والعاملين بالشركة بما يشمل "إجراءات التبليغ عن أعمال مشبوهة". وبموجب هذين الميثاقين، يلتزم كافة الأطراف المعنية باتباع أعلى معايير الأصول المهنية والإجرائية في إطار الوفاء بمهام عملهم. ويتضمنان أيضاً القواعد المتبعة في حال وجود تضارب في المصالح، والالتزام بأعلى معايير النزاهة والمهنية، ومراعاة سرية المعلومات الحساسة، إضافة إلى تسليط الأضواء على المسؤوليات المناطة بجميع

الأفراد المعنيين بغية الالتزام بأعلى معايير القواعد الأخلاقية والسلوكية في العمل.

وعلاوة على ذلك، يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم المناطة بهم والتي تتضمن البعد القانوني والتقييد بعدم استخدام ممتلكات الشركة كما لو كانت تخصهم لتحقيق مصالح شخصية بحتة، وعدم تسريب أية معلومات سرية أو استخدامها لتحقيق منافع شخصية، وعدم الاستئثار بالفرص الاستثمارية الواعدة التي تتطلع الشركة لاقتناصها والتي تشكل تضارباً مباشراً في المصالح، وعدم مزاوله أي عمل من شأنه أن يشكل منافسة مباشرة للشركة فيما يتعلق بنشاطها التجاري، وإذا ما كانت لهم مصالح شخصية في أية معاملة تجارية أن يتعهدوا بتقديم مصلحة الشركة على مصلحتهم.

وإذعائاً لاشتراطات الجهات الرقابية، يوضح الجدول أدناه عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، بصفتهم أشخاصاً أساسيين، والأفراد المرتبطين بهم حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ حسب الآتي ذكره:

أعضاء مجلس الإدارة*	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
عبد الرحمن يوسف فخرو	عادية	٦١١,٣٧٤	٥٦٦,٣٧٤
رياض يوسف حسن ساتر	عادية	لا يوجد	لا يوجد
خالد محمد علي مطر	عادية	١,٢٥٤,٨٩١	١,٢٥٤,٨٩١
إبراهيم عبد الله بوهندي	عادية	لا يوجد	لا يوجد
عبد العزيز عبد الله الأحمد	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبد الغني حمزة قاروني	عادية	١,٥٢٩,٩١٠	١,٥٢٩,٩١٠
الدكتور عبد الرحمن علي سيف	عادية	لا يوجد	لا يوجد
عبد الله محمد آل محمود	عادية	لا يوجد	لا يوجد
يوسف صالح خلف**	عادية	لا يوجد	لا يوجد
محمد أحمد عبد الله الخاجة	عادية	لا يوجد	لا يوجد

* لم يتداول أعضاء مجلس الإدارة ولا الأفراد المرتبطين بهم في أسهم الشركة، فيما عدا السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

** عُيِّن كعضو لمجلس الإدارة خلفاً للعضو المستقيل السيد عبد الكريم أحمد بوجيري اعتباراً من ١ إبريل ٢٠١٨.

الحوكمة الإدارية (يتبع)

نصف عدد الأعضاء على الأقل. وبغية ممارسته لمسؤولياته فقد قام المجلس بعقد خمسة اجتماعات اعتيادية في عام ٢٠١٨ بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة وذلك بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه (عند غياب الرئيس أو عجزه) أو من عضوين على الأقل. ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره

أعضاء مجلس الإدارة	٢٧ فبراير	٢٧ مارس	٢١ يوليو	٢٠ أكتوبر	٢٥ ديسمبر	المجموع
عبد الرحمن يوسف فخرو، الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	٥
رياض يوسف حسن ساتر، نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	٥
خالد محمد علي مطر، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	٥
إبراهيم عبد الله بوهندي، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	٥
عبد العزيز عبد الله الأحمد، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	٥
السيد عبد الغني حمزة قاروني، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	٥
الدكتور عبد الرحمن علي سيف، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	٥
عبد الله محمد آل محمود، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	٥
محمد أحمد عبد الله الخاجة، عضو (١)	✓	✓	✓	✓	-	٤
يوسف صالح خلف، عضو (٢)	-	-	✓	✓	✓	٣

١. انتهت عضويته في مجلس الإدارة اعتباراً من ٢ ديسمبر ٢٠١٨.
٢. انضم إلى مجلس الإدارة خلفاً للعضو المستقيل السيد عبد الكريم بوجيري.

ولما كان من أهداف مجلس الإدارة خلق بيئة عمل سليمة تراعي الاستقلال وتجنب تعارض المصالح لما من شأنه النهوض بأعمال الشركة؛ وبغية قيامه بأداء مهامه المنوطة به على أتم وجه مع التزامه بأعلى معايير النزاهة والمهنية تماشياً مع القوانين المرعية والمواثيق والأنظمة المتبعة؛ وتحقيقاً لمبدأ الحيادية في النظر في الموضوعات والمعاملات المطروحة للنقاش والتي يُحتمل تضارب المصالح فيها، يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجان فرعية منبثقة عنه تضم عدداً كافياً من أعضائه من غير المصرفيين القادرين على إبداء وجهات نظرهم باستقلالية وموضوعية. وفي هذا السياق، ولتفادي حصول أي تضارب في المصالح، عُقد اجتماعٌ للجنة فرعية منبثقة عن المجلس لإقرار أفضل عرض للحصول على قرض مُجمَّعٍ مقدم من قبل مجموعة من المؤسسات المالية في عام ٢٠١٨، بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة الفرعية (لمراجعة وإقرار عرض لقرض مجمع)	١٤ أكتوبر
عبد الرحمن يوسف فخرو	✓
خالد محمد علي مطر	✓
إبراهيم عبد الله بوهندي	✓
محمد أحمد عبد الله الخاجة	عبر الهاتف

الأساسيين: أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا للشركة وأي أفراد أو أطراف أخرى يحددها مجلس الإدارة. كما يحتفظ مسؤول المجموعة بالالتزام بسجل تعاملات الأشخاص الأساسيين ملتزماً بتحديثه وإفادة بورصة البحرين بجميع التعاملات في أسهم الشركة وفقاً لآخر التغييرات أولاً بأول.

ج. سياسات الإفصاح عن تعاملات الأشخاص الأساسيين
أقرّ مجلس الإدارة سياسات للإفصاح عن تعاملات الأشخاص الأساسيين لضمان إلمام المطلعين بكافة اشتراطات ومتطلبات الجهات الرقابية خاصة فيما يرتبط بتعاملات أسهم شركة البحرين للتسهيلات التجارية منعاً لاستغلال المعلومات الداخلية للشركة. ويعرف الشخص الأساسي بأنه شخص طبيعي أو شخص اعتباري يملك معلومات غير متاحة لأطّاع الجمهور أو لديه تخويل للحصول عليها من وقت لآخر بالنظر إلى منصبه الوظيفي أو بحكم طبيعة عمله. وتشمل قائمة الأشخاص

د. اللجان التابعة لمجلس الإدارة

١. اللجنة التنفيذية

وفقاً للمادة (١٩) من النظام الأساسي للشركة والمادة (١٦،٦) فقرة (١) من ميثاق عمل مجلس الإدارة، تناط باللجنة التنفيذية المهام والسلطات المقررة فيما يتعلق بأنشطة تسهيلات البحرين، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية، وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة في حدود صلاحياتها المقررة في ميثاق عملها.

تضم اللجنة كحد أدنى ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات، ويشترط ألا يكونوا أعضاء في لجنة التدقيق. كما ويشترط أن تضم اللجنة عضواً مستقلاً واحداً على الأقل. تتولى اللجنة التنفيذية مهام دراسة التقارير والأنشطة واتخاذ القرارات بشأن الأمور ذات العلاقة بسلطاتها وصلاحياتها وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور والمسائل الأخرى التي تتعدى صلاحياتها. وتشمل هذه المسؤوليات والصلاحيات مجالات عديدة وواسعة تتراوح ما بين الموافقة على عمليات التمويل، وشطب الديون، ومراجعة وتوصية الاستراتيجية،

وخطط العمل والميزانية، والسياسات التشغيلية للشركة، وإقرار التبرعات في حدود صلاحياتها، ومراجعة وتوصية صلاحيات التوقيع والاستثمار.

وبهدف الوفاء بالمسؤوليات المناطة بها، تجتمع اللجنة التنفيذية بصورة منتظمة ومعدل أربعة اجتماعات كحد أدنى في السنة المالية الواحدة. وعليه عقدت اللجنة في عام ٢٠١٨ سبعة اجتماعات اعتيادية بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة	٢٢ يناير	٢٧ مارس	٢ مايو	٢٢ مايو	٢٦ يونيو	٢٥ سبتمبر	٢٧ نوفمبر	المجموع
خالد محمد علي مطر، الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
رياض يوسف حسن سائر، نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
السيد عبد الغني حمزة قاروني، عضو	✓	✓	✓	١٠	✓	✓	✓	٦
محمد أحمد عبد الله الخاجة، عضو <٢>	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧

١. اعتذر عن الحضور بسبب عارض صحي طارئ.
٢. أنهى عضويته في اللجنة باستبداله من مجلس الإدارة اعتباراً من ٢ ديسمبر ٢٠١٨.

٢. لجنة التدقيق

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مساعدة المجلس في الإشراف على المسؤوليات الخاصة بعمليات إصدار التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلي، وعملية التدقيق، ومتابعة المخاطر المالية، وعملية متابعة الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة لإدارة المخاطر والالتزام بالقوانين والأنظمة ولائحة السلوك في الشركة. وفي إطار هذه المهام تعمل اللجنة على تشجيع التحسين المتواصل وضمان التقيد بسياسات وإجراءات وممارسات الشركة على جميع المستويات.

الحوكمة الإدارية (يتبع)

عقد اجتماعات إضافية، إذا دعت الحاجة. وإجمالاً، عقدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة سبعة اجتماعات اعتيادية واجتماع واحد غير مجدول خلال عام ٢٠١٨، وفي اجتماعاتها الربع سنوية بحضور المدقق الخارجي، وأعضاء الإدارة التنفيذية للشركة الأم والشركات التابعة، والمدققين الداخليين، ورئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال ورئيس إدارة المخاطر وغيرهم، عند الضرورة. وسجل أعضاء اللجنة حضورهم في اجتماعات اللجنة كما يلي:

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات. ويكون جميع الأعضاء من أعضاء المجلس من ذوي الخبرة والمعرفة بالأمور المالية ويتمتعون بالاستقلال عن الإدارة، ولا توجد لديهم أي علاقات تجارية أو علاقات أخرى (تشمل دون حصر المشاركة اليومية في إدارة أعمال الشركة) لها من شأنه أن يؤثر في اتخاذ القرارات بصورة مستقلة. كما تضطلع اللجنة بدور إرشاد وتقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي، والمخاطر، والالتزام ومكافحة غسل الأموال، وتجري مراجعة دورية شاملة لإطار الحوكمة المتبع في الشركة بما يتناسب والاشتراطات التنظيمية للجهات الرقابية مرة واحدة في السنة على الأقل.

تكون للجنة التدقيق السلطة المباشرة والتحويل بإجراء التحقيق في أية أمور تدخل في نطاق مسؤولياتها، ويكون لها الحق الكامل في الإطلاع على جميع المعلومات المطلوبة لأداء مهامها.

وللاضطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تعقد لجنة التدقيق ما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة المالية الواحدة، ويكون لها صلاحية

أعضاء اللجنة	٢٩ يناير	٢٦ فبراير	١٦ أبريل (١)	٣٠ أبريل	٣٠ يوليو	٤ أكتوبر	٢٩ أكتوبر	١٩ ديسمبر	المجموع
إبراهيم عبد الله بوهندي، الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٨
عبد الله محمد آل محمود، نائب الرئيس (٢)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٨
يوسف صالح خلف، عضو (٣)	-	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	٥

١. اجتماع غير مجدول للجنة لمناقشة إحدى المتطلبات التنظيمية.
٢. انتخب نائباً لرئيس اللجنة في ٢٩ يناير ٢٠١٨ بعد استقالة النائب السابق السيد عبد الكريم بوجيري.
٣. عين كعضو خلفاً للعضو المستقيل السيد عبد الكريم بوجيري.

كما يصدق الرئيس التنفيذي ورئيس الشؤون المالية للمجموعة كتابياً على مسودة البيانات المالية المرحلية والسنوية لعناية لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

٣. لجنة المكافآت والتعيينات

تضم هذه اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة يعينهم المجلس كل ثلاث سنوات، وتقدم هذه اللجنة المشورة والتوصيات إلى مجلس الإدارة حول الأمور ذات العلاقة بترشيح وتعيين أعضاء المجلس وأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للمجموعة وأعضاء جميع اللجان المنبثقة عن المجلس والرئيس التنفيذي والمدير العام للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. وسكرتير مجلس الإدارة.

وتقوم اللجنة أيضاً بدراسة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن كل الأمور الخاصة بأجور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير العام للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. وسكرتير مجلس الإدارة، وسياسات الشركة الخاصة بالمكافآت، وحقوق خيار الأسهم، وسياسة الاستغناء عن الموظفين وإنهاء خدماتهم. وتتولى اللجنة أيضاً تقييم مهام الرئيس التنفيذي ومدير عام الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. وسكرتير مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، تتولى اللجنة مراجعة وإقرار رواتب ومكافآت المدراء التابعين للرئيس التنفيذي، وفي

هذا الإطار تبدي اللجنة تقديرها الكامل لمن يقوم بواجبه ويجنب الشركة التعرض للخسارة أو الضرر. بالإضافة إلى ذلك، تضع اللجنة السياسة الخاصة بالإفصاح عن مكافآت وأتعاب أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية.

وللقيام بالمهام والمسؤولية عنها، تجتمع اللجنة عند الضرورة وبمعدل اجتماعين اثنين كحد أدنى في السنة المالية الواحدة وذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه أو الرئيس التنفيذي. في عام ٢٠١٨، عقدت لجنة المكافآت والتعيينات اجتماعين بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة	٢٦ فبراير	٢٤ ديسمبر	المجموع
عبد الرحمن يوسف فخرو، الرئيس	✓	✓	٢
عبد العزيز عبد الله الأحمد، نائب الرئيس	✓	✓	٢
عبد الله محمد آل محمود، عضو	✓	✓	٢

هـ . إدارة المخاطر وإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

في ممارستها لأنشطتها التجارية، يحتل الالتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية مكانة خاصة لدى شركة البحرين للتسهيلات التجارية، حيث لا تألوا جهداً في متابعة وتطبيق جميع الاشتراطات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمستمدة من أفضل الممارسات العالمية، فيما يتعلق بإدارة المخاطر والالتزام ومكافحة غسل الأموال.

يوجد لدى الشركة رئيس لإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، ورئيس لإدارة المخاطر، وتتمتع هذه الوظائف بالاستقلالية عن أنشطة الشركة والمشاركة اليومية في أعمالها، فضلاً عن استقلالها عن عمليات التدقيق الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يتبع رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال ورئيس إدارة المخاطر مباشرة الرئيس التنفيذي ولجنة التدقيق، ولديهما الصلاحية الكاملة للالتقاء بمجلس الإدارة.

وفيما وضعت الشركة استراتيجية وإطاراً واضحاً لإدارة المخاطر والالتزام لتحديد المخاطر ومراقبتها ووضع الضوابط والأطر العامة المناسبة للسيطرة عليها بشكل دوري، قامت أيضاً بوضع سياسات وإجراءات

و. اللجان الإدارية:

١. **لجنة الأصول والالتزامات ("ألكو")**: تضم هذه اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء يعينهم الرئيس التنفيذي الذي يحدد رئيسها في ذات الوقت. كما يحضر رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال ورئيس إدارة المخاطر اجتماعات اللجنة كمدعويين. وتناط باللجنة مسئولية الرقابة على المجموعة فيما يخص (١) إدارة الأصول والمطلوبات، (٢) التخطيط المالي، (٣) كفاية السيولة، (٤) خطط الالتزامات الطارئة فيما يتعلق بما سبق. كما وتضطلع اللجنة بتثبيت العائد على المحفظة الإجمالية ومراجعتها، وإجراء مراجعة دورية لسياسات المخصصات وشطب الديون واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالأوراق الاستشارية والمبادئ التوجيهية والقواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومتابعة جميع المسائل الواردة في تقارير التفتيش المستلمة من الجهة الرقابية، ومراجعة واعتماد أسعار الفائدة والرسوم الإدارية، والشروط التجارية، وتحديد المعايير والشروط الواجب توفرها عند منح القروض أو أية منتجات جديدة. وللإطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تعقد اللجنة ما لا يقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة أو أكثر كلما دعت الحاجة، وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات الحاضرة، وتدون محاضر

للاللتزام ومكافحة غسل الأموال تتضمن تدابير التحقق من العملاء، وإجراءات للتعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها، وإقامة دورات دورية منتظمة لتوعية الموظفين، وحفظ السجلات الخاصة بذلك والتوثيق. هذا ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى الشركة بشكل منتظم من قبل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين وتسلم التقارير اللازمة إلى مصرف البحرين المركزي.

اجتماعات اللجنة من قبل السكرتيرة الإدارية. وتقوم اللجنة أيضاً بمراجعة دورية لتركيبه أعضائها وتقييم أدائها وأداء أعضائها وفقاً للشروط المرجعية لعملها.

٢. **لجنة الائتمان**: يتم تشكيل هذه اللجنة بهدف الإشراف على جميع الجوانب المرتبطة بالإقراض الائتماني وإجراء دراسة وافية لجميع طلبات القروض قبل الموافقة النهائية عليها ومراقبة المخاطر المرتبطة بها طوال فترة المديونية. وللإطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تكلف لجنة الائتمان بنطاق محدد من المسؤوليات والسلطات، كما يتم تعيين أعضائها بناء على الخبرات والكفاءات المهنية بدلاً من المنصب الوظيفي والأقدمية. وتقسم صلاحيات الموافقة الائتمانية في اللجنة إلى مستويين يخضعان لسقف محدد. كما يتم تعيين أعضاء المستوى الأول والمستوى الثاني من لجنة الائتمان من قبل اللجنة التنفيذية بناء على توصية من الرئيس التنفيذي.

الحوكمة الإدارية (يتبع)

ز. سياسة المكافآت:

(أ) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

أقر مجلس الإدارة سياسات ومبادئ توجيهية تختص بدفع مكافآت وبدلات حضور أعضاء المجلس لاجتماعات مجلس الإدارة وأياً من اللجان التابعة للمجلس. وتعكس سياسة المكافآت التزام الشركة بأفضل الممارسات في الحوكمة استناداً للمتطلبات القانونية والتنظيمية، كما وأنها تهدف إلى مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ولجانه بطريقة عادلة ومسئولة كفيلة لضمان استمرار الكفاءات وتحفيزها في القيام بمهامها في تشغيل عمليات الشركة بكل كفاءة واقتدار. وتطبق هذه السياسة على مجلس إدارة الشركة الأم واللجان المنبثقة عنها، ومجالس إدارات الشركات التابعة وأي لجان يتم تشكيلها من وقت لآخر. وتصرف مكافآت أعضاء المجلس وبدلات حضور الاجتماعات للجان التابعة حسب الآتي:

- يقر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية، بتوصية من مجلس الإدارة، دفع مبلغ ثابت كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن حضور اجتماعات المجلس طوال العام المالي المنتهي.
- تصرف مبالغ مالية كبدايات عن حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات إحدى لجان المجلس بشكل ربع سنوي.

(ب) مكافأة الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة:

تقوم لجنة المكافآت والتعيينات بتقييم أداء الرئيس التنفيذي، ومن ثم تتقدم بتوصية لمجلس الإدارة للموافقة النهائية على دفع مبلغ المكافأة السنوية. فيما تقوم لجنة المكافآت والتعيينات بمراجعة وإقرار المكافأة السنوية للمدراء التابعين للرئيس التنفيذي وذلك وفقاً لمعايير محددة. وفي سبيل إقرار صرف المكافأة السنوية للرئيس التنفيذي، يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان الأبعاد التالية:

١. المكافأة السنوية هي مكافأة تقديرية تمنح بقرار من مجلس الإدارة بالنظر إلى الأرباح الصافية التي تحققها الشركة كل عام.
٢. جودة متابعة وإدارة مخاطر الشركة ومدى ملائمتها لنموذجها التجاري.
٣. نمو مستوى الإقراض في كل منتج.
٤. تلبية جميع متطلبات التمويل اللازمة لضمان استمرار نمو عمليات الشركة.
٥. جودة محفظة القروض السيطرة على القروض المتعثرة عند مستويات مقبولة.
٦. تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الخطط الاستراتيجية للجوانب المالية وغيرها.

ج. السياسة الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة:

لدى الشركة سياسة محددة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات ذات الصلة، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية. وتسري هذه السياسة على أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وأعضاء الإدارة العليا والموظفين. كما وتسري ضمن نطاقها التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع المشتركة واتفاقيات العمل والمشتريات المتعلقة بها. يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بالعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة التي جرت خلال السنة المالية تحت إيضاح رقم ٢٤ المندرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

ط. كبار المساهمين:

تلتزم الشركة بالحصول على الموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأية تغييرات تطرأ على كبار مساهمي الشركة، وذلك حسب التعريف الوارد في الاشتراطات التوجيهية لمصرف البحرين المركزي.

ي. استراتيجية التواصل:

تتبع الشركة وفقاً لسياسة التواصل المعتمدة لديها استراتيجية واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطتها وأعمالها لجميع المتعاملين والمساهمين والموظفين والزبائن والجهات الرسمية والرقابية وغيرها. كما تنعقد الجمعية العمومية سنوياً بدعوة من رئيس مجلس الإدارة بحضور الرئيس وأعضاء المجلس الذين من بينهم رؤساء اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة المكافآت والتعيينات ورؤساء مجالس إدارات الشركات التابعة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين الخارجيين لاستعراض النتائج المالية والإجابة على أسئلة المساهمين أو ممثلي وسائل الإعلام فيما يخص أنشطة الشركة وعملياتها وأدائها المتحقق. كما تدرك الشركة جيداً مسؤولياتها تجاه تطبيق المتطلبات التنظيمية والقانونية فيما يتعلق بتوفير المعلومات لجميع المتعاملين والأطراف ذوي العلاقة. ومع عدم الإخلال بمعايير وتوجيهات الإفصاح المتعلقة بالأشخاص الأساسيين فضلاً عن متطلبات الجهات الرقابية الأخرى، يتم الاعلان وتوفير المعلومات المالية وغيرها أو عن أية مستجدات تتعلق بالشركة عبر الصحافة المحلية أو من خلال موقع الشركة الإلكتروني www.bahraincredit.com.bh أو أية وسيلة تواصل أخرى. ويمكن للجميع الحصول على النتائج المالية والتقارير السنوية وموثائق عمل مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس وإرشادات الحوكمة الإدارية على موقع الشركة الرسمي. على الصعيد الداخلي، يوجد للشركة نظام إلكتروني خاص للتواصل مع الموظفين فيما يخص الشؤون الإدارية وغيرها من الأمور ذات الصلة. أما على مستوى مجلس الإدارة، فقد اعتمد المجلس أحد الحلول التقنية بإنشاء بوابة إلكترونية سهلة الاستخدام على شبكة الإنترنت، تهدف إلى أتمتة جميع أعمال المجلس وتوفير الوثائق المفهرسة إلكترونياً عن أعمال المجلس والاجتماعات بصورة فورية وفي بيئة آمنة.

ك. سياسة الأشخاص الأساسيين

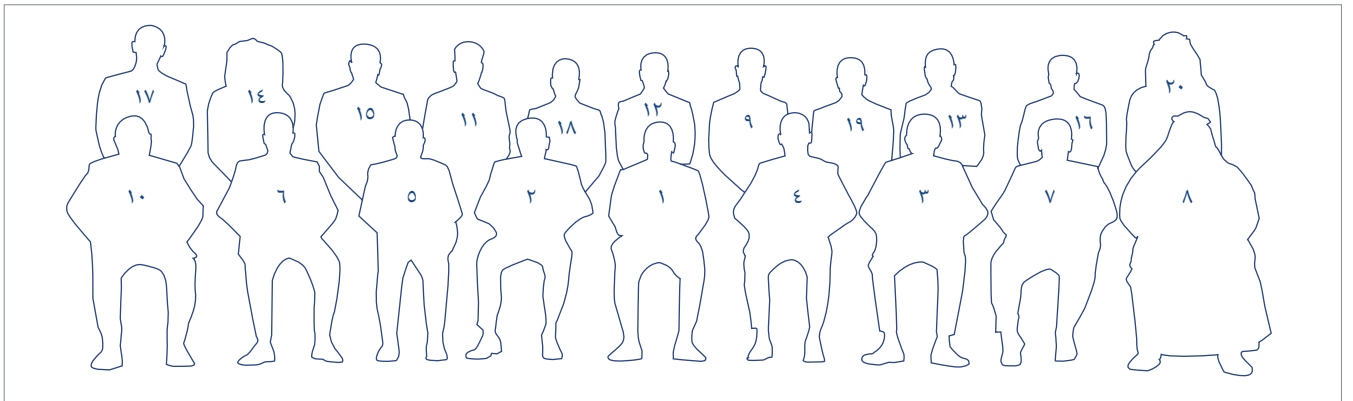
تلتزم الشركة بجميع المتطلبات المتعلقة باشتراطات ملاءمة تعيين الأشخاص الأساسيين، حيث لا يتم تعيينهم أو تنصيبهم في مناصب هامة في الشركة إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وتشمل تلك المناصب ما يلي:

١. عضو مجلس الإدارة؛
٢. الرئيس التنفيذي أو المدير العام؛
٣. المدراء الأوائل؛
٤. مسئول الالتزام؛ و
٥. مسئول مكافحة غسل الأموال.

أ. توظيف الأقارب

يوجد في الشركة سياسات ومبادئ أقرها مجلس الإدارة فيما يتعلق بتوظيف أقارب الأشخاص الأساسيين ضمن الأنظمة الداخلية المتنوعة للشركة. حيث يلتزم الرئيس التنفيذي بالإفصاح أمام مجلس الإدارة بشكل سنوي عن أقارب أي أشخاص أساسيين يزاولون مهمات أساسية هامة في الشركة، إن وجدوا.

أعضاء الإدارة التنفيذية



١. الدكتور عادل حبيب

الرئيس التنفيذي - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ١ سبتمبر ٢٠٠٤؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٠ عاماً في الخدمات المالية، وقطاع السيارات والعقارات ووساطة التأمين، واستراتيجيات الإدارة واستراتيجيات العمل، وعمليات استحداث وتطوير المنتجات، والموارد البشرية، والتسويق والمبيعات، وإدارة العمليات الإدارية؛ حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإدارية من جامعة أبردين، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتفنيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً، ومن بينها: كلية هارفرد للأعمال، وكلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وكلية سعيد لإدارة الأعمال، وكلية وارتنون للأعمال، وكلية آي إي إس أي للأعمال، والكلية الصينية الأوروبية الدولية للأعمال.

- رئيس مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م.، أربيل - كردستان، جمهورية العراق
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. (TGTC)، فرع الشركة الوطنية للسيارات في أربيل - كردستان، جمهورية العراق
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- رئيس اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، البحرين
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين

٢. فاضل الماحوزي

نائب أول رئيس، رئيس الخدمات المالية والتسويق - تسهيلات البحرين.

التحق بالشركة في ١ يناير ١٩٩٣؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٨ عاماً في الخدمات المالية والمصرفية، والتحصيل والشؤون القانونية، وتقنية المعلومات، والتسويق، والتطوير الاستراتيجي للعلامة التجارية، والموارد البشرية. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتفنيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة التواصل الفعال للأعمال لدى كلية كرانفيلد للإدارة، ٢٠١٣؛ ودورة التطوير الاستراتيجي للعلامة التجارية لدى كلية لندن للأعمال، ٢٠١٥. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م.، أربيل - كردستان، جمهورية العراق
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. (TGTC)، فرع الشركة الوطنية للسيارات في أربيل - كردستان، جمهورية العراق
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، البحرين
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين

٣. فيشال بروهت

نائب رئيس، رئيس الشئون المالية للمجموعة - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٠ عاماً في الإدارة المالية والخزينة والتدقيق وإعداد الخطط الاستراتيجية للأعمال التجارية؛ يحمل شهادة البكالوريوس في التجارة وشهادة محاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في الهند. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتفنيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة بناء الاستراتيجية واستدامة الميزة التنافسية، ٢٠١٢؛ ودورة تنمية القيادات الإدارية المعتمدة، ٢٠١٤ لدى كلية هارفرد للأعمال؛ ودورة الخطط الاستراتيجية لدى جامعة أكسفورد، ٢٠١٥؛ ودورة بناء وتنفيذ الاستراتيجية من أجل الميزة التنافسية، لدى كلية وارتنون بجامعة بنسلفانيا، ٢٠١٨. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين

٤. رمزي بركات

المدير العام - الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.

التحق بالشركة في ١ فبراير ٢٠١٦؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٠ عاماً في قطاع السيارات حيث اسندت إليه العديد من المهامات. قبيل انضمامه للشركة التحق للعمل لدى عدد من وكلاء السيارات حيث تقلد مناصب إدارية عليا متنوعة؛ يحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال (الإدارة) من جامعة تكساس في أربيلجتون الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٧. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتفنيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة علم الأعصاب التطبيقي وإنشاء مؤسسات ذات سرعة أداء عالية لدى كلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٦؛ ودورة قيادة التغيير والتجديد التنظيمي لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٨.

- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. (TGTC)، فرع الشركة الوطنية للسيارات في أربيل - كردستان، جمهورية العراق
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين

أعضاء الإدارة التنفيذية (يتبع)

٥. علي الديلمي

المدير العام - شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م.

التحق بالشركة في ١ يناير ١٩٩٣؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٣ عاماً في قطاع التأمين؛ يحمل الدبلوما العليا في إدارة الأعمال من جامعة شيفيلد هام، المملكة المتحدة، ١٩٩٩. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً وحصل على شهادة الدبلوما في الصحة الحياتية من جمعية الحياة للإدارة المكتبية، ٢٠١٦. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م، أربيل - كردستان، جمهورية العراق

٦. حسين علي سلمان

نائب رئيس، رئيس الموارد البشرية والعمليات - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ١٧ أبريل ٢٠٠٤؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٧ عاماً في تدريب وتطوير الموارد البشرية، وإدارة شؤون الموظفين، وشؤون المباني والمشتريات والتعاقدات، إدارة المشاريع والعلاقات العامة؛ يحمل شهادة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية وشهادة الدبلوم المشارك في الهندسة المدنية من جامعة البحرين، ٢٠٠١؛ وشهادة ماجستير في إدارة الموارد البشرية من جامعة دي بول، شيكاغو الولايات المتحدة، ٢٠١٠. عضو في المعهد القانوني للأفراد والتنمية CIPD، المملكة المتحدة؛ وعضو في جمعية إدارة الموارد البشرية، SHRM، الولايات المتحدة الأمريكية. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: تنمية القدرات الإدارية المعتمدة لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٤؛ دورة الأداء الإبداعي في استراتيجية التعامل وخدمة العملاء لدى كلية ستانفورد للأعمال، ٢٠١٥.

٧. حسين الماضي

نائب رئيس، رئيس شبكة الفروع - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ٣ مايو ١٩٩٧؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٢ عاماً في الخدمات المالية والمصرفية؛ يحمل شهادة البكالوريوس في الدراسات المصرفية والمالية من جامعة البحرين، ٢٠٠٤. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة بناء الاستراتيجية واستدامة الميزة التنافسية لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٥؛ ودورة الإدارة العامة لدى كلية القاضي للأعمال التابعة لجامعة كامبردج، ٢٠١٦. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، البحرين

٨. مجيد حسين

نائب رئيس، رئيس التحصيل والشئون القانونية - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ١ أبريل ٢٠١٠؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٢ عاماً في إدارة تحصيل الديون المتعثرة والشئون القانونية. شغل قبل منصبه الحالي وظيفة قائم بأعمال مدير لدى وزارة التربية والتعليم. يحمل شهادة البكالوريوس في التربية من جامعة البحرين، ١٩٩٦؛ حضر عدداً من الدورات في مجال الإدارة والقيادة والتفكير والتخطيط الاستراتيجي وغيرها من الدورات المرتبطة بمجال العمل.

٩. عبد الله الوداعي

رئيس العلامتين التجاريتين لهوندا وجزال موتورز - الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.

التحق بالشركة في أكتوبر ١٩٩١؛ يمتلك خبرة عملية واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً في قطاع السيارات حيث أسندت إليه العديد من المهام خلال سنوات عمله في الشركة كمدير لمبيعات هوندا، ورئيساً لمبيعات هوندا وجزال موتورز والسيارات المستعملة ويشغل حالياً منصب رئيس العلامتين التجاريتين لهوندا وجزال موتورز بما فيها عمليات البيع والصيانة وقطع الغيار؛ حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية في الإدارة من جامعة البحرين، ١٩٩٩؛ وعلى ماجستير إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة، ٢٠٠١. عضو في جمعية وكلاء السيارات البحرينية. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: تكييف استراتيجيات العمل والمبيعات لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٢.

- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين

١٠. علي إبراهيم المزروق

نائب رئيس، رئيس إدارة الابتكار وتكنولوجيا الأعمال - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ٤ يونيو ٢٠٠٦؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٦ عاماً في مجال تقنية المعلومات؛ يحمل شهادة ماجستير الإدارة في تقنية المعلومات من جامعة سندرلاند، المملكة المتحدة، ٢٠١٠. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة القدرة التنافسية في تحليل بيانات الأعمال التجارية الضخمة لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٤؛ ودورة اجعل مؤسستك مؤسسة مبتكرة لدى كلية القاضي للأعمال التابعة لجامعة كامبردج، ٢٠١٥.

١١. مناف غريب

نائب رئيس، رئيس تمويل الشركات والقروض العقارية - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في يوليو ٢٠٠٢؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٣ عاماً في الخدمات المالية والمصرفية، يحمل درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من جامعة البحرين، ٢٠٠٤؛ وشهادة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة استرثكلاند، المملكة المتحدة، ٢٠١٣. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: تنمية المهارات القيادية ضمن برنامج إعداد القيادات في براري ويند ريفر الشاسعة لدى الكلية الوطنية للقيادة البرية في الهواء الطلق، ٢٠١٥؛ ودورة الإدارة العامة لدى كلية القاضي للأعمال التابعة لجامعة كامبردج في نوفمبر ٢٠١٨.

١٢. جعفر العربي

نائب رئيس مساعد، رئيس الاستثمار العقاري - شركة التسهيلات للخدمات

العقارية ش.ش.و.

التحق بالشركة في ١ أكتوبر ٢٠١١؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٣ عاماً في الاستثمارات والتطوير العقاري، والوساطة العقارية، وإدارة العقارات والمرافق التابعة لها، وخدمات المباني؛ يحمل درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في هندسة خدمات المباني من جامعة نورثبريا، نيوكاسل أبون تاين، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥. أكمل متطلبات برنامج تطوير القيادات (٦) بجامعة فرجينيا، داردن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٥، ودورة الإدارة العامة لدى كلية القاضي للأعمال التابعة لجامعة كامبردج في نوفمبر ٢٠١٧.

١٣. عبد الرسول العالي

نائب رئيس مساعد، رئيس بطاقات الائتمان - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ١ يونيو ٢٠٠٩؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٣ عاماً في قطاع بطاقات الائتمان في المؤسسات المالية؛ يحمل شهادة الدبلوما في الدراسات التجارية من جامعة البحرين، ١٩٩٤؛ حضر عدداً من الدورات في مجال الإدارة والمبيعات والتسويق وغيرها من الدورات المرتبطة بمجال العمل. كما حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: برنامج مدراء المبيعات لدى كلية كرانفيلد للإدارة، ٢٠١٥.

١٤. برير جاسم

المدير العام - شركة التسهيلات للسيارات ش.و.

التحق بالشركة في مايو ٢٠١٥؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٧ أعوام في قطاع السيارات وخبرة تزيد على ٩ أعوام في الهندسة والصيانة الصناعية؛ يحمل شهادة الدبلوما في الاتصالات الإلكترونية من كلية الدراسات التكنولوجية، الكويت، ٢٠٠١؛ وشهادة الدبلوم الوطنية العليا في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من معهد البحرين للتدريب، ٢٠٠٩؛ ودرجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من جامعة تيسايد، المملكة المتحدة، ٢٠١٠. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة الماجستير في إدارة الأعمال في ٥ أيام لدى معهد آي آر الشرق الأوسط، ٢٠١٣؛ وشهادة المستوى الثالث في القيادة والإدارة لدى معهد القيادة والإدارة، ٢٠١٤؛ ودورة مهارات التفاوض والتأثير للإداريين التنفيذيين لدى كلية لندن للأعمال، ٢٠١٦.

١٥. حمزة شهاب

نائب رئيس مساعد، رئيس التأمين - شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م.

التحق بالشركة في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٥؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٣ عاماً في تحصيل الديون المتعثرة وإجراء أبحاث السوق لتأسيس شركات وخدمات التأمين؛ يحمل درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ٢٠٠٤. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: إكمال متطلبات برنامج تطوير القيادات (٦) بجامعة فرجينيا، داردن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٥؛ ودورة مهارات التفاوض والتأثير للإداريين التنفيذيين لدى كلية لندن للأعمال، ٢٠١٦؛ ويتابع دراسته في الوقت الحاضر للحصول على الدبلوما في التأمين من معهد التأمين القانوني البريطاني.

١٦. علي أبورويس

نائب رئيس، رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ١ أغسطس ١٩٩٥؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً في الإدارة المالية، وإدارة المخاطر، والالتزام ومكافحة غسل الأموال؛ يحمل شهادة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة استرثكلايد، المملكة المتحدة، ٢٠٠٦، ويحمل الدبلوما الدولية (ICA) في الالتزام، المملكة المتحدة. عضو في المعهد الدولي للالتزام (ICA)، المملكة المتحدة. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة مهارات الأشخاص ذوي الأداء العالي للقيادات لدى كلية لندن للأعمال، ٢٠١٦؛ وحصل على شهادة معتمدة في مكافحة غسل الأموال من الأكاديمية العالمية للمالية والإدارة، ٢٠١٦.

١٧. علي مال الله

رئيس إدارة المخاطر - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في سبتمبر ٢٠١٦؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٦ عاماً في إدارة المخاطر في قطاع المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية مع التخصص في مخاطر الائتمان؛ يحمل شهادة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة أي إم أي العالمية، البحرين، ٢٠٠٨؛ ويحمل شهادة مساعد مدير المخاطر المهني (APRM)، وهو عضو في الجمعية الدولية لمديري إدارة المخاطر (PRMIA)، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٨. ربيع ميهتا

المدير العام - شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.

التحق بالشركة في ١ يوليو ٢٠١٧، يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٥ عاماً منها ١٧ عاماً في قطاعي بيع وتأجير السيارات. وقبل انضمامه للشركة التحق للعمل لدى عدد من وكلاء السيارات الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي. يحمل شهادة في محاسبة التكاليف، ١٩٩٠؛ وشهادة الماجستير في إدارة التسويق من جامعة ديلهي في الهند، ١٩٩٤.

١٩. جمال سلمان

مدير تنفيذي أول، رئيس الموارد البشرية والصحة والسلامة - الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.

التحق بالشركة في يوليو ٢٠٠٧، يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٣ عاماً في قطاع السيارات، وقطاع المركبات والشاحنات ومعدات الإنشاء الثقيلة، وخبرة تزيد على ٦ أعوام في مجال صيانة الطيران بالإضافة إلى خبرة تزيد على ٧ أعوام في الموارد البشرية والتدريب والتطوير والصحة والسلامة؛ يحمل شهادة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من جامعة تيسايد، المملكة المتحدة، ٢٠٠٩.

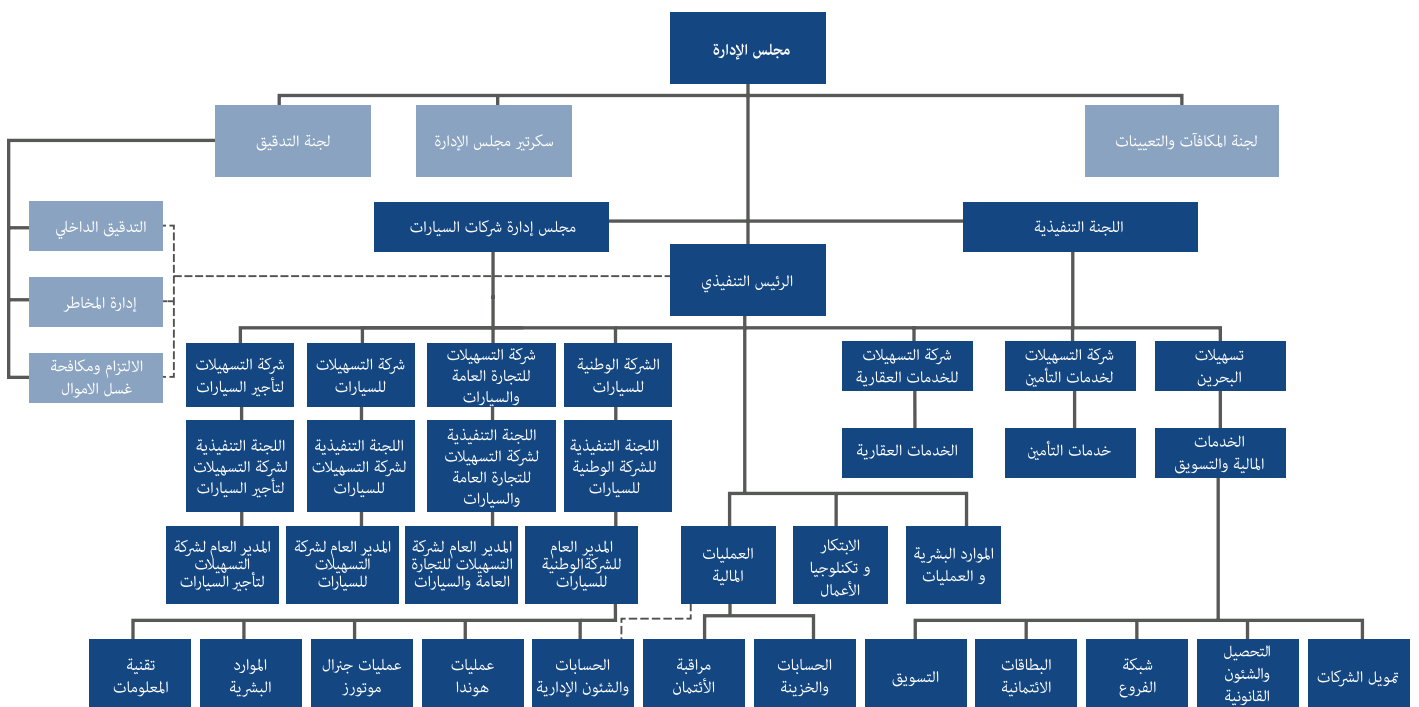
٢٠. محمد أحمد المطاوعة

رئيس إدارة التدقيق الداخلي - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ١٥ أبريل ٢٠١٨؛ لديه أكثر من ١١ عاماً من الخبرة الواسعة والمتنوعة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي والتي تغطي قطاعات متعددة تشمل الخدمات المصرفية، والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦. وهو مدقق داخلي معتمد (CIA) مرخص من قبل منظمة المراجعين الداخليين (IIA) في نيويورك؛ وهو محاسب قانوني معتمد (CPA) مرخص من قبل مجلس المحاسبة في نيويورك ومجلس المحاسبة في كاليفورنيا؛ وهو محاسب إداري معتمد (CMA) مرخص من قبل منظمة محاسبون في نيويورك؛ وهو أيضاً مدقق نظام معلومات معتمد (CISA) مرخص من قبل جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات (ISACA) بالولايات المتحدة الأمريكية.

* لم يملك أعضاء الإدارة التنفيذية ولا الأفراد المرتبطون بهم أسهم الشركة ولم يتداولوا فيها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

الهيكل التنظيمي للشركة



تقرير الإدارة عن عمليات الشركة

وفي ظل بيئة العمل المليئة بالتحديات، واصلت شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. تقديم أداء مالي متميز أثر عن تحقيقها مرة أخرى أعلى أرباح في تاريخها، فقد سجلت صافي أرباح بلغت ٢٢,٩ مليون دينار بحريني مع نهاية السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بزيادة مقدارها ١١٪ عن العام الماضي (٢٠,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧)، كما حققت عائداً على حقوق المساهمين بنسبة ١٥,٧٪.

في حين يعد عام ٢٠١٨ العام الأخير من الخطة الاستراتيجية للسنوات الثلاث ٢٠١٦-٢٠١٨ والتي تبنت فيها المجموعة فلسفة "المجموع أعظم من أجزائه"، هذا فيما ظلت عملية تنفيذ مبادرات الخطة الاستراتيجية المنضبطة الأساس القويم والقوة التوجيهية التي رسخت ثقافة إيجاد قيم فريدة للزبائن تؤدي إلى تحقيق منافع حقيقية لهم من خلال تقديم باقة متنوعة من المنتجات والخدمات الجديدة. وفضلاً عن ذلك، نفذت المجموعة العديد من المبادرات الواسعة في إطار سعيها لتعزيز كفاءتها الأساسية و تقوية نموذج أعمالها التجارية، ورغم أن العديد من هذه المبادرات أوتسم بطابع نوعي، إلا أنها أسهمت إسهاماً كبيراً على صعيد ما حققتته المجموعة من أداء تجاري متميز و ترسيخ لثقافة إدارة المخاطر.

أما من حيث السيولة، فإن الشركة في وضع مالي قوي ومطمئن، وتتمتع بمعدل مديونية منخفض بواقع ١,٧، وقد عززت من مركزها المالي، واستطاعت في الآونة الأخيرة ترتيب فرض مجمع بلغت قيمته ٥٣ مليون دولار أمريكي لأغراض سداد قيمة سندات بقيمة ٢٠ مليون دينار بحريني. هذا وتعتمد الشركة ضمن استراتيجيتها خطة مدروسة بعناية لإدارة السيولة لتجنيبها مشاكل وصعوبة تركيز الاستحقاقات طويلة الأجل.

اتسم عام ٢٠١٨ بتنوع شديد في الاقتصاد العالمي في إطار بيئة اقتصادية معقدة وغير واضحة، فحظيت الولايات المتحدة الأمريكية بعام جيد مدفوع بالنشاط الاقتصادي يدعمه نمو قوي في حجم الوظائف وزيادات في الأجور وانخفاض نسبي في معدل التضخم المالي، وانتعش فيه أيضاً صافي قيمة أصول الأسرة المعيشية، وبالرغم من هذا عانت الاقتصادات الرئيسية الأخرى من زواجع شديدة فرضت ضغطاً كبيراً على الاقتصاد العالمي. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تشديد شروط التمويل وضعف الإنتاج الصناعي إلى الحد المتوسط وتزايد حدة التوتر التجاري. وشهدت بعض الأسواق الناشئة الكبيرة واقتصاديات الدول النامية في هذا العام ضغوطاً كبيرة في أسواقها المالية.

أما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط فقد واصلت الاضطرابات السياسية والحوادث الأمنية في عرقلة الأداء الاقتصادي للمنطقة، فظلت اسعار النفط متقلبة للغاية خاصة في فترة تراجعت فيها القوة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي مع تدهور اسعار النفط. وبالرغم من ذلك، واصلت حكومات هذه الدول بذل جهود متظافرة لدعم مواردها وتحسين مالياتها العامة من خلال إجراء إصلاحات مالية صارمة، فترى أنه في عام ٢٠١٨ عاشت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لحظات فاصلة عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث تحتم على كل من المواطنين والتجار وأصحاب المال والأعمال التكيف مع متغيرات الأوضاع الاقتصادية الجديدة وما ينتج عنها من تعديلات في السياسات المالية العامة. ولم تكن مملكة البحرين بمعزل عن تلك الظروف، حيث مرت حكومة مملكة البحرين بمرحلة عصبية للغاية حيث كان لزاماً عليها اتباع سياسة متوازنة بهدف تعزيز الوضع المالي وتخفيف العجز في ميزانيتها العامة وتنفيذ أولوياتها الأخرى والتي تشمل سياساتها الليبرالية في دعم الرفاه الاجتماعي للمواطنين، لذا أخذت الحكومة على عاتقها القيام بمبادرات متنوعة قد لا تلقى تأييداً من المواطنين لترسيخ قواعد الانضباط المالي من خلال تقليل دعم الحكومة للمنتجات المدعومة وزيادة أسعار الوقود والخدمات العامة المقدمة، الأمر الذي أثر بدوره سلباً على دخل المواطنين. و في ظل هذه البيئة الصعبة من المهم أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، وتبادر إلى تشريع سياسات مالية عامة وقائية تضع اللبنة الأولى لقواعد اقتصادية قوية تحفز لمزيد من النمو في المستقبل من خلال رفع كفاءة رأس المال البشري وتطويرها وتحسين التكامل التجاري والتصدي للتحديات المتعلقة باستقطاب فرص جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد.

تقرير الإدارة عن عمليات الشركة (يتبع)

الشركة الأم

- قروض السيارات
- القروض الشخصية
- القروض العقارية
- قروض الأعمال التجارية
- بطاقات الائتمان
- خصم الشيكات

لقد كان عام ٢٠١٨ عاما متميزا بالنسبة لتسهيلات البحرين، حيث حققت أرباحا صافية بلغت ١٨,٩ مليون دينار بحريني، بزيادة وقدرها ٨٪ عن النتائج المتحققة في العام المنصرم (١٧,٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧)، وقدمت خلال العام قروضا جديدة بلغت ١٧١ مليون دينار بحريني (١٦١ مليون دينار بحريني في ٢٠١٧) مما أدى إلى زيادة محفظة القروض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ إلى مبلغ ٣١٥ مليون دينار بحريني - بعد خصم مخصصات الديون المتعثرة - وزيادة بنسبة ٩٪ عما تم تحقيقه في ٢٠١٧.

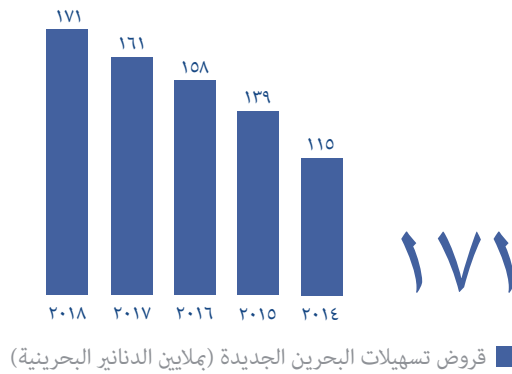
وقد واصلت الشركة مساعيها لإيجاد قيم فريدة لمختلف شرائح العملاء من خلال طرح منتجات مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. وقد أثبتت عملية اتباع هذا النهج المركز لتعزيز العلاقة مع العملاء نجاحها، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المبادرات في الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز علاقات الزبائن وتحسين تجربتهم في الاستفادة من خدمات الشركة عبر الوسائل التقنية المعاصرة. وقد أدى مشروع إعادة هندسة سلسلة القيم للخدمات التي تقدمها الشركة إلى تعزيز أسس التفاعل بين الشركة وزبائنها وحددت ضوابط فاعلة تضمن استفادتهم المثلى من تلك الخدمات، وقد حظي هذا المشروع بتقدير واستحسان الزبائن على نطاق واسع. كما وأدت هذه المبادرات الاستباقية في تقوية حصة الشركة السوقية في مجال قروض السيارات والقروض العقارية والقروض الشخصية وبطاقة امتياز الائتمانية بمختلف باقاتها والتي اسهمت بدورها في استفادة



فازت البطاقة الائتمانية "امتياز فور هير" بجائزة سيملس كأفضل بطاقة ائتمانية ابداعية في الشرق الأوسط.

ومختلف العملات الأجنبية على المستوى الخارجي مبلغا وقدره ١٣٠ مليون دينار بحريني. إضافة لذلك، دشنت الشركة برنامج ولاء جديد حظي برضا الزبائن ولاقى استحسانهم.

وفي ظل نمو القروض الجديدة، شكلت جودة محفظة القروض أولوية من أولويات الشركة حيث عكفت على الالتزام الصارم بمعايير الإقراض وتعاملت مع زبائن لديهم القدرة الحقيقية على الوفاء بالتزاماتهم بصورة منتظمة، وعلى ذلك تكللت جهود الشركة في السيطرة على الديون المتعثرة عند نسبة ٢,٩٨٪ من إجمالي محفظة القروض. ولا بد من الإشارة إلى أن معظم القروض الجديدة والديون المتعثرة مدعومة بصورة كلية أو جزئية بمخصصات كافية لتغطية قيمة أصل القروض. وقد حددت الشركة مخصصات كافية وملائمة لجميع الخسائر الائتمانية المتوقعة.



العديد من القطاعات الواسعة في المجتمع من المزايا الرائعة التي يوفرها هذا المنتج التمويلي، الذي حققت الشركة من خلاله نموا كبيرا موازيا انعكس على حجم أعمال بطاقة امتياز الائتمانية وعدد زبائنها، وعدد البطاقات الصادرة، واستعمالها مختلف العملات الأجنبية. هذا في الوقت الذي لم تألوا فيه الشركة جهدا في مواصلة مسيرة دعم وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر والتي شكلت الأساس الوطيد لجميع إنجازاتها.

وفيما يتعلق بمبيعات السيارات الجديدة، تواصلت موجة الانخفاض العام في حجم مبيعات السيارات طوال عام ٢٠١٨، متأثرة بالانخفاض العام في صافي دخل الزبائن، وقد أثرت هذه الاتجاهات بشكل مباشر على طلب قروض السيارات التي شهدت انخفاضا ملحوظا خلال العام الحالي. وعلى الرغم من ذلك، لم تتوانى الشركة في تحفيز سوق مبيعات السيارات الجديدة من خلال تعزيز وتقوية الشراكة الاستراتيجية المثمرة مع وكلاء ومعارض السيارات عبر طرح مبادرات عمل مشتركة ووضع خطط متكاملة وابتكار منتجات مبتكرة للاستفادة من الفرص التجارية في سوق مبيعات السيارات المستعملة غير المنظم.

أما بالنسبة إلى الأنشطة العقارية، فقد ظهرت مؤشرات ضعف السوق العقاري في مراحل مبكرة أدت إلى زيادة تكلفة التمويل وانخفاض معدلات الطلب وعرقلة ارتفاع أسعار الأراضي. في حين واصلت الشركة سياستها الحذرة للغاية في تقديم القروض العقارية، والتركيز على أولئك الزبائن القادرين على دفع أقساطهم الشهرية اعتمادا على مصادر دخل مستقلة عن إيرادات العقارات الممولة. وبذلك تتجنب الشركة تمويل المساكن التي يشغلها مالكوها.

ومن جانب آخر، كان عام ٢٠١٨ عاما جيدا بالنسبة للقروض الشخصية، فقد واصلت الشركة استقطاب قطاعات جديدة من زبائنها البحرينيين، وذلك بفضل المبادئ التوجيهية الشاملة للإقراض، وتوسيع نطاق أعمالها عبر شبكة فروعها المنتشرة في أرجاء المملكة، وقد روعيت في هذا المنتج أدق التفاصيل لتسهم في تلبية احتياجات الزبائن المتنوعة، وقد حظي بتقدير كبير من قبل زبائننا.

علاوة على ذلك، واصلت بطاقة "امتياز" الائتمانية تحقيق مزيد من النجاح وعززت مكانتها في السوق كعلامة تجارية قوية، وحازت على جوائز دولية نظرا لما تتسم به من استراتيجية تتميز بها عن نظيراتها في السوق. ومواصلة لمسيرة النجاح التي تحققت، أطلقت الشركة خلال العام بطاقتها الائتمانية "ورلد كارد"، وهي عبارة عن منتج جديد مصمم خصيصا لتقديم باقات من الخدمات الحصرية لكبار عملاء الشركة وكبار الشخصيات. هذا في الوقت الذي واصلت فيه بطاقة امتياز الرائدة المخصصة للسيدات "امتياز فور هير" تحقيق مزيد من النجاح وتزداد قوة يوما بعد يوم. إلى جانب ذلك، أرسيت الشركة أسس قواعد العمل المشترك مع العديد من المتاجر الجديدة ومحلات قطاع التجزئة تمثل مجالات أعمال متنوعة لتقديم مزايا إضافية لحاملي بطاقة امتياز، وأدت هذه المبادرة إلى تحفيز حجم العمليات، وخلال العام الماضي بلغ حجم الانفاق باستخدام بطاقات الائتمان على المستوى المحلي

تقرير الإدارة عن عمليات الشركة (يتبع)

الشركة الوطنية للسيارات

• هوندا • شيفروليه • جي إم سي • كاديلاك
• شاحنات ماك (الشق العسكري)

وسجلت مبيعات الشركة من سيارات هوندا الجديدة نموا متزايدا في هذه الفترة، حيث ارتفع حجم المبيعات بنسبة ٢٤٪، وفي ظل هذا النمو ركزت الشركة جهودها على زيادة الوحدات العاملة لضمان جودة خدمات ما بعد البيع. ويسرنا أن نحيطكم علما بأن الزيادة في حجم مبيعات سيارات هوندا كانت في جميع الموديلات من سيارات هوندا سي آر في وهوندا سيفيك وهوندا أكورد وهوندا سيتي. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار هذه السيارات مقارنة بمعظم السيارات من فئاتها، فقد ساهمت السمعة الطيبة التي تتمتع بها العلامة التجارية لسيارات هوندا وثقة الزبائن من مختلف شرائح المجتمع بسياراتها وكفائتها في استهلاك الوقود في اجتذاب المزيد من العملاء الجدد. هذا فيما حققت سيارة أكورد الجديدة كليا منذ إطلاقها في شهر مارس نجاحا كبيرا، حيث حصدت العديد من الجوائز وكانت ردود أفعال الزبائن تجاهها ممتازة. هذا وتتطلع الشركة إلى مواصلة درب النجاح في مضاعفة مبيعاتها من سيارات هوندا. وفي المقابل، سجلت الشركة انخفاضا بلغ ٢٪ في حجم مبيعاتها من سيارات العلامة التجارية جنرال موتورز والتي تضم سيارات شيفروليه وجي إم سي و كاديلاك.

من جانب آخر، وتمشيا مع متركزات قواعد العمل التجاري للشركة، واصلت خدمات ما بعد البيع عملياتها كمساهم رئيسي في أرباح الشركة، وكثفت الشركة من جهودها للمحافظة على قاعدة الزبائن من خلال ضمان جودة وكفاءة الخدمات لزيادة أعدادهم بصورة متكررة من خلال تقديم أفضل الخدمات على جميع الأصعدة.

أما فيما يتعلق بعمليات شركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، يطيب لنا أن نعلن لكم مرة أخرى عن توقف عمليات تلك الشركة بالكامل، ومع تواصل تدهور الأوضاع وارتباك الوضع السياسي وعدم الاستقرار في تلك المنطقة، لا توجد هناك أية بوادر تؤكد على انتهاء الأزمة في القريب العاجل. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد لدى الشركة حاليا أي مخزون من المركبات أو الأصول الثابتة في أربيل.

من جهتها، سجلت الشركة الوطنية للسيارات أرباحا صافية موحدة بلغت ٢,٤ مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢,٢ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٧)، فقد ساهمت عدة عوامل منها الظروف الاقتصادية المتباطئة وانخفاض دخل الأسرة البحرينية وزيادة أسعار الوقود في تحول رغبات المستهلكين الذين اتجهوا نحو شراء السيارات ذات المحركات الصغيرة والكفاءة العالية في استهلاك الوقود والأقل قيمة، وقد انعكس ذلك في استمرار الانكماش في مبيعات السيارات الجديدة لدى كافة وكالات السيارات. واعتمدت الشركة خلال العام استراتيجية هامة تمثلت في القيام ببعض الخطوات الاستباقية للتكيف مع الظروف الصعبة التي مر بها قطاع مبيعات السيارات، حيث شهد السوق تحولا في رغبات المستهلكين الذين عزفوا عن شراء السيارات ذات الدفع الرباعي الكبيرة واتجهوا نحو شراء سيارات الدفع الرباعي متوسطة الحجم، وعلى إثر ذلك حققت الشركة زيادة كبيرة في حجم مبيعاتها من السيارات. وفي خضم هذه المعطيات ولمواجهة الظروف الراهنة، كثفت الشركة من جهودها وواصلت مبادراتها الأساسية للنهوض الشامل بعملياتها وتحسين كفاءتها عبر خفض المصاريف والمحافظة على قاعدة زبائنها من خلال ضمان جودة وكفاءة الخدمات المقدمة لزيادة أعدادهم بصورة متكررة.

سيارة هوندا اكورد الجديدة كلياً



تقرير الإدارة عن عمليات الشركة (يتبع)

شركة التسهيلات لخدمات التأمين

- تأمين السيارات • التأمين على المنازل
- التأمين على الحياة • تأمين السفر • التأمين الصحي

شركة التسهيلات للخدمات العقارية

- تأجير ووساطة عقارية • خدمات تثمين
- إدارة عقارية • استثمار عقاري

سجلت شركة التسهيلات للخدمات العقارية خلال العام أرباحاً صافية بلغت ٦٢٨ ألف دينار بحريني بزيادة مقدارها ٤٠% مقارنة بمبلغ ٤٤٩ ألف دينار بحريني ما تم تحقيقه في عام ٢٠١٧. لقد شهدت الأنشطة العقارية حالة عامة من الركود والتراجع، وساهمت عدة عوامل في خفض حجم الطلب على العقارات، ومن بين تلك العوامل زيادة عرض الوحدات السكنية للبيع، وتأخير حصول المواطنين على القروض الإسكانية، وزيادة أسعار الفائدة للقروض. وبالرغم من تلك الظروف، بلغت مبيعات الشركة من مخزون الأراضي ما مقداره ٦٤ أرضاً مقابل ٤٩ أرضاً بيعت في عام ٢٠١٧، حيث حققت الشركة إجمالي ربح من بيع الأراضي بلغ ٩٠٩ ألف دينار بحريني مقارنة بمبلغ ١,١٥١ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٧. وخلال العام، أنهت الشركة بنجاح بيع مخزون الأراضي من مشروعها "المستقبل" الواقع في منطقة مدينة حمد. وتجدر الإشارة، إلى أن الشركة في الوقت الحاضر تمتلك مخزوناً أراضٍ محدودة تبلغ ٧٧ قطعة أرض، من بينها ١٨ قطعة أرض مبيعة بالفعل بموجب عقود بيع مستقبلية.

وخلال عام ٢٠١٨، واصلت محافظة العقارات السكنية في المناطق التي تشهد طلباً مرتفعاً على الشقق المفروشة من ذوي الدخل المتوسط من المقيمين، تحقيق نسبة إشغال معقولة للشقق المفروشة ضمن حصول الشركة على دخل إيجاري متكرر وعوائد ثابتة ومعقولة على هذا النوع من الاستثمار.

أما على صعيد شركة التسهيلات لخدمات التأمين فقد سجلت أرباحاً صافية بلغت ٧٧٣ ألف دينار بحريني بزيادة مقدارها ٢٧% مقارنة بمبلغ ٦١٠ ألف دينار بحريني عن العام الماضي. ونجحت الشركة في تنويع مصادر دخلها عبر طرح منتجات وحلول تأمينية مبتكرة جديدة عديدة تتماشى مع متطلبات واحتياجات زبائنها في إطار سعيها للوصول إلى شرائح وقطاعات عمل جديدة في السوق.

لقد واصلت الشركة ريادتها في سوق تأمين السيارات في البحرين، وربّبت خلال العام ما يزيد على سبعة وعشرين ألف بوليصة تأمين على السيارات، مسجلة نمواً بلغ ١٦% مقارنة بعدد البوليصات الذي سجلته في العام الماضي، واستطاعت بفضل ما تتمتع به من سمعة طيبة في السوق وبفضل قواعد العمل المشترك والتنسيق التجاري بين شركات المجموعة، من طرح بوليصات تأمين للسيارات جديدة حصرية من خلال الشراكة التجارية والتعاون والتنسيق مع شركات التأمين.

كما نشطت الشركة في مجال التأمين الصحي عبر طرح بوليصة تأمين "أنا بخير"، وهو عبارة عن غطاء تأميني يوفر الرعاية الطبية لمدة سنة بتكلفة مناسبة للجميع. ويتيح هذا المنتج للزبائن المُؤمّنين فرصة الحصول على الرعاية الصحية لدى العديد من المرافق الصحية المعروفة والتي تقدم خدمات طبية ذات مستوى عالمي بتكلفة معقولة.

كما ستواصل الشركة جهودها لتعزيز حضورها في السوق من خلال تقديم منتجات وخدمات تأمين جديدة ومبتكرة بالتعاون والتنسيق مع شركات تأمين محددة، وتوفير تسهيلات متميزة للزبائن وذلك من خلال تنفيذ العديد من المبادرات في الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز علاقات الزبائن وتحسين تجربتهم في الاستفادة من خدمات الشركة عبر الوسائل التقنية المعاصرة، وتقوية قواعد العمل المشترك والتنسيق التجاري بين شركات المجموعة بالاعتماد على شبكة فروعها المنتشرة في ربوع المملكة.

سيارة اكوينوكس
الأخاذه لأسلوب حياة معاصرة



تقرير الإدارة عن عمليات الشركة (يتبع)

شركة التسهيلات للسيارات

• جي أي سي • فوتون

أما فيما يتعلق بخدمات ما بعد البيع، فسوف تستمر الشركة في الاستفادة من التسهيلات المتميزة التي تقدمها الشركة الوطنية للسيارات لخدمة سيارات جي أي سي وفوتون، وسوف تراقب الشركة جودة هذه الخدمات المقدمة عن كثب وتعمل على توفير قطع الغيار اللازمة لتلبية احتياجات زبائن الشركة وتجاوز حدود توقعاتهم.

شركة التسهيلات لتأجير السيارات

• التأجير اليومي • التأجير الطويل الأجل • التأجير القصير الأجل

تعد شركة التسهيلات لتأجير السيارات أحد أحدث المشروعات التي طرحتها شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. حيث شكل العام ٢٠١٨ العام المالي الأول من بدء التشغيل الفعلي لعمليات هذه الشركة، حيث استطاعت في فترة قياسية قصيرة أن تُعرّف بهويتها وتأخذ مكانها في السوق البحريني. ويضم أسطولها من السيارات في الوقت الحاضر أكثر من ١,١٠٠ سيارة لتقديم خدمات تأجير السيارات بعقود يومية وشهرية وطويلة الأجل، و قد فازت الشركة بعدد من مناقصات تأجير السيارات لصالح جهات عمل كبرى رئيسية معروفة في السوق. كما ونجحت الشركة في إقامة شراكات استراتيجية مع شركات التأمين الرائدة والتي تقدم خدمات استبدال المركبات. هذا في الوقت الذي تعمل فيه الشركة بانسجام تام مع شركات المجموعة وفقا لقواعد العمل المشترك والشراكة التجارية مع الشركة الوطنية للسيارات وشركة التسهيلات للسيارات وشركة التسهيلات لخدمات التأمين لتكثيف تواجد سيارات المجموعة في طرقات المملكة. وقد سجلت الشركة في العام الأول من تأسيسها خسائر صافية بلغت ٦٣ ألف دينار بحريني مقارنة بخسائر صافية بلغت ٨٠ ألف دينار البحريني عن عام ٢٠١٧.

آفاق العام ٢٠١٩

من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي في عام ٢٠١٩، وذلك على خلفية عوامل مؤثرة ترتبط بضعف الثقة في الأسواق المالية، وغموض السياسة التجارية الدولية بسبب مخاوف نشوب حرب تجارية وتصاعد المخاوف تجاه مستقبل الاقتصاد الصيني. أما على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أدى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تباطؤ في اقتصادهما، هذا في الوقت الذي لم تحدث فيه متغيرات اقتصادية ملموسة تنعكس على استقرار ماليتهما العامة. ولم تكن مملكة البحرين بمعزل عن تلك الظروف، فقد مر اقتصادها بمرحلة عصيبة للغاية ازدادت فيه الضغوطات على ماليتهما العامة انعكست على صحة أوضاعها المالية والنقدية. ولتحقيق مزيد من الانضباط المالي، قامت الحكومة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ لتقوية اقتصادها وتعزيز وضعها المالي وتخفيف العجز في ميزانيتهما. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عامها الأول إلى انخفاض عام في صافي دخل المستهلكين، وزيادة تكاليف المعيشة والتضخم، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي. وفي خضم هذه الظروف، ستواصل الشركة اتباع نهج مشوب بالحذر في مراقبة الاتجاهات السائدة في السوق، مستندة في ذلك على مبادرات أعدتها خصيصاً ضمن خطتها الاستراتيجية للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الحالية.

احتفلت شركة التسهيلات للسيارات بعام آخر من النجاح في ٢٠١٨، حيث سجلت فيه أرباحاً صافية بلغت ٢٠٠ ألف دينار بحريني مقارنة بخسارة صافية بلغت ٢١ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٧. وبلغت مبيعاتها من السيارات في أقل من ثلاث سنوات منذ تأسيسها ما يزيد على ١,٩٠٠ سيارة جي أي سي مما أدى إلى انتشارها بصورة كبيرة في ربوع المملكة وازدياد رغبة الزبائن في اقتنائها، وأدى ذلك إلى استحواذها على حصة سوقية وقدرها ٢,٤٪ في سوق مبيعات السيارات في البحرين بنسبة تزيد على حصص سوقية لعلامات تجارية مشهورة. وتمكنت الشركة من تحقيق هذا الإنجاز الباهر دون أن تحيد عن فلسفتها البرامغائية للربحية.

والجدير بالذكر أن سيارات جي أي سي موتور أصبحت العلامة التجارية الواعدة و الأسرع نمواً في سوق مبيعات السيارات في البحرين ولاقت استحسان الزبائن واجتذبت قطاعات كبيرة منهم، فهي تتبوأ بلا منازع مرتبة ريادية ومتقدمة وبلغت حصتها ٤٠٪ في سوق مبيعات السيارات الصينية في البحرين، هذا وتواصل شركة جي أي سي موتور تصنيع سيارات تتمتع بتصاميم انسيابية رائعة، وبكفاءة عالية في استهلاك الوقود، وبقوة في الأداء وتتفوق في التقنيات العالية ووسائل السلامة المستخدمة فيها، فضلاً عن انخفاض تكلفتها مقارنة بنظيراتها المنافسة في السوق. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، اجتازت سيارات جي أي سي بنجاح الاختبار الزمني حيث أثبتت كفاءة عالية في المحافظة على أداؤها مع مرور الوقت، كما واجتازت بنجاح أيضاً الظروف الجوية القاسية التي يتميز بها مناخ البحرين، الأمر الذي يدل على الجودة العالية ومدى الاعتمادية التي تتمتع بها هذه السيارات. وطرحت الشركة خلال العام سيارة متعددة الأغراض بحجم صغير موديل GS٣ وسيارة صالون عائلية صغيرة موديل GA٤ في حفل بهيج لتدشينهما حضره أكثر من ١٥ ألف شخص. و لاقت هاتان السيارتان استحسان الزبائن، وبيعت جميع وحداتها من الشحنات الأولية التي وصلت للبحرين. كذلك، تعتزم شركة جي أي سي موتور خلال العام المقبل طرح العديد من المنتجات المبتكرة الجديدة بما في ذلك السيارات الكهربائية لتبرهن على مدى التطور والتقدم الذي وصل إليها مركز الأبحاث والتطوير التابع لشركة جي أي سي موتور.

وعلاوة على ذلك، أطلقت الشركة أيضاً سيارات علامة تجارية جديدة معروفة تسمى "فوتون" تابعة لشركة فوتون للسيارات في حدث استثنائي تم تنظيمه في أواخر شهر نوفمبر لعام ٢٠١٨، حيث شكل الحدث علامة فارقة في تاريخ الشركة، إذ ستشكل هذه العلامة التجارية إضافة جديدة لقائمة العلامات التجارية لسيارات المجموعة لتلبية احتياجات قطاع هام وحيوي وهو قطاع سوق حافلات وشاحنات النقل التجاري. وأطلقت الشركة خلال ذلك الحفل بواكر منتجاتها من هذه العلامة التجارية وهما: "فوتون تزلاند" (بيك أب صغير) و"فيو سي إس تو" (حافلة صغيرة)، وقد حظيت هاتان المركبتان بردود فعل مشجعة واجتذبت قطاعات هامة في السوق. وتعتزم الشركة وضع استراتيجيات تسويقية فريدة لتعزيز العلامة التجارية و زيادة حجم مبيعاتها من هذه السيارات.

سيارة جي اي سي ٣
متعددة الأغراض لحياة عصرية



تقرير المسؤولية المجتمعية

تحقيق الأهداف التقليدية للشركات ونظرية الاقتصاد الحر (والتي ترتكز على عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه، وترك المجتمع ليهتم بنفسه)، لتنمية أموال المساهمين، وتحقيق الربحية في إطار القانون وفي المقابل أن تحمل على عاتقها مسؤولية مساعدة أولئك الذين أسهموا في مسيرة النجاح للشركة ومن ثم دعم المجتمع على نحو أوسع.

إننا على يقين بمبادئ المسؤولية المجتمعية فهي بالنسبة إلينا ليست مجرد وسيلة لبناء سمعة حسنة وعلاقات وطيدة مع مؤسسات المجتمع، بل هي أيضا مساهمة في أنشطة ومجالات تنصدر قائمة احتياجات المجتمع وتحظى باهتمامه واهتمام جميع أفراد. نحن نعتقد أن المسؤولية المجتمعية هي في الواقع وسيلة لتحقيق مصلحتين مشتركين: مصلحة الشركة ومصلحة المجتمع المحلي في آن واحد. وعلى ذلك، فإن تبني مثل هذه المبادرات المجتمعية في إطار المسؤولية المجتمعية سوف يعود بالنفع على جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، بما فيها الشركة نفسها، حيث ستمكن وبكل تأكيد من تحقيق نتائج طيبة على صعيد الأداء المالي، وكذلك إحداث ارتقاء اجتماعي يلقي بظلاله على جميع المناحي الحياتية في المجتمع. إن المسؤولية المجتمعية هي حافز للمساهمين للتأكيد على أهمية الشراكة المجتمعية ودفعهم لدعم المجتمع، ومساعدة الفئات المعوزة، ودعم الاقتصاد، وتحفيز الإبداع والابتكار. علاوة على ذلك، نحن نعتقد أن المسؤولية المجتمعية هي في الواقع وسيلة لتعزيز دافعية الموظفين واستنهاض همهم وتحفيزهم لمزيد من العطاء والمساعدة في حل مشاكل المجتمع التي أوجدتها تعقيدات الحياة المعاصرة.

إن تمسكنا بمسؤوليتنا الأخلاقية والاجتماعية تجاه مؤسسات المجتمع البحريني النشطة لما يزيد عن ٣٥ عاماً، ودعمنا للأعمال الخيرية والرفاه الاجتماعي في بلدنا وإسهامنا في تحسين حياة الناس استمر دون كلل، حيث استطعنا أن نترجم كلماتنا إلى أفعال ملموسة تركناها كبصمات في ربوع المملكة، ونرى أن من واجبنا وشرف لنا أن نتصدر خدمة مجتمعنا في غير نطاق ما نقدمه لأفراد مجتمعنا من خدمات مالية.

ففي عام ٢٠١٨، عملت تسهيلات البحرين بجد على غرس وتعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية من أجل مضاعفة مساهمتنا في المجتمع، وواصلنا تركيزنا على دعمنا للقطاعات المجتمعية المتنوعة والمشاريع الاجتماعية الخيرة من خلال مبادرات ملموسة انعكست آثارها على المجتمع والاقتصاد والبيئة والتعليم والعمل التطوعي والصحة والثقافة.

إلى ذلك، تلعب الشركة دورا فاعلا وحيويا في مساعدة المجتمع المحلي لتحقيق تطلعاته وأهدافه، وبناء قاعدة متينة من المسؤولية المجتمعية تفضي إلى تحقيق هدفها الأسمى في ترسيخ هذا المفهوم والتزامها ببناء وطن ينعم بالرفاه والعيش الكريم. فهي تساهم في تحقيق ذلك من خلال الجمع ما بين الأنشطة التطوعية والمساعدات المالية النقدية أو التكفل بتغطية تكاليف إنشاء المشاريع الخيرية بالكامل، والموازنة ما بينها وفقا لاحتياجات كل جهة، ومباشرة مساهماتها



حفل الافتتاح الرسمي للتوسعة الجديدة للمركز البحريني للحراك الدولي.

شكّل المفهوم الهام للمسؤولية المجتمعية القلب النابض لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، حيث تصدر سلم أولوياتها منذ أعوام طويلة من تأسيسها في عام ١٩٨٣، وأصبح جزءا لا يتجزأ من نموذج أعمالها التجارية ومنظومة شراكتها الاجتماعية الفاعلة لخدمة المجتمع.

تُعدُّ شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. مثالا يحتذى به في مجال المسؤولية المجتمعية، فهي تتبوأ مركز الصدارة وهي من أكثر الشركات تميزا وريادة في هذا المجال، وتضطلع بمسؤوليتها المجتمعية وتوليها اهتماما بالغا لا يقل شأنًا عن اهتمامها بتنمية وتطوير نموذج أعمالها التجارية. وترى الشركة أن المسؤولية المجتمعية عبارة عن هدف جوهري في حد ذاته ينطلق من مبدأ أساسي يتركز على تساؤلين اثنين وهما: ما هو سبب وجود الشركة؟ وما هي المساهمة التي يتعين عليها تقديمها للمجتمع؟

فنحن عندما نقف على مسافة واحدة من المسؤولية المجتمعية ونأمل فيها معزّل عن أهداف الشركة لما وجدنا فيها أية صلة تربطها بأعمال الشركة، أما إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى، من منظور الأهداف المؤمل تحقيقها لوجدنا أنها شيء في غاية الأهمية، أو أنها ستكون على أقل التقادير عبارة عن شيء يتوسط الاثنين، ومما لا ريب فيه، فإن كلا من المجتمع والأعمال التجارية بحاجة للآخر، وهو ما يفسر أن الرابطة بينهما تبادلية تكاملية. فالمجتمع بحاجة إلى الأعمال التجارية ليوفر لأنائه الوظائف وليدفع أجورهم ومكافآتهم الأخرى، وللإستثمار وللابتكار في مجالات عمل جديدة، وليسدّد الضرائب دعما للإنفاق الحكومي على احتياجات المجتمع من السلع والخدمات. وفي المقابل، نجد أن الأعمال التجارية بحاجة لأنائه وللمجتمع، كمستهلكين لتحفيز الطلب في السوق على السلع والخدمات. كذلك تحتاج الأعمال التجارية للمجتمع لإقامة المرافق العامة الأساسية وإقامة البنى التحتية، التي من بينها على سبيل المثال، المرافق الصحية، وشبكات النقل والمواصلات، وسن التشريعات القانونية ضمن نظم رقابية تنظيمية لتمكين الأعمال التجارية من مباشرة أعمالها. لذلك، ليس من شك أن الأعمال التجارية والمجتمع صنوان لا ينفكان تربطهما علاقة وثيقة.

وباعتبارها أكبر شركة تهويل في مملكة البحرين، وإلى جانب رسالتها في أن تصبح "شركة ديناميكية ومبتكرة رائدة في تجسيد روح ريادة الأعمال"، فإنها تتجه نحو تحقيق رؤيتها لإيجاد "ارتقاء اجتماعي سعيد"، وحملت على عاتقها مسؤولية كبيرة لمساعدة أولئك الذين أسهموا في مسيرة نجاح شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي أصبحت في الوقت الحاضر شركة فاعلة ومؤثرة في مجال ما تقدمه من خدمات ومنتجات على صعيد التمويل الاستهلاكي وقطاعات بيع وتأجير السيارات ووساطة التأمين والخدمات العقارية.

إن الإيمان الراسخ لشركة البحرين للتسهيلات التجارية في التصدي للمسؤولية المجتمعية بكل صدق وإخلاص لهو تفسير دقيق وصادق لأساس دورها المحوري في دعم الأنشطة الخيرية في المجتمع المحلي. لذلك نجد أن العلاقة التبادلية التي تربط شركة البحرين للتسهيلات التجارية بالمسؤولية المجتمعية تتجلى بوضوح في ممارستها لالتزاماتها وواجباتها الواسعة تجاه المجتمع على أكمل وجه شكلا ومضمونا. إن جوهر المسؤولية المجتمعية للشركة هو أنها تدرك تماما أن العلاقة التي تربطها بالمجتمع تعني القيام بأعمال ومبادرات تتجاوز حدود ما تفرضه عليها التشريعات القانونية والنظم الاجتماعية، وعليه فإن الشركة قد استوفت على أقل تقدير اشتراطات المواطنة الصالحة، وأصبحت جزءا من هذا المجتمع، لأنها ترى أن المسؤولية المجتمعية هي ممارسة الأعمال التجارية التي تراعي فيها القيم الأخلاقية ومصلحة المجتمع ككل، وتستجيب بصورة إيجابية لاحتياجات المجتمع الظاهرة، وتنفذ أولوياته وتحقق تطلعاته، كما أنها إبراز للرغبة في العمل بما يتجاوز



يوم من الخدمة التطوعية في مركز الرحمة.

موافقة الجهات الرسمية المختصة. إضافة إلى ذلك، شهد عام ٢٠١٨ تدشين توسعة روضة أزهار الحراك، حيث أفتتحت فيها رسمياً مركز تسهيلات البحرين لتأهيل ذوي الإعاقة بالمركز البحريني للحراك الدولي في مدينة عيسى بحضور مجلس الإدارة وكبار الشخصيات. ونحن على ثقة تامة بأن هذا المرفق الجديد سوف يلبي الاحتياجات الخاصة للأطفال ذوي الإعاقات الجسدية.

وأخيراً وليس آخراً، نود التأكيد على أننا نواصل تعزيز مشاركتنا المسؤولة في تنمية مجتمعنا باتباع أعلى المعايير الأخلاقية، ونعتز بهذه المشاركات، وبالرغم من هذه الأعمال السخية التي قدمناها ونقدمها لمجتمعنا المحلي، إلا أننا في شركة البحرين للتسهيلات التجارية نسعى دائماً لتقديم المزيد من المساهمات والمشاركات في الأنشطة الخيرية خدمة لشعبنا ووطننا الحبيب.

في المشاريع الاجتماعية الخيرة ذات النفع العام كالاستثمار في البنى التحتية لمشاريع خيرية تلبي احتياجات قطاعات اجتماعية متنوعة تحتاج للدعم والمساعدة، بالإضافة إلى مبادراتها في حماية البيئة والكرة الأرضية بشكل عام عن طريق التحول الرقمي في إنجاز المعاملات والأعمال التجارية وتقليل النفائات عبر الاستغناء عن الورق في معظم العمليات اليومية. فتسهيلات البحرين تؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن تطوير الأعمال إلا من خلال انخراط كل فرد في المجتمع في المسؤولية المجتمعية، والتي تتمثل أيضاً في الاهتمام بالموظفين بإعطائهم أجوراً مجزية تتناسب مع ما يبذلونه من جهد، وتنميتهم وظيفياً وتدريبياً بما يؤهلهم لتقلد مناصب عليا وتوفير ظروف عمل آمنة وتمكينهم لتحمل مسؤوليات أكبر.

كما إننا نواصل تعزيز مشاركتنا المسؤولة في تنمية مجتمعنا، ونحن فخورين باستمرار حملاتنا ومبادراتنا خلال عام ٢٠١٨ لدعم عدد من المؤسسات والجمعيات الخيرية والمراكز الرسمية غير الربحية المسجلة والنشطة في الشأن الاجتماعي في مملكة البحرين، والتي تؤمن الاحتياجات الخاصة للمواطنين البحرينيين ولها باع طويل في مساعدة أكبر شريحة ممكنة من الأسر المحتاجة.

علاوة على ذلك، تولي الشركة العمل التطوعي اهتماماً بالغاً، فهي ترى أن هذا الجانب يساهم في إثراء بيئة عمل الشركة والموظفين عبر تأصيل قيم العمل الخيري فيهم والمشاركة بشكل أكبر في تلبية خدمة احتياجات المجتمع البحريني، وهو الأمر الذي جعلنا نقوم للسنة الخامسة على التوالي بمواصلة مبادراتنا "خدمة المسؤولية المجتمعية" بمساعدة فريق تسهيلات البحرين للمسؤولية المجتمعية في الشركة، حيث قام أفراد الفريق بتخصيص يومين من الخدمة التطوعية لكل عضو للقيام بزيارات ميدانية تفقدية لمختلف المؤسسات والجمعيات الخيرية المدعومة من قبل الشركة بهدف الاطلاع عن كثب على أنشطة تلك الجهات والوقوف على احتياجاتها الضرورية. كما لا يفوتنا التأكيد على تلقينا العديد من طلبات الدعم، حيث قمنا بدراسة كل حالة على حده بكل مسؤولية وموضوعية ونزاهة.

لقد بلغت مساهمتنا في دعمنا للمجتمع أوجها في عام ٢٠١٨، من خلال مواصلة تمويل الأنشطة الثقافية لمركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث. كما تمكنا من الجمع بين الحملات الخيرية الرئيسية والمشاريع المجتمعية، التي تعزز فيها قيمة المسؤولية المجتمعية العميقة للشركة، وتبرز فيها الحس الاجتماعي المسئول، واستراتيجية العمل الاجتماعي والتي من خلالها كثفت الشركة من جهودها لمواصلة دعم المجتمع لأعوام مديدة قادمة. ولتحقيق هذه الغاية، وافقت الشركة على مساهمة قدرها ١٨٠,٠٠٠ دينار بحريني لبناء ملحق كامل لمركز الحد لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة الذي يقع في مدينة الحد، وذلك لغرض بناء صفوف دراسية إضافية ومرافق أخرى لتلبية احتياجات المركز نتيجة للزيادة الكبيرة المطردة في أعداد الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة المناطق في جزيرة المحرق. ويطيب لنا إعلامكم بالإنهاء من إعداد التصاميم النهائية للمشروع، ونأمل بالبدء في أعمال البناء والتشييد بمجرد الحصول على

العام في صور

يونيو ٢٠١٨

توزيع وجبة الافطار على الصائمين



أبريل ٢٠١٨

حفل اطلاق بطاقة امتياز "ورلد كارد" الائتمانية



مايو ٢٠١٨

مؤتمر القوى
النسائية

مارس ٢٠١٨

قضاء يوم عائلي مع
دار يوكو لرعاية الوالدين

ديسمبر ٢٠١٨
أسبوع الخصومات الكبرى بمشاركة
عدد من معارض السيارات



نوفمبر ٢٠١٨

استقبال عدد من الطلبة من
ذوي العزبة في تسهيلات البحرين



ديسمبر ٢٠١٨
السحب الكبير لبطاقة امتياز



نوفمبر ٢٠١٨
حفلة إطلاق سيارات فوتون

معلومات عامة

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. هي شركة مساهمة بحرينية سجلت سابقا في السجل التجاري في ٢٩ أغسطس ١٩٨٣ كشركة مساهمة بحرينية مقفلة. في شهر أبريل ١٩٩٣ سجلت كشركة مساهمة عامة بعد الاكتتاب العام في أسهمها.

تمتلك الشركة بالكامل الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. والتي تأسست في مارس ١٩٨٨، وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. التي تأسست في ١٩٩٧، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. والتي تأسست في مايو ٢٠٠٢. في ديسمبر عام ٢٠١٣ توسعت المجموعة جغرافيا وأسس شركة التسهيلات للتجارة العامة ذ.م.م. في أربيل - كردستان - العراق، لبيع سيارات هوندا في كردستان، العراق. قامت الشركة بتأسيس شركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. في مارس ٢٠١٥ وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. في أبريل ٢٠١٧ المملوكتان لها بالكامل.

رقم السجل التجاري	: ١٣٤٤٤
صندوق البريد	: ١١٧٥، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	: ١٧ ٧٨٦ ٠٠٠
الرقم المجاني	: ٨٠٠٠ ٨٠٠٠
فاكس	: ١٧ ٧٨٦ ٠١٠
البريد الإلكتروني	: bcredit@bahraincredit.com.bh
العنوان	: مبنى تسهيلات البحرين، مبنى ٢٩٠، طريق ١١١، توبلي ٧٠١
الموقع الإلكتروني	: www.bahraincredit.com.bh
البنوك	بنك البحرين والكويت البنك الأهلي المتحد بنك الخليج الدولي المؤسسة العربية المصرفية البنك الأهلي (SAOG) بنك اتش إس بي سي بنك المشرق البنك الأهلي المتحد ليميتد، دبي بنك اي بي ال - أربيل - كردستان بنك بغداد- أربيل، كردستان بنك البحرين الوطني بنك بي ان بي باربيا ستاندرد تشارترد بنك البنك العربي بنك السلام بنك اي دي بي اي البنك الأهلي المتحد - كويت كنارا بنك بنك بغداد - أربيل - العراق بنك رأس الخيمة الوطني
المدققون	: كي بي أم جي فخرو

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المحتويات

٤٦-٤٢	تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين
٤٧	بيان المركز المالي الموحد
٤٨	بيان الربح أو الخسارة الموحد
٤٩	بيان الدخل الشامل الموحد
٥١-٥٠	بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد
٥٢	بيان التدفقات النقدية الموحد
٩٠-٥٣	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب) | مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب) والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبيان الربح أو الخسارة الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً للمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

(راجع استخدام التقديرات والإجتهادات في إيضاح رقم (٧)، وانخفاض القيمة في إيضاح رقم ٣(د)، وإيضاح رقم (٥) حول الإفصاح مخاطر الائتمان في البيانات المالية الموحدة).

الوصف

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

لقد ركزنا على هذا الأمر للأسباب التالية:

- أهمية القروض والسلفيات (تمثل ٨٠٪ من مجموع الموجودات) ووجود تقديرات هامة ذات أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة؛
- قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨ والذي نتج عنه:
- تغيير في السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض القيمة بما فيها الحاجة إلى عمل تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت احتساب انخفاض القيمة، وتقدير مبلغ الإنخفاض؛
- التعديلات الناتجة عن التطبيق على رصيد الأرباح المستبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٨ بمبلغ ٥,٤ مليون دينار بحريني، لكونه تاريخ التطبيق؛
- استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تغيرات جوهريّة في الإجراءات وطرق جمع البيانات والمراقبة لم يتم اختبارها في السابق؛

إختبار الرقابة

- لقد قمنا بإختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المطبقة في إجراءات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. تشمل الإختبارات التي قمنا بها ما يلي:
- فحص تصميم وفعالية نظم الرقابة الرئيسية وصحة البيانات والفرضيات المستخدمة في نماذج الانخفاض حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)؛
- فحص الرقابة حول نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج انخفاض القيمة التي تستخدمها المجموعة؛
- تقييم الضوابط على نموذج انخفاض القيمة، بما فيها المراقبة والمراجعة والاعتماد؛
- تقييم الرقابة على عملية الاعتماد ومراجعة المخرجات والتعديلات التي تتم على المخرجات؛
- فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ مدخلات التغيرات الاقتصادية المهمة.

الاختبارات التفصيلية

شملت الإختبارات التفصيلية ما يلي:

- اختبار عينة من المدخلات الرئيسية والفرضيات التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية للتأكد من المعلومات المستخدمة؛
- إعادة أداء تأثير محددات الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان الرئيسية وفحص عينات من الأدوات المالية لتحديد إذا ما تم التعرف على محددات الزيادة الجوهريّة بشكل مناسب؛
- إعادة أداء العناصر الرئيسية في حسابات نموذج المجموعة وتقييم صحة النتائج؛
- اختيار عينة من تعديلات مخرجات النموذج لتقييم مدى معقولية التعديلات وذلك باختيار الفرضيات الرئيسية واختبار طريقة الاحتساب والمطابقة مع مصادر البيانات.

الاستعانة بالمتخصصين

- لقد قمنا باشتراك المتخصصين من كي بي إم جي، كل حسب تخصصه للمساعدة في تقييم الرقابة على أنظمة المعلومات واختبار فرضيات الإدارة الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وأهمها:
- إشراك المتخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار الرقابة على نظم المعلومات الجديدة، وتسجيل البيانات في الأنظمة الرئيسية ونقل البيانات من الأنظمة الرئيسية إلى نماذج انخفاض القيمة؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (يتبع)

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

- إشراك المتخصصين في إدارة المخاطر المالية لمراجعة معقولة وملائمة المنهجية والفرضيات المستخدمة في نموذج خسائر انخفاض القيمة اعتماداً على معرفتنا الخاصة والمعلومات المتوفرة لدينا عن القطاع والأوضاع الاقتصادية. يشمل ذلك اختبار الفرضيات والأحكام الرئيسية المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتعريف التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الاسترجاع واستخدام مدخلات اقتصادية مختلفة واحتمالية المخرجات الموزونة.

الإفصاح

- لقد قمنا بتقييم إفصاح المجموعة الخاص بأثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، والسياسات المحاسبية الجديدة، واستخدام الفرضيات والأحكام الجوهرية، ونوعية ائتمان القروض والسلفيات بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

مخصص انخفاض قيمة المخزون (المركبات وقطع الغيار)
راجع إيضاح رقم (١١) في البيانات المالية الموحدة.

الوصف

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

إجراءاتنا تضمنت التالي:

- فحص تصميم وفعالية الحوكمة على عملية تحديد المركبات والمواد بطيئة الحركة؛
- فحص أعداد مخزون السيارات وقطع الغيار على أساس العينات؛
- فحص المبيعات بعد نهاية السنة المالية ومقارنة أسعار البيع بالقيمة المحتسبة للمخزون؛
- اختبار فرضيات المجموعة للوصول للقيمة القابلة للتحقيق عن طريق تقييم المعلومات التاريخية ومعلومات السوق المتاحة؛
- وتقييم ملائمة إفصاحات المجموعة الخاصة بانخفاض قيمة المخزون، بالرجوع لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:

- أهمية المخزون ووجود أنواع مختلفة من المركبات وقطع الغيار؛
- واحتياج الإدارة لإجراء تقديرات هامة لتحديد مخصص انخفاض قيمة المخزون الممكن تحقيقها عندما تكون القيمة أقل من التكلفة.

انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة
راجع إيضاح رقم (١٠) في البيانات المالية الموحدة.

الوصف

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

إجراءاتنا تضمنت التالي:

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على أساس متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وفهمنا لأعمال وممارسة القطاع.

إختبار الرقابة

- فحص تصميم وفعالية نظم الرقابة الرئيسية وصحة البيانات والفرضيات المستخدمة في نماذج الانخفاض حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)؛

لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:

- أهمية مبالغ الذمم التجارية المدينة المستحقة للمجموعة من عملائها عن بيع المركبات؛
- قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨ والذي نتج عنه:
- تغيير في السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض القيمة بما فيها الحاجة إلى عمل تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت احتساب انخفاض القيمة، وتقدير مبلغ الإنخفاض؛

- التعديلات الناتجة عن التطبيق على رصيد الأرباح المستبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٨ بمبلغ ٩,٠ مليون دينار بحريني، لكونه تاريخ التطبيق؛

- استخدام نماذج لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

- تقييم الرقابة على عملية الاعتماد ومراجعة المخرجات والتعديلات التي تتم على المخرجات؛

الاختبارات التفصيلية

- فحص أعمار الذمم المدينة على أساس العينات؛

الاستعانة بالمتخصصين

- اشراك المتخصصين في إدارة المخاطر المالية لمراجعة معقولة وملائمة خسائر انخفاض القيمة اعتماداً على معرفتنا الخاصة والمعلومات المتوفرة لدينا عن القطاع والأوضاع الاقتصادية.

تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) البيانات المالية الموحدة.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المأخوذة اعتماداً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية، ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

المعلومات الأخرى

مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير رئيس مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير الأقسام المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تحوي تضارب مهم مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة؛ مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين (يتبع)

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (5) نفيدهما يلي:

- أ) إن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛
- ب) إن المعلومات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع هذه البيانات المالية الموحدة؛
- ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 5 والفقرات النافذة من المجلد رقم 6 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة، أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين، أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال الشركة أو مركزها المالي؛
- د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جعفر حسن القبيطي.

• الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك غموض مهم متعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات الوقائية ذات الصلة.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وهي أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة.

بيان
المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	إيضاح	
الموجودات			
٥,٦٣٧	٥,١٧١		النقد وأرصدة لدى البنوك
٢٩٤,٧١٨	٣١٤,٨٠٣	٩	قروض وسلفيات مقدمة للعملاء
٧,١١١	٨,٨٧٩	١٠	ذمم تجارية مدينة
٢٩,٧١٦	٢٢,٨٤٢	١١	المخزون
٦,٩٣٩	٦,٧٥٧	١٢	عقارات استثمارية
٢٥,٣٤٣	٢٧,٣٦٤	١٣	عقارات ومعدات
٣,٦٠٨	٥,٢٦٦		موجودات أخرى
٣٧٣,٠٧٢	٣٩١,٠٨٢		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
٧٣	١٤١		سحوبات على المكشوف
١٧,٩٨٨	٢٠,٧٥٧		ذمم تجارية دائنة وأخرى
١٧٧,٧٠٣	٢٠٤,٢٩٢	١٤	قروض بنكية لأجل
٣٩,٩٠٠	١٩,٩٦٤	١٥	سندات صادرة
٢٣٥,٦٦٤	٢٤٥,١٥٤		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
١٦,٣٣٥	١٦,٣٣٥	١٦	رأس المال
(٥٩٩)	(٥٩٩)	١٦	أسهم خزانة
٣٣,٥٤٢	٣٣,٥٤٢		الاحتياطي القانوني
٢٥,١١٢	٢٦,٨٤٨		الاحتياطيات الأخرى
٦٣,٠١٨	٦٩,٨٠٢		الأرباح المستبقة
١٣٧,٤٠٨	١٤٥,٩٢٨		مجموع حقوق الملكية (صفحة ٥٠ - ٥١)
٣٧٣,٠٧٢	٣٩١,٠٨٢		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ووقعها نيابة عن المجلس كل من:

د. عادل حبيب
الرئيس التنفيذي

رياض يوسف حسن ساتر
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من ١ الى ٣٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان
الربح أو الخسارة الموحد
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح	
٣٤,١٣٧	٣٧,٢١٨		فوائد مكتسبة
(١٠,٢٨٧)	(١١,٧٢٩)		فوائد مدفوعة
٢٣,٨٥٠	٢٥,٤٨٩		صافي الفوائد المكتسبة
٥٧,١١٧	٦٠,٤٠٦	١٧	عائدات المركبات
(٥٠,٧٤٥)	(٥٣,٢٣٦)		تكلفة المبيعات
٦,٣٧٢	٧,١٧٠		اجمالي ربح عائدات المركبات
١٠,٦١٣	١٢,٠١٦	١٨	رسوم وعمولات مكتسبة
١,١٥١	٩٠٩	١٩	أرباح من بيع مخزون الأراضي
٧٥١	٧١٤		دخل الإيجار والتأمين
٤٢,٧٣٧	٤٦,٢٩٨		مجموع الإيرادات التشغيلية
(٧,٦٤٦)	(٩,٠٢٧)		رواتب ومصروفات متعلقة بها
(١٠,٩٦٦)	(١١,٥٥٧)	٢١	مصروفات تشغيلية أخرى
(٤,٣٩٤)	(٣,٦٤٩)		مخصص انخفاض قيمة القروض الممنوحة
٩٨٣	٨٢٦	٢٠	والذمم المدينة، صافي الاسترداد
٢٠,٧١٤	٢٢,٨٩١		إيرادات أخرى
			أرباح السنة
١٢٩ فلس	١٤٢ فلس	٢٦	العائد الأساسي والمخفض على السهم بقيمة ١٠٠ فلس
٥٠ فلس	٤٥ فلس		أرباح أسهم نقدية مقترحة لكل سهم بقيمة ١٠٠ فلس

د. عادل حبيب
الرئيس التنفيذي

رياض يوسف حسن ساتر
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من ١ الى ٣٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٧	٢٠١٨	
٢٠,٧١٤	٢٢,٨٩١	أرباح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		البنود التي يمكن إعادة تصنيفها للربح أو الخسارة
٨٦٩	١٨٤	صافي التغيرات في احتياطي تحوط التدفقات النقدية
٨٦٩	١٨٤	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
٢١,٥٨٣	٢٣,٠٧٥	مجموع الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات
في حقوق الملكية الموحد

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٨	رأس المال		الاحتياطيات والأرباح المستبقة					
	رأس المال	أسهم خزينة	الاحتياطيات الاخرى			مجموع حقوق الملكية		
			احتياطي قانوني*	التدفقات النقدية	احتياطي التبرعات		احتياطي عام	أرباح مستبقة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (كما أعلن سابقاً)	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,١٨٢	٦٨٠	٢٣,٢٥٠	٦٣,٠١٨	١٣٧,٤٠٨
أثر تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) كما في ١ يناير ٢٠١٨ (ايضاح رقم ٢)	-	-	-	-	-	-	(٦,٢٥٠)	(٦,٢٥٠)
الرصيد المعدل كما في ١ يناير ٢٠١٨	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,١٨٢	٦٨٠	٢٣,٢٥٠	٥٦,٧٦٨	١٣١,١٥٨
تخصيصات ٢٠١٧ (موافقة المساهمين):	-	-	-	-	-	-	(٣٠٠)	-
- تبرعات معلنة	-	-	-	-	٣٠٠	-	-	-
- أرباح أسهم مدفوعة للمساهمين	-	-	-	-	-	-	(٨,٠٥٧)	(٨,٠٥٧)
- المحول للاحتياطي العام	-	-	-	-	-	١,٥٠٠	(١,٥٠٠)	-
الرصيد بعد تخصيصات ٢٠١٧	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,١٨٢	٩٨٠	٢٤,٧٥٠	٤٦,٩١١	١٢٣,١٠١
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	٢٢,٨٩١	٢٢,٨٩١
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-
- صافي التغيرات في احتياطي تحوط	-	-	-	-	-	-	-	-
التدفقات النقدية	-	-	-	١٨٤	-	-	-	١٨٤
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	١٨٤	-	-	٢٢,٨٩١	٢٣,٠٧٥
تبرعات مدفوعة	-	-	-	-	-	(٢٤٨)	-	(٢٤٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,٣٦٦	٧٣٢	٢٤,٧٥٠	٦٩,٨٠٢	١٤٥,٩٢٨

* يحتوي على علاوة إصدار أسهم بقيمة ٢٥,٢٩٢ دينار بحريني.

تعتبر الايضاحات المرفقة من ١ الى ٣٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات
في حقوق الملكية الموحد
 عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٧	رأس المال		الاحتياطيات والأرباح المستبقة				
	رأس المال	أسهم خزينة	الاحتياطيات الاخرى			مجموع حقوق الملكية	أرباح مستبقة
			احتياطي قانوني*	التدفقات النقدية	احتياطي التبرعات	احتياطي عام	
كما في ١ يناير ٢٠١٧	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	٣١٣	٧٩١	٢١,٧٥٠	٥٢,١٦١
تخصيصات ٢٠١٦ (موافقة المساهمين):	-	-	-	-	-	-	(٣٠٠)
- تبرعات معلنة لسنة ٢٠١٦	-	-	-	-	-	-	(١,٥٠٠)
- المحول للاحتياطي العام لسنة ٢٠١٦	-	-	-	-	-	١,٥٠٠	(١,٥٠٠)
الرصيد بعد تخصيصات ٢٠١٦	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	٣١٣	١,٠٩١	٢٣,٢٥٠	٥٠,٣٦١
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	٢٠,٧١٤
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	٢٠,٧١٤
- صافي التغيرات في احتياطي تحوط	-	-	-	-	-	-	-
التدفقات النقدية	-	-	-	٨٦٩	-	-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٨٦٩	-	-	٢٠,٧١٤
المعاملات مع المساهمين المحتسبة في حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-
أرباح أسهم معلنة لسنة ٢٠١٦	-	-	-	-	-	-	(٨,٠٥٧)
مجموع التوزيعات للمساهمين	-	-	-	-	-	-	(٨,٠٥٧)
تبرعات مدفوعة	-	-	-	-	(٤١١)	-	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,١٨٢	٦٨٠	٢٣,٢٥٠	٦٣,٠١٨
							١٣٧,٤٠٨

* يحتوي على علاوة إصدار أسهم بقيمة ٢٥,٢٩٢ دينار بحريني.

تعتبر الايضاحات المرفقة من ١ الى ٣٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحدة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٧	٢٠١٨	
		التدفقات النقدية من أنشطة العمليات
٢٧٣,٩٠٣	٣١٣,٨٢٢	قروض مسددة وفوائد مستلمة ومقبوضات أخرى
٥٩,٥٧٣	٥٨,٥٠٤	المستلم من بيع المركبات
١,٢٤٨	١,٤٩٩	عمولات تأمين مستلمة
٦,١٦٢	٦,٤٦٥	المحصل من بيع مخزون الأراضي
٧٥٠	٦٩٨	ايجارات مستلمة
(٢٥٩,١٦٧)	(٢٩٥,١٨٢)	قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء
(٤١,٣٢٥)	(٤٨,٦١٥)	مدفوعات لموردي المركبات
(٤,٩٣١)	(٧٨٤)	مدفوعات على عقارات محتفظ بها كمخزون
(١٧,٠٥٧)	(١٩,٧٣٩)	مدفوعات المصروفات التشغيلية
(٣٩٣)	(٤٦٤)	مكافأة مجلس الإدارة المدفوعة
(١٠,٩٩٨)	(١١,٨٢٠)	فوائد مدفوعة
٧,٧٦٥	٤,٣٨٤	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة العمليات
		التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار
(٣,٤٨٣)	(٣,١٤٥)	مصفوفات رأسمالية لشراء عقارات ومعدات
(٢٢٦)	(٦٦٩)	الإضافة على / شراء عقارات استثمارية
٨٢٩	٨٠٤	مبالغ مستلمة من بيع عقارات ومعدات
(٣,٨٨٠)	(٣,٠١٠)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية لأنشطة التمويل
٧٩,٤٨٦	٥٥,٢٨٠	قروض لأجل مستلمة
(٧١,٥٢٧)	(٢٨,٧٧٥)	قروض لأجل مدفوعة
-	(٢٠,٠٠٠)	سندات مدفوعة عند الاستحقاق
(٧,٩٩٤)	(٨,٠٢٠)	أرباح أسهم مدفوعة
(٤١١)	(٢٤٨)	تبرعات مدفوعة
(٤٤٦)	(١,٧٦٣)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٤,٤٣٩	(٣٨٩)	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
٩١٧	٥,٣٥٦	النقد وما في حكمه في ١ يناير
٥,٣٥٦	٤,٩٦٧	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر
		يتكون النقد وما في حكمه من:
٥,٦٣٧	٥,١٧١	النقد وأرصدة لدى البنوك
		ناقصا:
(٢٠٨)	(٦٣)	النقد المقيّد
(٧٣)	(١٤١)	سحوبات على المكشوف
٥,٣٥٦	٤,٩٦٧	

تعتبر الايضاحات المرفقة من ١ الى ٣٠ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

١. التأسيس والنشاط

شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة مسجلة في مملكة البحرين. تقوم الشركة بمنح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وإصدار بطاقات ائتمانية. وقد حصلت الشركة بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٥ على ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي للعمل كمؤسسة مالية وخاضعة لإشرافه. تشمل البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على البيانات المالية للشركة، الشركات التابعة لها والفروع (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة").

البيانات المالية الموحدة للمجموعة تشمل البيانات المالية للشركة والشركات التابعة المملوكة بالكامل كما هو مبين أدناه:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة تملك المجموعة	الأنشطة الرئيسية
الشركة الوطنية للسيارات (ذ.م.م)	البحرين	١٠٠٪	وكيل حصري لجنرال موتورز (جي ام سي وشفروليه وكادلك) وسيارات هوندا في مملكة البحرين.
شركة التسهيلات للخدمات العقارية (ش.ش.و)	البحرين	١٠٠٪	خدمات عقارية.
شركة التسهيلات لخدمات التأمين (ذ.م.م)	البحرين	١٠٠٪	خدمات لوساطة التأمين.
شركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات (ذ.م.م)	كردستان، العراق	١٠٠٪	بيع سيارات هوندا في العراق (تأسست من قبل الشركة الوطنية للسيارات).
شركة التسهيلات للسيارات (ش.ش.و)	البحرين	١٠٠٪	وكيل حصري لسيارات جي أي سي وفوتون.
شركة التسهيلات لتأجير السيارات (ذ.م.م)	البحرين	١٠٠٪	خدمات تأجير السيارات والتأجير لمدد قصيرة وطويلة الأجل

٢. أسس إعداد البيانات

أ) بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية.

ب) أسس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لقاعدة التكلفة التاريخية ما عدا الأدوات المالية المشتقة التي تقدر بالقيمة العادلة.

ج) العملة المستعملة في انجاز المعاملات وإعداد البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة المستعملة في المجموعة. تم التقريب إلى "الألف" ما عدا الحالات المشار إليها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٢. أسس إعداد البيانات (يتبع)

(د) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨
التعديلات والتفسيرات التالية أصبحت سارية المفعول في ١ يناير ٢٠١٨ ذات علاقة بأنشطة المجموعة:

(١) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)

يحدد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (٩) متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والمطلوبات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يستبدل هذا المعيار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

قامت المجموعة في البداية بتطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (٩) اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨. نتيجة لخيارات الانتقال التي اختارتها المجموعة في تطبيق هذا المعيار، لم يتم إعادة تصنيف المعلومات المقارنة في هذه البيانات المالية الموحدة لتعكس متطلبات المعايير الجديدة.

يعزى تأثير تطبيق هذه المعايير مبدئياً إلى الزيادة في خسائر انخفاض القيمة المعترف بها على الموجودات المالية. نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، اعتمدت المجموعة التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية، والتي تتطلب تقديم انخفاض قيمة الموجودات المالية في بند منفصل في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المجموعة تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات التي تطبق على الإفصاحات على عام ٢٠١٨ ولكن لم يتم تطبيقها بشكل عام على المعلومات المقارنة.

يلخص الجدول التالي تأثير الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) على الرصيد المحتفظ به في الرصيد الافتتاحي (للاطلاع على وصف لطريقة الانتقال، يرجى الرجوع (٢) د (ث)):

الأرباح المستبقاة

٦٣,٠١٨

الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الأثر من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

(٥,٤٠١)

قروض وسلفيات مقدمة لعملاء

(٨٤٩)

الذمم التجارية

(٦,٢٥٠)

٥٦,٧٦٨

الرصيد الافتتاحي المعدل وفقاً للمعيار الدولي لإعداد

التقارير المالية رقم (٩) بتاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٨

أ. تصنيف وقياس الأصول المالية والمطلوبات المالية

يشتمل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على ثلاثة فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية: يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة الموحد والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل. يستند تصنيف الموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بصفة عامة إلى نموذج الأعمال الذي تدار فيه الأصل المالي وعلى خصائص التدفق النقدي التعاقدية. يلغي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الفئات السابقة من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والمدينين والمتاحة للبيع بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، لا يتم فصل المشتقات المضمنة في العقود التي يكون فيها المضيف هو أصل مالي في نطاق المعيار. بدلا من ذلك، يتم تقييم الأداة المالية المختلطة ككل للتصنيف.

يحفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) إلى حد كبير بالاحتياجات الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) لتصنيف وقياس الخصوم المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

لم يكن لتطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) تأثيراً جوهرياً على السياسات المحاسبية للمجموعة والمتعلقة بالمطلوبات المالية والأدوات المالية المشتقة.

يوضح الجدول التالي والملاحظات المرفقة أدناه فئات القياس الأصلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لكل فئة من الأصول المالية والمطلوبات المالية للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨. تأثير اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) على القيمة الدفترية للأصول المالية في ١ يناير ٢٠١٨ تتعلق فقط بمتطلبات انخفاض القيمة الجديدة:

الموجودات المالية	التصنيف الأصلي موجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)	التصنيف الجديد موجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)	القيمة الدفترية الأصلية	إعادة القياس	القيمة الدفترية الجديدة
قروض وسلفيات مقدمة للعملاء	القروض والذمم المدينة	التكلفة المطفأة	٢٩٤,٧١٨	(٥,٤٠١)	٢٨٩,٣١٧
ذمم تجارية مدينة	القروض والذمم المدينة	التكلفة المطفأة	٧,١١١	(٨٤٩)	٦,٢٦٢
النقد وأرصدة لدى البنوك	القروض والذمم المدينة	التكلفة المطفأة	٥,٦٣٧	-	٥,٦٣٧
أصول أخرى	القروض والذمم المدينة	التكلفة المطفأة	٣,٦٠٨	-	٣,٦٠٨
			٣١١,٠٧٤	(٦,٢٥٠)	٣٠٤,٨٢٤

ب. انخفاض قيمة الأصول المالية

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) مع نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج الانخفاض الجديد على الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وأصول العقود وأدوات الدين في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل ولكن ليس لأدوات حقوق الملكية. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، يتم إثبات خسائر الائتمان في وقت سابق عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).

بالنسبة للأصول في نطاق نموذج انخفاض القيمة حسب المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية، يتوقع بشكل عام أن تزداد خسائر الانخفاض في القيمة وتصبح أكثر تقلباً. قررت المجموعة أن متطلبات تطبيق انخفاض القيمة حسب المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية الدولية (٩) في ١ يناير ٢٠١٨ نتج عنه مخصص إضافي لانخفاض القيمة كما يلي:

مخصص الانخفاض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ حسب المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣٩)	١١,٣٨٩
مخصصات انخفاض اضافية كما في ١ يناير ٢٠١٨ في:	
قروض وسلفيات مقدمة للعملاء	٥,٤٠١
ذمم تجارية مدينة	٨٤٩
مخصص الانخفاض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ حسب المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩)	١٧,٦٣٩

ت. محاسبة التحوط

سوف تستمر المجموعة في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة حسب المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣٩) على تبني المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩)، إلى أن يتم إصدار متطلبات التحوط للاقتصاد الكلي في المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩).

ث. الانتقال

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بأثر رجعي، باستثناء ما هو موضح أدناه:

استخدمت المجموعة الإعفاء بعدم إعادة المعلومات المقارنة للفترة السابقة فيما يتعلق بمتطلبات التصنيف والقياس (بما في ذلك انخفاض القيمة). يتم إثبات الفروق في القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) في الأرباح المستقبلية والاحتياطيات حتى ١ يناير ٢٠١٨. وبناءً عليه، فإن المعلومات المقدمة لعام ٢٠١٧ لا تعكس عمومًا متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، تلك من معيار المحاسبة الدولي (٣٩).

- تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق الأولي:

- تحديد نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بموجود مالي.
- تعيين وإلغاء التسميات السابقة لبعض الأصول المالية والمطلوبات المالية كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢. أسس إعداد البيانات (يتبع)

٢) المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٥) ابرام العقود مع العملاء

يضع المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٥) إطاراً شاملاً لتحديد مبلغ وتوقيت تسجيل الإيرادات. وقد حلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) - الإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) - عقود الإنشاء، والتفسيرات ذات العلاقة. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥)، يتم إثبات الإيرادات عندما يحصل العميل على السيطرة على السلع أو الخدمات. يتطلب تحديد توقيت نقل السيطرة - في وقت معين أو مرور الوقت - الحكم. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

٣) المعايير الأخرى

لا يتوقع أن يكون للمعايير المعدلة التالية تأثير كبير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة:

- نقل العقارات الاستثمارية (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٠)
- تحسينات سنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٤ - ٢٠١٦ - معايير متعددة

هـ) المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الصادرة التي لم يتم تطبيقها بعد

يسري عدد من المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير للفترة السنوية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠١٨ ويسمح بالتطبيق المبكر. ومع ذلك؛ لم تطبق المجموعة في وقت مبكر المعايير الجديدة أو المعدلة التالية في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

من المتوقع ألا يكون للمعايير التالية تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي:

أ. المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار

قدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) للمستأجرين نموذج واحد لمعالجة الإيجارات بالميزانية العمومية. يحتسب المستأجر حق الانتفاع من الأصل والذي يمثل حقه للانتفاع بالأصل المعني، ومطلوبات الإيجار التي تمثل التزامه بسداد دفعات الإيجارات. هناك إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل والإيجار ذو القيمة المنخفضة. تبقى المعالجة المحاسبية للمؤجر مماثلة للمعيار الحالي، أي يستمر المؤجر بتصنيف عقود الإيجار كإيجارات تشغيلية أو تمويلية.

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) توجيهات الإيجارات الحالية والتي تشمل على ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) - الإيجارات، وتفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٤) - تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على صيغة إيجار، وتفسير لجنة التفسيرات القائمة رقم (١٥) - الإيجارات التشغيلية - الحوافز، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم (٢٧) - تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن الصفة القانونية لعقود الإيجار.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. التطبيق المبكر مسموح للشركات التي ستطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) - إيرادات العقود مع العملاء كما في أو قبل تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦).

لا تتوقع المجموعة أن يكون لتطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٦) تأثير كبير على بياناتها المالية الموحدة.

ب. المعايير الدولية الاخرى لاعداد التقارير المالية

تسري المعايير المعدلة التالية للفترة السنوية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠١٩ ويسمح بالتطبيق المبكر. لم تطبق المجموعة في وقت مبكر المعايير التالية، وليس من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على هذه البيانات المالية الموحدة:

- تحسين سنوي للمعايير الدولية ٢٠١٥-٢٠١٧ معايير مختلفة
- خطة التعديلات أو التقليل أو التسوية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٩)
- التعديلات المرجعية إلى الإطار المفاهيمي في معايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية

و) استخدام التقديرات والاجتهادات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة أن تضع الإدارة بعض التقديرات والتوقعات والفرضيات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى مبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المبنية. النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بشكل مستمر. حيث يتم احتساب التقديرات المراجعة في فترة مراجعة التقديرات أو أي فترات مستقبلية متأثرة. المعلومات المتعلقة بالتقديرات المهمة وغير المؤكدة والاجتهادات المدرجة في تطبيق السياسات المحاسبية على المبالغ المحتسبة في البيانات المالية الموحدة مبنية في ايضاح رقم (٧).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٣. السياسات المحاسبية الهامة

قامت المجموعة مبدئيًا باعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٨. وهناك عدد من المعايير الجديدة الأخرى نافذة أيضًا اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٨، ولكن ليس لها أي تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة.

نظرًا لطريقة التحويل التي اختارتها المجموعة في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعايير الدولية للتقارير المالية (١٥)، لم يتم بشكل عام إعادة بيان المعلومات المقارنة في جميع هذه البيانات المالية لتعكس متطلباتها. وفقًا لذلك، فإن التأثير على المعلومات المقارنة محدود بمتطلبات الإفصاح الجديدة.

باستثناء التغييرات ذات الصلة بالمعايير أعلاه، قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية باستمرار على جميع الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية الموحدة

أ) أسس توحيد البيانات

١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات خاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ الحصول على السيطرة ويتم التوقف عن التوحيد عند فقدان السيطرة.

٢) فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وأية حصص غير مسيطرة ذات الصلة وغيرها من عناصر حقوق الملكية. يتم احتساب أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الربح أو الخسارة. يتم قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة.

٣) معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم استبعاد المعاملات والأرصدة وأي أرباح ومصاريف غير محققة (ما عدا الأرباح والخسائر الناتجة من العملات الأجنبية) والنتائج من العمليات البنينة بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تستبعد فيها الأرباح غير المحققة، إلى الحد الذي لا يوجد دليل على انخفاض القيمة.

ب) احتساب الفوائد والإيرادات

١) الفوائد

إيرادات الفوائد والمصاريف - السياسة السارية من ١ يناير ٢٠١٨

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الربح أو الخسارة الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يحدد بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي. أو
- التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية غير الأصول المشتراة أو التي نشأت من قبل، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المتوقعة.

يشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية التي ترتبط مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية. يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بأصل مالي أو التزام مالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفوائد، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (عندما يكون الأصل غير مقيدين دائن) أو على التكلفة المطفأة للإلتزام. تم تعديل معدل الفائدة الفعلي نتيجة لإعادة تقدير التدفقات النقدية لأدوات السعر العائم بشكل دوري لتعكس التحركات في أسعار الفائدة بالسوق.

التكلفة المطفأة والقيمة الدفترية الإجمالية

إن "التكلفة المطفأة" للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم عنده قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الثبات المبدئي ناقصًا مبالغ السداد الرئيسية، زائد أو ناقص الاطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إلى الفرق بين المبلغ الأولي ومقدار الاستحقاق، بالنسبة للموجودات المالية، معدلة إلى مخصص خسائر الائتمان المتوقع (أو مخصص انخفاض القيمة قبل ١ يناير ٢٠١٨).

إن "القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي" هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة ائتمان متوقع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

إيرادات الفوائد والتكاليف - السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨.

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بالضبط بتخفيض التدفقات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوب. إن تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي له تأثير على الاعتراف بإيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد بالتساوي بما يتناسب مع المبلغ المستحق خلال الفترة حتى الاستحقاق أو السداد. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي ، يتم تقدير التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

(٢) الدخل من بيع السلع وتوفير الخدمات

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨.

تتحقق إيرادات بيع البضائع (السيارات وقطع الغيار) في وقت يتم فيه نقل السيطرة على البضائع إلى العميل ، أي عندما يتم تسليم البضائع إلى العميل وقبوله.

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. تتألف الإيرادات من إيرادات خدمات صيانة وإصلاح وصيانة السيارات. يتم الاعتراف بالإيرادات مع مرور الوقت عندما يتم تقديم الخدمات ، بشرط وجود دليل شامل على وجود ترتيب ، يتم تحديد الرسوم الجمركية / المعدلات أو يمكن تحديدها وتكون قابلة للتجميع مؤكدة بشكل معقول.

يتم الاعتراف بالإيرادات من العقارات الاستثمارية والسيارات المستأجرة بموجب عقد إيجار تشغيلي على مدى فترة عقد الإيجار / الخدمة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كانت الإيجارات ترتفع مع التضخم العام المتوقع ، باستثناء ما إذا كان هناك عدم التأكد من التحصيل النهائي.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨.

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق القبض ، بالصافي بعد الخصومات ، وتمثل المبالغ المستحقة عن السلع الموردة أو الخدمات المنجزة. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما يتم تحويل المخاطر الهامة ومنافع الملكية إلى العميل ، ومن المحتمل أن يكون استرداد المقابل محتملاً ، ويمكن تقدير التكاليف المرتبطة والعائد المحتمل للسلع بشكل موثوق ، ولا توجد مشاركة إدارية مستمرة مع السلع ، يمكن قياس مبلغ الإيرادات بشكل موثوق.

فيما يلي المعايير المحددة لكل نشاط من أنشطة المجموعة:

- أ) يتم إثبات الدخل من مبيعات السيارات وقطع الغيار عند رفع الفاتورة ويحق للعميل امتلاك البضائع ؛
- ب) يتم إثبات الدخل من خدمات الصيانة والإصلاح عند تقديم الخدمة ؛ و
- ج) يتم إثبات الإيرادات من مطالبات الضمان عندما يتم تقديم هذه الخدمات إلى العملاء بموجب التزامات الضمان ؛ و
- د) يتم الإقرار بإيرادات الإيجار من تأجير السيارات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.
- هـ) يتم إثبات الدخل من بيع مخزون الأراضي عندما يحق للعميل الاستحواذ على الأرض التي عادة ما تكون عند تسليم صك الملكية إليه.
- و) يتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية كإيرادات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

(٣) الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولات والمصروفات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على أصل مالي أو التزام مالي في قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى - بما في ذلك رسوم القروض وخدمة الحسابات - بمرور الوقت عند إجراء الخدمات ذات الصلة.

ج) معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

تدون المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار البحريني وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. تحول الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في تاريخ بيان المركز المالي إلى الدينار البحريني بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ. الأرباح والخسائر من فرق صرف العملات هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملية الأساسية كما في بداية السنة بعد تعديلها بأسعار الفائدة الفعلية والمدفوعات خلال السنة وبين التكلفة المطفأة بالعملية الأجنبية بعد تحويلها بأسعار صرف الفائدة كما في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية المقيمة بالعملات الأجنبية والتي تم احتساب قيمتها العادلة الى العملة المحلية باستخدام اسعار التحويل السائدة في تاريخ احتساب القيمة العادلة البنود الغير مالية المقيمة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام اسعار الصرف في تاريخ المعاملة. يتم احتساب فروق إعادة تحويل العملة الاجنبية في بيان الدخل وألخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

(د) الموجودات والمطلوبات المالية

(١) الاعتراف والقياس المبدئي

تتكون الأدوات المالية للمجموعة بشكل أساسي من أرصدة لدى البنوك والقروض والسلفيات إلى العملاء والذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والسحب على المكشوف من البنوك والذمم التجارية والذمم الدائنة الأخرى والسندات الصادرة والقروض البنكية. تقوم المجموعة بمبدئيًا بإثبات القروض والسلفيات في التاريخ الذي نشأت فيه. يتم إثبات جميع الأدوات المالية الأخرى مبدئيًا في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للاداة.

(٢) التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية - السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي كأصل مالي مقاس كالتالي: بالتكلفة المطفأة؛ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات الدين؛ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أوراق حقوق الملكية؛ أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاحتساب المبدئي، إلا إذا قامت المجموعة بتغيير نموذج عمل إدارة الموجودات المالية. وفي هذه الحالة، يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة الأولى للتقرير المالي الذي يتبع التغيير في نموذج العمل.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان يتم الاحتفاظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لقبض تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
- إذا كانت شروطه التعاقدية تزيد من التدفقات النقدية بتواريخ محددة، والتي تعتبر فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

تقييم نموذج العمل:

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، ومطابقة فترات الموجودات المالية مع فترات المطلوبات ذات العلاقة أو التدفقات النقدية للخارج المتوقعة، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر.
- كيف يتم تعويض ومكافأة المدراء، على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافآت تستند على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد :

لأغراض هذا التعريف، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقد، وللمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن، ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة، والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، تأخذ المجموعة بالاعتبار الشروط التعاقدية للاداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند عمل هذا التقييم، فإن المجموعة تأخذ ما يلي في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة، التي من شأنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية؛
- الشروط التي قد تعدل سعر الكوبون التعاقدية، بما فيها ميزات السعر المتغير، والدفع المسبق والتمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم الرجوع).

تتفق ميزة الدفع المسبق مع معيار مدفوعات الأصل والفائدة لا غير، إذا كان المبلغ المدفوع مقدماً يمثل بشكل جوهري مبالغ غير مسددة لمبلغ الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل مبلغ تعويض إضافي معقول مقابل إنهاء العقد في وقت مبكر. بالإضافة لذلك، بالنسبة للموجودات المالية المشتركة بخصم أو علاوة على المبلغ التعاقدية الإسمي، فإن الميزة التي تسمح أو تتطلب الدفع المسبق بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدية الإسمي زائداً الفائدة التعاقدية المستحقة (لكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضاً مبلغ تعويض إضافي معقول مقابل إنهاء العقد في وقت مبكر). يتم التعامل معها على أنها متوافقة مع هذا المعيار، إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع المسبق غير جوهريّة عند الاحتساب المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

القياس اللاحق، والأرباح والخسائر.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. خسائر انخفاض القيمة تخفّض التكلفة المطفأة. يتم احتساب دخل الفوائد، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، وانخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة. أي ربح أو خسارة من إلغاء الاحتساب يتم احتسابه في الربح أو الخسارة.

الأصول المالية - السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨.

تقوم المجموعة بتصنيف أصولها المالية كـ "قروض وسلفيات" ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. القروض والسلفيات المقدمة إلى العملاء هي أصول مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشط، ولا تنوي المجموعة البيع على الفور أو على المدى القريب. يتم إثبات القروض والسلفيات مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

يتم إثبات الذمم التجارية المدينة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم تحديد مخصص انخفاض قيمة الخسائر على أساس مراجعة الأرصدة الفردية.

المطلوبات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أساس القيمة المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إثبات مصاريف الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة. أي ربح أو خسارة في عدم التحقق يتم إدراجه أيضاً في الربح أو الخسارة.

٣) إلغاء الاحتساب

الأصول المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من خلال معاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري، أو لم يتم نقل أو إبقاء جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية للموجودات، ولا تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

المطلوبات مالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها. كما تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند تعديل شروطها، والتدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهريّة، وفي هذه الحالة يتم احتساب التزام مالي جديد بالقيمة العادلة بناءً على الشروط المعدلة.

عند إلغاء احتساب المطلوب المالي، يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمبلغ المدفوع (هما في ذلك الأصول غير النقدية المحولة، أو المطلوبات المفترضة) في الربح أو الخسارة.

٤) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية بالمركز المالي عندما يكون للمجموعة الحق القانوني لمعادلة المبالغ أو تعتزم القيام بسداد الصافي أو تسهيل الموجودات وسداد الالتزامات في آن واحد.

٥) قياس الانخفاض في القيمة

أ. موجودات مالية غير مشتقة

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

أدوات مالية

تقوم المجموعة بتحديد مخصصات الخسائر المتوقعة المتعلقة بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي قيمة الخسائر المتوقعة مدى الحياة، باستثناء الأرصدة البنكية التي لم تزداد مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ منذ التسجيل الأولي.

يتم قياس مخصصات الخسائر للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائماً بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة المجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٦٠ يوماً بالنسبة للقروض و٣٠ يوماً بالنسبة لبطاقات الائتمان.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المفترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسييل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع احتمالات حالات التعثر على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من احتمالات حالات التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ نهاية السنة (أو لفترة أقصر، إذا كان العمر الافتراضي للمنتوق أقل من ١٢ شهراً).

أقصى فترة يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها المجموعة للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - قروض وسلفيات

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:

- احتمالية التخلف عن السداد؛
- الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف عن السداد؛
- التعرض عند حدوث تخلف عن السداد.

وتستمد هذه المعلومات عموماً من نماذج إحصائية مطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات تطلعية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية. وحيثما تكون متاحة، يمكن أيضاً استخدام بيانات السوق لاستخلاص احتمالية التخلف عن السداد للنظر من الشركات الكبيرة. إذا قام الطرف المقابل أو التعرض بالتنقل بين فئات التصنيف، فإن هذا سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التخلف عن السداد المرتبط. يتم تقدير تكاليف احتمالية التخلف عن السداد بالنظر في آجال الاستحقاق التعاقدية للتعرض ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف عن السداد هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تقصير. تقوم المجموعة بتوقع الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد الأطراف المقدرة. تنظر نماذج الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف في الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وصناعة الطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. يتم إعادة تقييم تقديرات الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف لمختلف السيناريوهات الاقتصادية، ولإقراض العقارات، لتعكس التغيرات المحتملة في أسعار العقارات. يتم احتسابها على أساس التدفق النقدي المخصص باستخدام معدل الفائدة الفعلي كعامل الخصم.

تمثل التعرض عند حدوث تخلف عن السداد التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة التعرض عن حدوث تخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند حدوث تخلف عن السداد من أصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لإلتزامات الإقراض والضمانات المالية، يشتمل التعرض عند حدوث تخلف عن السداد على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية. بالنسبة لبعض الأصول المالية، يتم تحديد التعرض عند حدوث تخلف عن السداد من خلال وضع مجموعة من نواتج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة باستخدام تقنيات السيناريو والإحصاء.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - الذمم التجارية المدينة (النهج المبسط):

تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة من العملاء الفرديين ، والتي تشتمل على عدد كبير جداً من الأرصدة الصغيرة.

تُحسب معدلات الخسارة باستخدام طريقة "معدل التدحرج (صافي التدفق) (roll rate (Net-flow)) على أساس احتمال تطور الذمم المدينة خلال مراحل التخلف المتعاقبة في اعمار الذمم المدينة. استرجاع الخسائر يتم بواسطة احتساب معدلات الخسائر التاريخية. معدلات التطور تحسب منفصلة للتعرضات على اساس خصائص مخاطر الائتمان.

معدلات الخسارة تستند إلى تجربة خسارة الائتمان الفعلية على مدى السنوات الخمس الماضية. يتم تعديل هذه المعدلات لتعكس الفروق بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية والظروف الحالية وعرض المجموعة للأوضاع الاقتصادية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة. يعتمد التعديل المستقبلي لمعدلات الخسارة على بطاقة نقاط نوعية التي تعالج وجهة نظر الإدارة حول الظروف الاقتصادية والتجارية المستقبلية

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - النقدية وأرصدة البنوك (النهج العام)

تم قياس انخفاض قيمة النقد والنقد المعادل على أساس الخسارة المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ويعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. ترى المجموعة أن النقد وما في حكمه لديها مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة.

أصول مالية متعثرة

في تاريخ كل تقرير ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة متعثرة. يعتبر الأصل المالي "متعثراً" عند وقوع حدث أو أكثر ، له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي ذو قيمة إئتمانية متعثرة البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر ؛
- خرق العقد مثل التخلف عن السداد أو تجاوز ٩٠ يوماً ؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة غير ذلك ؛
- من المحتمل أن يدخل المقترض في الإفلاس أو إلى إعادة تنظيم مالي أخرى ؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأمن بسبب الصعوبات المالية.

عرض خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

الشطب

تقوم المجموعة بشطب إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية (إما كلياً أو جزئياً)، عندما ترى أنه لا توجد أسس واقعية للاسترداد. تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. ومع ذلك، فإن المبالغ المشطوبة يمكن أن تخضع لإجراءات تنفيذية بغرض الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

قروض ودفعات مقدمة للعملاء

تعتبر المجموعة القروض والسلفيات كموجودات متأثرة بالقيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي على حدوث حدث خسارة حيث أن التحقق المبدئي وحدث الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية من الأصل. إن الدليل الموضوعي على أن القروض والسلفيات قد انخفضت قيمتها يمكن أن تشمل صعوبة مالية كبيرة للمقترض ، أو التخلف عن السداد ، أو التخلف عن السداد من جانب المقترض ، وإعادة هيكلة القرض ، ودلالة على أن المقترض سيدخل في الإفلاس.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

تقوم المجموعة بعمل تقييم يثبت وجود دليل موضوعي لانخفاض قيمة القروض بشكل فردي أو بشكل جمعي. يتم تقييم جميع القروض والسلفيات للانخفاض المحدد في القيمة. القروض السلفيات التي لم تنخفض قيمتها بشكل محدد يتم عمل تقييم جماعي للانخفاض في القيمة التي لم يتم التعرف عليها. تم تقييم القروض والسلف الفردية غير الهامة بشكل جمعي لانخفاض القيمة من خلال تجميع القروض والسلف ذات خصائص مخاطر الائتمان المماثلة مع بعضها البعض.

عند تقييم الانخفاض الجماعي ، تستخدم المجموعة نموذجًا للاتجاهات التاريخية لاحتمال التخلف عن السداد ، وتوقيت الاسترداد ومقدار الخسارة المتكبدة ، مع تعديلها لحكم الإدارة فيما إذا كانت شروط الائتمان الاقتصادي الحالية بحيث تكون الخسائر الفعلية أكبر أو أقل مما افترضه النموذج التاريخي. يتم قياس المعدلات الافتراضية ومعدلات الخسارة والتوقيت المتوقع لعمليات الاسترداد المستقبلية بشكل منتظم مقابل النتائج الفعلية لضمان أنها تظل مناسبة.

يتم قياس خسائر انخفاض قيمة القروض والسلفيات على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخضومة بأسعار الفائدة الفعلية الأصلية للأصل. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر وتظهر في مخصص مقابل القروض والسلفيات.

عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد، يتم شطب القرض مقابل المخصص المتعلق بانخفاض قيمة القروض. إذا انخفض مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة ، ويمكن أن يكون الانخفاض مرتبطاً بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تحقق انخفاض القيمة ، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المحققة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. يتم إثبات مبلغ الانعكاس في الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى

يتم احتساب الذمم التجارية بصورة أولية بالقيمة العادلة، وثم تقاس بالقيمة المطفأة، مخصصاً منها مخصص انخفاض القيمة. يتم احتساب مخصص انخفاض قيمة الأرصدة المشكوك في تحصيلها بعد مراجعة كل رصيد على حده.

و) المخزون

قيم مخزون السيارات بسعر التكلفة أو بالقيمة الممكن استردادها أيهما أقل، وقد تم تحديد تكلفة قطع الغيار بموجب طريقة المتوسط الموزون، وبالنسبة للسيارات تم بموجب أسس محددة. تشمل التكلفة على سعر الشراء وأجور الشحن ورسوم الجمارك وأية مصاريف أخرى مرتبطة بالشراء حتى وصول المخزون للموقع والوضع الحالي. يظهر المخزون من الأراضي المحتفظ بها بالتكلفة أو القيمة الممكن استردادها، أيهما أقل.

ز) عقارات ومعدات

الاحتساب

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسارة ناتجة عن انخفاض قيمة الموجودات. تتم مراجعة القيمة الباقية للموجودات وعمرها الافتراضي في تاريخ المركز المالي ويتم تعديل القيمة الدفترية إلى القيمة المقدرة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من قيمتها القابلة للاسترداد المقدرة.

الاستهلاك

يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت حسب العمر الافتراضي لكل أصل . لا يتم احتساب استهلاك على الأرض. العمر الافتراضي المتوقع للاصول فهو ما يلي:

المباني	١٥ - ٣٥ سنة
الأثاث والتراكيب والمعدات	٣ - ٦ سنوات
السيارات المملوكة	٤ سنوات
السيارات المؤجرة	٤ - ٦ سنوات

ح) عقارات استثمارية

الاستثمار العقاري عبارة عن عقارات تحتفظ بها الشركة إما للحصول دخل إيجاري متكرر أو لزيادة رأس المال أو الإثبات معاً على حد سواء، ولا يتم عرضها للبيع في إطار النشاط التجاري الاعتيادي للشركة. ولا يتم استخدامها في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس الاستثمارات العقارية بسعر التكلفة ناقصاً الاستهلاك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

الاستهلاك

يتم تحميل استهلاك العقارات الاستثمارية في بيان الدخل أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الافتراضي للعقار. ولا يتم احتساب الاستهلاك على الأراضي. العمر الافتراضي للعقارات الاستثمارية كما يلي:

١٥-٣٥ سنة

المباني

٤ سنوات

الأثاث والتركيبات والمعدات

ط) تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الإقراض المرتبطة مباشرة بشراء أو بناء أو تأسيس أصل مؤهل. يتم احتساب تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الدخل أو الخسارة في السنة التي تنشأ فيها.

ي) أرباح الأسهم

تحتسب أرباح الأسهم، والتخصيصات الأخرى ضمن المطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل المساهمين.

ك) الاحتياطي القانوني وعلاوة الإصدار

طبقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم ووفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، يتم استقطاع كحد أدنى ١٠٪ من صافي الأرباح وتحويله إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال (وتستثنى من ذلك علاوة الإصدار). إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في حالات خاصة نص عليها القانون.

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، تم إضافة صافي علاوة الإصدار البالغة ٤,٢٨٢ دينار بحريني المحصلة من الاكتتاب العام في عام ١٩٩٣ ومبلغ ٢١,٠١٠ دينار بحريني كصافي المصروفات المحصلة من طرح أسهم حقوق أفضلية التي تم طرحها في أكتوبر ٢٠٠٩ إلى الاحتياطي القانوني.

م) الاحتياطي العام

طبقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة ومقررات مجلس الإدارة يتم تحويل مبالغ محددة إلى الاحتياطي العام. لا توجد أي قيود تحد من توزيع الاحتياطي العام. تتم التخصيصات بعد موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

ن) احتياطي التبرعات

بناء على توصية مجلس الإدارة، يتم تحويل مبلغ من أرباح السنة إلى هذا الاحتياطي، والذي يمثل المبلغ غير الملتزم به ومخصص التبرعات والأعمال الخيرية بعد موافقة المساهمين.

س) رأس المال

الأسهم العادية

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. يتم احتساب التكاليف الإضافية المرتبطة بشكل مباشر بإصدار الأسهم العادية كاستقطاع من حقوق الملكية.

أسهم خزينة

يتم تخفيض حقوق الملكية بتكلفة أسهم الشركة المعاد شرائها والمصاريف المتعلقة بها وتظهر كأسهم مستردة حتى يتم إلغاؤها. وفي حالة بيعها أو إعادة إصدارها لاحقاً يتم احتساب الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

(ع) تحوط التدفقات النقدية

تقوم المجموعة باستخدام تبادل معدل الفائدة في تذبذبات تغيرات التدفقات النقدية. وتشتمل الأدوات المالية المشتقة وهي عقود تشتق قيمتها من واحدة أو أكثر من الأدوات المالية أو المؤشر وتشتمل على عقود فرق العملات والعقود الآجلة وعقود مبادلة معدلات الفائدة وعقود تغطية العملات الأجنبية. يتم بداية احتساب جميع الأدوات المالية المشتقة على أساس التكلفة وهي القيمة العادلة في تاريخ إبرام العقود ومن ثم يتم إعادة قياسها بموجب القيم العادلة. يتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المعينة كأداة مالية لتغطية التذبذبات في التدفقات النقدية والفعالة بالنسبة للمخاطر المحيطة بذلك في بيان الدخل الشامل الآخر ويعرض في احتياطي التغطية في حقوق المساهمين كبنء منفصل. يتم احتساب الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الدخل الشامل الآخر كموجودات أخرى أو مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي. يتم حذف الجزء الفعلي من الربح أو الخسارة للأدوات المشتقة المحتسبة من الدخل الشامل الآخر ويضمن في الربح أو الخسارة في نفس الفترة حيث أن التدفقات النقدية المغطاة تؤثر على الربح والخسارة في بيان الدخل الشامل الآخر كبنء تحوط. أما بالنسبة لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاكاة التحوط، فإن أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى بيان الربح أو الخسارة.

عندما لا تستوفي أداة التحوط شروط محاسبة التحوط أو عند الانتهاء أو البيع أو الإنهاء أو التنفيذ أو تبدل التعيين وعندها تتوقف محاسبة التحوط. تبقى الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل الشامل الآخر والمعروض في احتياطي التحوط ضمن الحقوق حتى تؤثر الصفقة المتوقعة على الأرباح والخسارة. يتم تحويل المبلغ المحتسب على تغطية الموجود غير المالي في بيان الدخل الشامل الآخر للقيمة الدفترية للموجود عند احتساب الموجود.

عند توقع عدم حصول الصفقة، يتم احتساب الرصيد المسجل في بيان الدخل الشامل مباشرة في الربح والخسارة. في الحالات الأخرى يتم تحويل المبالغ المحتسبة في بيان الدخل الشامل في الربح والخسارة في نفس الفترة التي يؤثر فيها البند المغطى على الربح والخسارة.

(ف) انخفاض القيمة للموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات المالية (إيضاح رقم ٣ د) في نهاية كل عام لتحديد دلائل انخفاض القيمة والتي إن وجدت يتحدد بموجبها تقدير قيمة الموجودات. وتحتسب خسائر انخفاض القيمة إذا فاقت القيمة الدفترية لأي أصل من الأصول قيمتها التقديرية الناتجة عن تحديد الانخفاض، وتسجل هذه الخسائر في بيان الربح أو الخسارة.

(ص) تكاليف المنافع التأمينية

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين يتم تغطيتها حسب أنظمة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من المجموعة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. اشترك المجموعة في هذه الخطة، تمثل مساهمة محددة حسب المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٩) - حقوق الموظفين وتسجل هذه الاشتراكات كمصروف عند استحقاقها.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة المدة مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني على أساس مدة الخدمة والرواتب والعلاوات الأخرى. ويتم احتساب مخصص لهذه الالتزامات واحتسابها على افتراض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ المركز المالي. ويمثل مخصص الاستحقاقات خطة منافع محددة حسب المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٩) - حقوق الموظفين.

(ق) خطة توفير الموظفين

يتوفر لدى المجموعة برنامج توفير اختياري للموظفين والذي من خلاله يساهم الموظفون والمجموعة بنسبة تصل إلى ١٠٪ شهرية ثابتة من مرتبات الموظفين. يتم احتساب معدل ٤,٥٪ فائدة سنوية حالياً على المبلغ التراكمي للإدخار. في حالة الاستبعاد أو التقاعد أو الوفاة، يستحق الموظف المساهمة الكاملة له / لها وحصة مساهمة المجموعة وجميع الفوائد المكتسبة على أساس سنوات الخدمة.

(ر) ذمم تجارية دائنة وأخرى

يتم تسجيل الذمم التجارية دائنة وأخرى بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالقيمة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

س) القروض لأجل والسندات الصادرة

يتم تسجيل القروض لأجل والسندات ذات الفوائد بالقيمة العادلة زائداً تكاليف الصفقة وتقاس لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

ت) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ، والتي تخضع لمخاطر التغيرات الغير جوهرية في القيمة العادلة. لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتم عرض النقد وما في حكمه كصافي من النقد المقيّد والسحب على المكشوف.

ث) العائد لكل سهم

تقدم المجموعة معلومات عن الربح الأساسي لحاملي الأسهم العادية، ويحتسب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد إلى حملة الأسهم العادية للشركة الأم على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة. يتم تحديد العائد المخفض على السهم بتعديل الربح أو الخسارة المترتبة على المساهم الاعتيادي والمتوسط الموزون لعدد أسهم المصدرة والتي من المحتمل أن تؤدي إلى تخفيض العائد على السهم.

خ) المعلومات القطاعية التشغيلية

القطاع التشغيلي هو جزء من المجموعة ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد يدر إيرادات أو يتكبّد مصروفات وتتضمن تلك الإيرادات والمصروفات العمليات التي تتم مع أي قطاع آخر في المجموعة. يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات وبشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها للتحقق من المعلومات مالية منفصلة.

ذ) المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي قانوني أو متوقع وأنه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية خارجية لسداد تلك الالتزامات.

ض) مصادرة الملكية

في ظروف معينة، يتم مصادرة ملكية العقارات على القروض والسلفيات المتخلف عن سدادها. يتم قياس العقارات التي تم مصادرة ملكيتها بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة أيهما اقل ناقصاً تكاليف البيع ويتم بيانها تحت "الموجودات الأخرى".

٤. التغيير في تقدير العمر الافتراضي

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، قامت المجموعة بمراجعة العمر الافتراضي التقديري لمبناها من ١٥ - ٢٠ إلى ١٥ - ٣٥ عاماً. وفقاً لتقييم الإدارة، يعكس العمر الافتراضي المعدل بشكل مناسب فترة الفوائد الاقتصادية التي ستشتق من الاستخدام ومن ثم ستؤدي إلى إعداد أكثر ملاءمة للبيانات المالية الموحدة. وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨)، "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، يعتبر التغيير في العمر الإنتاجي للموجودات تغييراً في التقديرات المحاسبية ويتم إثبات أثر التغيير مستقبلياً.

بناءً على ذلك، إذا لم تقم المجموعة بتغيير العمر الافتراضي التقديري لمبناها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، فإن أرباح السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر كانت أقل بمقدار ٤٧١ ألف دينار بحريني، وكانت القيمة الدفترية للمبنى أقل بـ ٤٧١ ألف دينار بحريني. علاوة على ذلك، سيكون مصروف الاستهلاك ٢,٢٠٤ ألف دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ إذا لم تغير المجموعة العمر الافتراضي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٥. إدارة المخاطر المالية

المقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر نتيجة استخدام الأدوات المالية الآتية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الجزء للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة المشار إليها أعلاه، إضافة إلى الأهداف والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر.

إطار إدارة المخاطر

وضعت سياسات إدارة المخاطر بالمجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، وذلك لوضع الضوابط والأطر العامة المناسبة للسيطرة عليها والتقيد بالأنظمة المقررة. إن سياسات وأنظمة إدارة المخاطر تتم مراجعتها بشكل دوري بحيث تتماشى مع ما يطرأ من تغييرات في أوضاع السوق والسلع والخدمات المعروضة.

وتتولى لجنة التدقيق بالمجموعة الإشراف على عملية متابعة الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر ومراجعة كفاية إطار إدارة المخاطر. وتقوم دائرة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في القيام بوظائفها الموكلة إليها وتتم مناقشة النتائج مع لجنة التدقيق والإدارة.

أ. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للمجموعة التي تنشأ من عدم مقدرة أحد العملاء أو أحد أطراف الأدوات المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان في النقد وما في حكمه والقروض والسلفيات والذمم التجارية المدينة وغيرها من الأصول. مخاطر الائتمان القصوى هي القيمة الدفترية للموجودات.

إدارة مخاطر الائتمان

إطار إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة يتضمن الآتي :

- وضع هيكل للصلاحيات وحدود للمصادقة على وتجديد التسهيلات الائتمانية.
- مراجعة وتقييم تعرضات مخاطر الائتمان وفقاً لهيكل الصلاحيات والحدود قبل أن تتم المصادقة على التسهيلات المعطاة للزبائن. إن تجديد ومراجعة التسهيلات خاضعة لإجراءات المراجعة ذاتها.
- تنوع أنشطة الإقراض.
- مراجعة مدى الالتزام المستمر بحدود التعرض للمخاطر المتعلقة بالأطراف ومراجعة الحدود وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر وتقلبات السوق.

تمنح كافة القروض والسلفيات للأفراد والشركات على المستوى المحلي. وتدار مخاطر الائتمان على هذه القروض والسلفيات بفاعلية وتراقب بصرامة وفقاً لسياسات وإجراءات ائتمانية محددة بعناية. يتم تقييم الجدارة الائتمانية لكل مقترض قبل إقرار التسهيلات وإجراء مراجعة شاملة لكل المعلومات والتي تتضمن تقرير مركز الائتمان. كما أن المجموعة ملزمة من قبل مصرف البحرين المركزي بخصوص سقف المقترض الواحد. توجد هناك أيضاً إجراءات لمراجعة الائتمان لتحديد تعرضات المخاطر في مرحلة مبكرة، والتي تتطلب مراقبة ومراجعة أكثر تفصيلاً. كذلك توجد هناك إجراءات مناسبة للمتابعة والاسترداد (هما في ذلك اللجوء إلى الإجراءات القانونية) لمراقبة مخاطر ائتمان القروض والسلفيات.

التعرض إلى مخاطر الائتمان

المجموعة غير معرضة لأي تركيز جوهري لمخاطر الائتمان الناتجة عن التعرضات للمخاطر من قبل مدين واحد أو مدينين يحملون المواصفات نفسها كقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم أن تتأثر بالتغيير في الاقتصاد أو العوامل الأخرى. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق دوري للوحدات التجارية وعمليات المجموعة الائتمانية.

وتقيس المجموعة تعرضها لمخاطر الائتمان بالرجوع إلى القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ العادلة والفائدة المعلقة وخسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. وإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر إئتمان القروض والسلفيات هي القيمة الدفترية مطروحاً منها الإيرادات المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول الآتي يقدم معلومات عن جودة اكتمال الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. المبالغ أدناه تظهر بالإجمالي، إلا إذا ذكر غير ذلك.

١ يناير ٢٠١٨ (المعدلة)	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
		المرحلة الثالثة - مقيمة بشكل خاص
٦٦١ (٤٦٠)	١,٧٢٤ (٩٦٧)	المبلغ الإجمالي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
٢٠١	٧٥٧	صافي المبلغ
		المرحلة الأولى، الثانية والثالثة - مقيمة بشكل جماعي
٢٧٢,٥٨٦	٢٩١,٥٨٠	المرحلة الأولى - ١٢ شهرا
١١,٨٤٥	١٧,١١٧	المرحلة الثانية - مدى الحياة - ليس متعثراً عن السداد
٢٠,٤٦٢ (١٥,٧٤١)	٢٢,٢١٢ (١٦,٨٦٣)	المرحلة الثالثة - مدى الحياة - متعثراً مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
٢٨٩,١١٦	٣١٤,٠٤٦	صافي المبلغ
٢٨٩,٣١٧	٣١٤,٨٠٣	صافي القروض والسلفيات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
		المخصص المحدد للقروض
٦٦١ (٤٦٠)		المبلغ الإجمالي مخصص الانخفاض في القيمة
٢٠١		صافي المبلغ
		المخصص الإجمالي للقروض
٢٤٧,٢١٩		الحالي
٤٧,٠٩٥		متأخرة وغير منخفضة القيمة
١٠,٥٤٣ (١٠,٣٤٠)		متأخرة ومنخفضة القيمة مخصص الانخفاض في القيمة
٢٩٤,٥١٧		صافي المبلغ
٢٩٤,٧١٨		صافي القروض والسلفيات للعملاء

المرحلة الثالثة - القروض المقيمة بشكل خاص

تقوم المجموعة بدراسة دليل على انخفاض القيمة لكافة القروض والسلف الهامة بشكل فردي والتي يتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة على أساس محدد.

المرحلة الأولى و الثانية و الثالثة - القروض المقيمة بشكل جماعي

تقوم المجموعة بتطبيق نهج مكون من ثلاثة مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تنتقل الأصول المالية عبر المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

- المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً: هي الخسائر الائتمانية متوقعة ناتجة عن أحداث افتراضية محتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير؛ و
- المرحلة الثانية - خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة وليست متعثرة: هذه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتضمن الأصول المالية التي شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن ليس لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة.
- المرحلة الثالثة - خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة - انخفاض قيمة الائتمان: هذه هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتضمن الأدوات المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير.

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد على الأدوات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تعتبر المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة بدون تكلفة أو مجهود غير ضروري. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي على حد سواء، استناداً إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان الخبير بها في ذلك المعلومات التطلعية.

الهدف من التقييم هو تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان للتعرض من خلال المقارنة:

- العمر الافتراضي المتبقي من التخلف عن السداد كما في تاريخ التقرير.
- التخلف عن السداد المتبقية مدى الحياة لهذه النقطة في الوقت الذي تم تقديره في وقت الاعتراف الأولي بالتعرض (تم تعديله عندما يكون مناسباً للتغيرات في توقعات الدفع المسبق).

رصد مخاطر الائتمان

كيفية إيجاد التخلف عن السداد

اعمار الذمم بناء على أيام الاستحقاق (اعمار الذمم) بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني وأعمار الذمم بناءً على أيام الاستحقاق.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها وتوليد تقديرات العمر الافتراضي المتبقي من التعرضات وكيفية التنبؤ بتغيرها كنتيجة لمرور الوقت وأعمار الذمم بناءً على أيام الاستحقاق.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن السداد والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية وكذلك التحليل المتعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة التحمل) على مخاطر التخلف عن السداد. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الفائدة القياسية والبطالة.

بناءً على النظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتنبؤية الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة رؤية "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة ممثلة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى ثم تستخدم المجموعة هذه التنبؤات لتعديل تقديراتها الخاصة بالتخلف عن السداد.

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد تفاقمت بشكل كبير بحسب المحافظة وتشمل التغيرات الكمية في المشروعات الديمقراطية والعوامل النوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التأخر.

باستخدام خبرة الائتمان الخاص بها، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات العلاقة، يمكن للمجموعة تحديد أن التعرض خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناء على مؤشرات نوعية معينة تعتبر أنها مؤشراً لمثلها والتي لا يمكن عكس تأثيرها بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب.

كمعايير عامة، تعتبر المجموعة أن حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان يحدث في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق أصل أكثر من ٦٠ يوماً، أو لبطاقة الائتمان التي تجاوزت ٣٠ يوماً. يتم تحديد الأيام الماضية بعد استحقاقها من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتقصير ؛
- لا تتماشى المعايير مع النقطة الزمنية التي تصبح فيها الأصول متأخرة ٦٠ يوماً ؛ و
- عدم وجود تقلب غير مبرر في بدل الخسارة من التحويلات بين التخلف عن السداد لمدة ١٢ شهراً (المرحلة ١) والتخلف عن السداد لمدى الحياة (المرحلة الثانية).

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب ، بما في ذلك تغيير ظروف السوق ، والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بالقرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالقرض المعالج عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض المقدمة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها باسم "أنشطة التحمل") لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التخلف عن السداد ، وهو جزء من سياسة التحمل الخاصة بالمجموعة ، يتم منح القرض على أساس انتقائي إذا كان المدين في الوقت الحالي إذا كان هناك عجز في سداد الدين أو إذا كان هناك خطر كبير للتخلف عن السداد ، فهناك دليل على أن المدين بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ومن المتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تهديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة التحمل.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمجموعة ، يعكس تقدير التخلف عن السداد ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على جمع الفائدة والأهم والتجربة السابقة للمجموعة لإجراءات التحمل المماثلة. كجزء من هذه العملية، تقوم المجموعة بتقييم أداء الدفع للمقرض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وتعتبر مختلف المؤشرات السلوكية.

بصفة عامة ، يعتبر التحمل مؤشراً نوعياً على وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ، وقد يمثل توقع التحمل دليلاً على أن التعرض هو ضعف الائتمان. يحتاج العميل لإثبات سلوك الدفع الجيد باستمرار خلال فترة ١٢ شهراً قبل أن يصبح التعرض لم يعد معرضاً لخطر لائتمان أو في حالة التخلف عن السداد أو يعتبر أن التخلف عن السداد قد تناقص بحيث أن تعويض الخسارة يعود إلى أن يتم قياسه بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وقياسها لقانون خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى الخبراء الاقتصاديين والنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية. تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. وتنطوي هذه العملية على وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين أو أكثر والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة. وتشمل المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية: سعر النفط، مؤشر مشتريات المستهلكين ، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل البطالة، نمو الائتمان المحلي، إيرادات الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

تمثل الحالة الأساسية نتيجة الاحتمال الأكثر توقعا وتتوافق مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي والميزانية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وأكثر تشاؤمية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

تتضمن القروض والسلفيات المتأخرة السداد ولكن غير المنخفضة القيمة تلك القروض التي استحققت بموجبها الفوائد التعاقدية والمدفوعات الرئيسية ولكن تعتقد المجموعة أن الانخفاض في القيمة غير مناسب على أساس مستوى الضمان والضمان المتاح و / أو في عملية تحصيل المبالغ المستحقة إلى المجموعة. تحليل فترات التأخير للقروض المتأخرة والسلف للعملاء كما يلي:

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	٢٠١٨	٢٠١٧
غير متأخر	٢٦٠,٦٢٤	٧,٧٨٥	٢٧٣,٥٥١	٢٤٧,٥٨٧
متأخر من يوم إلى ٣٠ يوماً	٢١,٤٤٩	١,٨٠٥	٢٤,٠١١	٢٠,٨٨٥
متأخر من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	٩,٥٠٧	١,٩٧٥	١٥,٢٧٠	١٥,٤١٤
متأخر من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	-	٢,٣٣٦	٩,٧٦٦	١٠,٧٩٦
متأخر من ٩٠ يوماً إلى سنة	-	٦,٤١٦	٦,٤١٦	٧,٨٩٠
متأخر من سنة إلى ٣ سنوات	-	٢,٩٧٤	٢,٩٧٤	٢,٢٦٣
متأخر أكثر من ٣ سنوات	-	٦٤٥	٦٤٥	٦٨٣
خسائر الائتمان المتوقعة	(٣,١١٦)	(٣,٧٠٨)	(١٧,٨٣٠)	-
مخصص الانخفاض في القيمة	-	-	-	(١٠,٨٠٠)
القيمة الدفترية	٢٨٨,٤٦٤	١٣,٤٠٩	٣١٤,٨٠٣	٢٩٤,٧١٨

حسب الصناعة او الطرف المقابل

٢٠١٨	التجزئة	الشركات	المجموع
غير متأخر	٢٤٤,٩١٠	٢٨,٦٤١	٢٧٣,٥٥١
متأخر من يوم إلى ٣٠ يوماً	٢٣,٣٧٥	٦٣٦	٢٤,٠١١
متأخر من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	١٢,٩٥٣	٢,٣١٧	١٥,٢٧٠
متأخر من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	٨,٥٣٨	١,٢٢٨	٩,٧٦٦
متأخر من ٩٠ يوماً إلى سنة	٦,٣٥٢	٦٤	٦,٤١٦
متأخر من سنة إلى ٣ سنوات	٢,٨٨٥	٨٩	٢,٩٧٤
متأخر أكثر من ٣ سنوات	٦٤٥	-	٦٤٥
القروض والسلفيات لدى العملاء	٢٩٩,٦٥٨	٣٢,٩٧٥	٣٣٢,٦٣٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي	(١٦,٠٥٢)	(٨١١)	(١٦,٨٦٣)
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص	(٦٨١)	(٢٨٦)	(٩٦٧)
صافي القروض والسلفيات لدى العملاء	٢٨٢,٩٢٥	٣١,٨٧٨	٣١٤,٨٠٣
٢٠١٧	التجزئة	الشركات	المجموع
غير متأخر	٢١٩,٧٤٧	٢٧,٨٤٠	٢٤٧,٥٨٧
متأخر من يوم إلى ٣٠ يوماً	١٩,٧٩٧	١,٠٨٨	٢٠,٨٨٥
متأخر من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	١٤,٥٣١	٨٨٣	١٥,٤١٤
متأخر من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	٩,٨٤٣	٩٥٣	١٠,٧٩٦
متأخر من ٩٠ يوماً إلى سنة	٧,٧٥٥	١٣٥	٧,٨٩٠
متأخر من سنة إلى ٣ سنوات	٢,١٤٨	١١٥	٢,٢٦٣
متأخر أكثر من ٣ سنوات	٦٨٣	-	٦٨٣
القروض والسلفيات لدى العملاء	٢٧٤,٥٠٤	٣١,٠١٤	٣٠٥,٥١٨
مخصص انخفاض القيمة الجماعي	(٩,٧١٥)	(٤٢٤)	(١٠,١٣٩)
مخصص انخفاض القيمة الخاص	(٥٨٠)	(٨١)	(٦٦١)
صافي القروض والسلفيات لدى العملاء	٢٦٤,٢٠٩	٣٠,٥٠٩	٢٩٤,٧١٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

حسب التوزع الجغرافي:

٢٠١٨	البحرين	كردستان	المجموع
غير متأخر	٢٧٣,٥٥١	-	٢٧٣,٥٥١
متأخر من يوم إلى ٣٠ يوماً	٢٤,٠١١	-	٢٤,٠١١
متأخر من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	١٥,٢٧٠	-	١٥,٢٧٠
متأخر من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	٩,٧٦٦	-	٩,٧٦٦
متأخر من ٩٠ يوماً الى سنة	٦,٤١٦	-	٦,٤١٦
متأخر من سنة الى ٣ سنوات	٢,٨٥٧	١١٧	٢,٩٧٤
متأخر أكثر من ٣ سنوات	٦٤٥	-	٦٤٥
القروض والسلفيات لدى العملاء	٣٣٢,٥١٦	١١٧	٣٣٢,٦٣٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي	(١٦,٧٤٦)	(١١٧)	(١٦,٨٦٣)
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص	(٩٦٧)	-	(٩٦٧)
صافي القروض والسلفيات لدى العملاء	٣١٤,٨٠٣	-	٣١٤,٨٠٣

٢٠١٧	البحرين	كردستان	المجموع
غير متأخر	٢٤٧,٥٨٧	-	٢٤٧,٥٨٧
متأخر من يوم إلى ٣٠ يوماً	٢٠,٨٨٥	-	٢٠,٨٨٥
متأخر من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	١٥,٤١٤	-	١٥,٤١٤
متأخر من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	١٠,٧٩٥	١	١٠,٧٩٦
متأخر من ٩٠ يوماً الى سنة	٧,٨٧٢	١٨	٧,٨٩٠
متأخر من سنة الى ٣ سنوات	٢,١٠٨	١٥٥	٢,٢٦٣
متأخر أكثر من ٣ سنوات	٦٨٣	-	٦٨٣
القروض والسلفيات لدى العملاء	٣٠٥,٣٤٤	١٧٤	٣٠٥,٥١٨
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي	(١٠,٣٣٨)	(٢)	(١٠,٣٤٠)
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص	(٤٦٠)	-	(٤٦٠)
صافي القروض والسلفيات لدى العملاء	٢٩٤,٥٤٦	١٧٢	٢٩٤,٧١٨

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت القروض والسلفيات المتعثرة حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي ١٠,٠٣٥ دينار بحريني (٢٠١٧: ١٠,٨٣٦). وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي لا يتم احتساب الفوائد على القروض والسلفيات المتعثرة وتسجل على أساس الاستلام النقدي. ليس لهذه السياسة أي تأثير جوهري على صافي ربح المجموعة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغ إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان في النقد والأرصدة لدى البنوك ٤,٥٧٠ دينار بحريني (٢٠١٧: ٣,٩١٨ دينار بحريني) والقروض والسلفيات للعملاء ٣٠٢,٦٩٥ دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٨٥,٠٩٦ دينار بحريني) والذمم التجارية المدينة والاخرى ٧,٤٤٧ دينار بحريني (٢٠١٧: ٧,٩٠٩ دينار بحريني) وحدود الائتمان غير المستخدمة ٢٧,٧٣٨ دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٥,٨٥٧ دينار بحريني) تم احتساب هذه المبالغ بناءً على متوسط نتائج آخر أربعة فصول.

القروض والسلفيات المقدمة للعملاء كما في تاريخ التقرير تتمثل من ٤٧٪ قروض السيارات (٢٠١٧: ٥١٪) و ٢٠٪ قروض عقارية (٢٠١٧: ٢٠٪) و ٢٣٪ قروض غير مضمونة (٢٠١٧: ٢٠٪) و ١٠٪ لقروض بطاقات الائتمان (٢٠١٧: ٩٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٨	البحرين	كردستان	المجموع
أرصدة لدى البنوك	٥,١٦٩	٢	٥,١٧١
قروض وسلفيات للعملاء	٣١٤,٨٠٣	-	٣١٤,٨٠٣
ذمم مدينة	٨,٨٧٩	-	٨,٨٧٩
موجودات أخرى	٣,٣٣٢	-	٣,٣٣٢
المجموع	٣٣٢,١٨٣	٢	٣٣٢,١٨٥
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	٢٧,٦٥١	-	٢٧,٦٥١

٢٠١٧	البحرين	كردستان	المجموع
أرصدة لدى البنوك	٥,٦٠٧	٩	٥,٦١٦
قروض وسلفيات للعملاء	٢٩٤,٥٤٥	١٧٣	٢٩٤,٧١٨
ذمم مدينة	٦,٨٥٥	٢٥٦	٧,١١١
موجودات أخرى	٦٢٢	٤	٦٢٦
المجموع	٣٠٧,٦٢٩	٤٤٢	٣٠٨,٠٧١
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	٢٦,١١٩	-	٢٦,١١٩

القروض والسلفيات المنخفضة القيمة

القروض والسلفيات هي الموجودات المالية التي تحددها المجموعة بأنها غير قادرة على تحصيل كل مبلغ القرض الرئيسي والفوائد وفقاً للشروط التعاقدية للعقود.

ان تعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتجة من القروض والذمم التجارية المدينة تتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. القروض التي تتجاوز ٩٠ يوماً تعتبر قروض متعثرة.

قامت الشركة بوضع سياسات وإجراءات تقوم من خلالها بتحليل الثقة الائتمانية لكل زبون بشكل فردي. إن الذمم التجارية المدينة المتأخرة، كما في نهاية العام بلغت ٢,٥١٧ دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٥٦٧ دينار بحريني) والتي كان في مقابلها ٩١٢ دينار بحريني (٢٠١٧: ٥٨٥ دينار بحريني) كمخصص إجمالي. إلى حد ما جميع الذمم التجارية المدينة متأخرة أقل من سنة واحدة.

قروض بشروط إعادة التفاوض وسياسة تسامح المجموعة

قروض بشروط إعادة التفاوض هي القروض التي تم إعادة هيكلتها نظراً لتدهور الوضع المالي للمقترض، حيث حققت المجموعة تنازلات من خلال الموافقة على الشروط والأحكام التي هي أكثر ملاءمة للمقترض من المجموعة من تلك التي قدمت في البداية. المجموعة تنفذ سياسة التسامح من أجل تحقيق أكبر فرص للتحصيل وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. تحت سياسة التسامح للمجموعة، يتم منح التسامح على أساس انتقائي في الحالة التي يكون فيها المدين حالياً مقصراً عن سداد الديون، أو عندما يكون هناك خطر كبير من التخلف في سداد الديون، وهناك أدلة على أن المدين بذل كل جهد معقول للدفع تحت الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع لها أن تكون قادرة على تلبية الشروط المعدلة.

تشمل الشروط المعدلة عادة تمديد فترة السداد، وتغيير توقيت دفع الفائدة والتعديلات على شروط عقود القرض. إن قروض التجزئة وقروض الشركات تخضع لسياسة التسامح. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تم إعادة هيكلة قروض وسلفيات بمبالغ ٧,٥٣٢ دينار بحريني (٢٠١٧: ٤٠٦ دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

الضمان

لدى المجموعة ضمانات في مقابل القروض وفي شكل حصص في العقارات مع الاحتفاظ بوثائق الملكية والملكية المشتركة للسيارات وإضافة الى ذلك الشيكات المؤجلة وضمانات شخصية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، كان لدى المجموعة قروض تبلغ ١٧٤,٩٥٥ دينار بحريني (٢٠١٧: ١٧٨,٤١٢ دينار بحريني) مدعومة بضمانات تغطي قيمة القرض بالكامل وقروض تبلغ ٣٨,٣٠٥ دينار بحريني (٢٠١٧: ٣٢,١٩٤ دينار بحريني) مدعومة بضمانات تغطي قيمة القرض جزئياً بمبلغ ضمانات وقدره ٣١,٢٩١ دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٨,١٣٩ دينار بحريني).

تقدر الإدارة القيمة العادلة للضمانات والتعويضات الأخرى الموجودة في مقابل القروض المنخفضة في القيمة بشكل فردي كافٍ وبحد معقول لتغطية قيمة القرض في تاريخ المركز المالي. كما تراقب المجموعة مخاطر الائتمان حسب نوع المنتج. كما في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٨، حصلت المجموعة على أصول بمبلغ ٢,٠٤٥ دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٥٢١ دينار بحريني) عن طريق الاستحواذ على ضمانات محتفظ بها كضمان مقابل القروض والسلفيات.

مركز مخاطر الائتمان

تمنح كافة القروض لمقترضين مقيمين في مملكة البحرين، ومركز مخاطر الائتمان للقروض في تاريخ إعداد المركز المالي بلغت ٩٠٪ قروض شخصية ١٠٪ للشركات وتمثل الشركات أغلب الذمم المدينة.

مخاطر التسوية

من الممكن أن تتعرض أنشطة الشركة للخطر عند تسوية الصفقات والمعاملات. خطر التسوية هو عبارة عن خطر الخسارة ناتج عن تخلف الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته لتسليم المال والسندات أو موجودات أخرى كما تم الاتفاق عليه.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

مخاطر الائتمان المتعلقة بمشتقات الأدوات المالية تنتج عن احتمال تخلف أحد الأطراف عن التزاماته التعاقدية محددة بالقيمة السوقية الإيجابية للأدوات في صالح المجموعة والموجودة ضمن الموجودات الأخرى. وتسمى القيمة السوقية الإيجابية أيضاً ("قيمة الاستبدال") حيث أنها تقدر بالتكلفة لتبديل الصفقات بمعدل السوق الحالي في حالة عجز الطرف الآخر. علماً بأن العقود المشتقة للمجموعة أبرمت مع مؤسسات مالية أخرى.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة

مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة تنتج عن إمكانية تخلف أحد الأطراف عن دفع مستحقاتها. وقد وضعت المجموعة هيكلًا للصلاحيات وحدودًا للمصادقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.

ب. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر والصعوبات التي قد تواجه المجموعة عند الوفاء بالتزامات المتعلقة بالمطلوبات المالية عند التسديد أما بالنقد أو بأصل مالي آخر. تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر التمويل في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات المجموعة.

إدارة مخاطر السيولة

تهدف طريقة المجموعة في إدارة السيولة إلى التأكد من توافر مصادر التمويل ومراقبة السيولة عن قرب للتأكد من كفاية التمويل. تقوم الشركة بشكل مستمر بمراقبة مدى تجاوز الاستلامات التعاقدية التسديدات التعاقدية والمبالغ الجديدة المدفوعة مقدماً وارتباطها مع مستوى السيولة.

الاستحقاقات التعاقدية المتبقية المستقبلية للموجودات والمطلوبات المالية ملخصة في الجدول الموجود في الصفحة المقابلة. تم عرض التدفقات التعاقدية غير المخصصة للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة الدفترية ومعدل الفائدة السائد في تاريخ التقرير حتى تاريخ استحقاقها النهائي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

ب. مخاطر السيولة (يتبع)

٢٠١٨	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	خلال سنة	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك	٥,١٧١	٥,١٧١	٥,١٧١	-	-
قروض وسلفيات للعملاء	٣١٤,٨٠٣	٤٣٦,٤٥٠	١٣٩,٩٦٣	٢٣٦,٠٤٣	٦٠,٤٤٤
ذمم تجارية مدينة وأخرى	٨,٨٧٩	٨,٨٧٩	٨,٨٧٩	-	-
موجودات أخرى	٣,٣٣٢	٣,٣٣٢	٣,٣٣٢	-	-
	٣٣٢,١٨٥	٤٥٣,٨٣٢	١٥٧,٣٤٥	٢٣٦,٠٤٣	٦٠,٤٤٤
المطلوبات					
سحوبات على المكشوف	١٤١	١٤١	١٤١	-	-
ذمم تجارية دائنة وأخرى	١٦,٩١٠	١٦,٩١٠	١٦,٩١٠	-	-
قروض لأجل	٢٠٤,٢٩٢	٢٣٤,٢٣٩	٦٥,٦١٩	١٦٨,٦٢٠	-
سندات دين	١٩,٩٦٤	٢٠,٨٥٦	٢٠,٨٥٦	-	-
	٢٤١,٣٠٧	٣٧٢,١٤٦	١٠٣,٥٢٦	١٦٨,٦٢٠	-
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	٢٧,٦٥١	٢٧,٦٥١	٢٧,٦٥١	-	-

٢٠١٧	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	خلال سنة	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك	٥,٦٣٧	٥,٦٣٧	٥,٦٣٧	-	-
قروض وسلفيات للعملاء	٢٩٤,٧١٨	٣٩٥,٩١٩	١٢٥,٩١١	٢١٩,٨٠٤	٥٠,٢٠٤
ذمم تجارية مدينة وأخرى	٧,١١١	٧,١١١	٧,١١١	-	-
موجودات أخرى	٦٢٦	٦٢٦	٦٢٦	-	-
	٣٠٨,٠٩٢	٤٠٩,٢٩٣	١٣٩,٢٨٥	٢١٩,٨٠٤	٥٠,٢٠٤
المطلوبات					
سحوبات على المكشوف	٧٣	٧٣	٧٣	-	-
ذمم تجارية دائنة وأخرى	١٤,٠٤٢	١٤,٠٤٢	١٤,٠٤٢	-	-
قروض لأجل	١٧٧,٧٠٣	٢٠٢,٢٣٧	٤٠,٩٨٦	١٦١,٢٥١	-
سندات دين	٣٩,٩٠٠	٤٢,٦٤٧	٢١,٩٣٦	٢٠,٧١١	-
	٢٣١,٧١٨	٢٥٨,٩٩٩	٧٧,٠٣٧	١٨١,٦٩٢	-
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	٢٦,١١٩	٢٦,١١٩	٢٦,١١٩	-	-

ج. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي خطر التغير في إيرادات أو قيمة الأدوات المالية للمجموعة نتيجة للتغير في أسعار السوق كمعدل الفائدة.

إدارة مخاطر السوق

تتم مراقبة مخاطر السوق بصورة دقيقة من قبل قسم إدارة المخاطر والمالية وترفع تقارير إلى لجنة الأصول والخصوم (الكو) ومجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٥. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ج. مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هو خطر تأثر إيرادات المجموعة نتيجة لتغير معدل الفائدة. تعرضات المجموعة لمعدل الفائدة ناتجة من الموجودات والمطلوبات المعرضة للفائدة مثل أرصدة لدى البنوك والقروض وسحوبات على المكشوف والسندات والقروض لأجل. يلخص الجدول التالي أدناه توزيع الأدوات المالية على مجموعات معدل الفائدة :

في ٣١ ديسمبر		معدل ثابت		معدل عائم		بدون فوائد		المجموع	
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات									
-	-	-	-	-	-	٥,١٧١	٥,٦٣٧	٥,١٧١	٥,٦٣٧
النقد وأرصدة لدى البنوك									
٣١٤,٣٠٢	٢٩٤,٣٣٩	-	-	-	-	٥٠١	٣٨٩	٣١٤,٨٠٣	٢٩٤,٧١٨
قروض وسلفيات للعملاء									
-	-	-	-	-	-	٨,٨٧٩	٧,١١١	٨,٨٧٩	٧,١١١
ذمم تجارية مدينة									
١,٣٤٩	-	١,٤٣٩	-	-	-	٥٤٤	٦٢٦	٣,٣٣٢	٦٢٦
موجودات أخرى									
٣١٥,٦٥١	٢٩٤,٣٣٩	١,٤٣٩	-	١٥,٠٩٥	١٣,٧٦٣	٣٣٢,١٨٥	٣٠٨,٠٩٢		
المطلوبات									
-	-	-	-	٧٣	١٤١	-	١٤١	٧٣	١٤١
سحوبات على المكشوف									
-	-	-	-	-	-	١٦,٩١٠	١٤,٠٤٢	١٦,٩١٠	١٤,٠٤٢
ذمم تجارية دائنة									
-	-	-	-	١٧٧,٧٠٣	٢٠٤,٢٩٢	-	-	٢٠٤,٢٩٢	١٧٧,٧٠٣
قروض لأجل									
-	-	-	-	٣٩,٩٠٠	١٩,٩٦٤	-	-	١٩,٩٦٤	٣٩,٩٠٠
سندات دين									
-	-	٢٢٤,٣٩٧	٢١٧,٦٧٦	١٦,٩١٠	١٤,٠٤٢	٢٤١,٣٠٧	٢٣١,٧١٨		

إن معظم قروض المجموعة للعملاء تسدد بموجب أقساط تحمل معدل فائدة ثابت (إلا أن الشركة تحتفظ بحقوقها، وفقاً لشروط الاتفاقية مع العملاء، في تعديل معدل الفائدة بموجب أخطار يسلم للعميل قبل شهر واحد) في حين أن قروض البنك تحمل معدلات فائدة عائمة. لإدارة هذه المخاطر قامت الشركة بالدخول في عقود مبادلة أسعار الفائدة وتحدد سقف الاقتراض ليجنب تقلبات أسعار الفائدة. بلغت مخاطر معدل الفائدة المتعلقة بقروض الأجل والتي تم تغطيتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ٢٧٠ مليون دولار أمريكي (١٠١,٧٩ مليون دينار بحريني) (٢٠١٧: ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، ١١٣,١ مليون دينار بحريني). قد دخلت المجموعة في عقود مبادلة مستقبلية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لعقود مبادلة أسعار الفائدة في بيان حقوق الملكية (صفحة ٥٠-٥١). لا تدخل المجموعة في الأدوات المالية المشتقة إلا لأغراض الحماية الاقتصادية.

إن الجزء غير المغطى من القروض التي تحمل معدل فائدة عائم تكون عرضة للتغير في معدل الفائدة. كما في سنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ إن التغير في معدل الفائدة العائم للأداة المالية بواقع ١٠٠ نقطة سوف يزيد / (ينقص) صافي الأرباح بواقع ١,٢٢٦ دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٠٤٦ دينار بحريني).

مخاطر سعر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تغير معدل سعر الصرف وتنشأ بسبب أدوات مالية مقيمة بالعملات الأجنبية.

لدى المجموعة التعرضات الجوهرية التالية المسماة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر.

٢٠١٨	٢٠١٧
٢١٢,١٢٣	١٧٨,٥٩٨
دولار أمريكي	

الدينار البحريني مرتبط بشكل فعلي مع الدولار الأمريكي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

د. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن العديد من الأسباب المتعلقة بعمليات الشركة، وأفرادها والتكنولوجيا ومن العوامل الخارجية غير الائتمان والسوق والسيولة مثل تلك الناتجة عن المتطلبات القانونية والمعايير المعترف بها في سلوك الشركات. مخاطر التشغيل تنتج عن كل عمليات المجموعة وتواجه من قبل كل الشركات التجارية.

هدف المجموعة هو إدارة مخاطر التشغيل لموازنة تجنب الخسائر المالية والتلفيات وسمعة المجموعة مع فعالية التكلفة وتجنب سياسات الرقابة التي تحد من الإبداع. أنشأت المجموعة إطار من الأنظمة والسياسات لتحديد وتقييم وضبط وإدارة المخاطر.

لدى المجموعة إطار من الأنظمة والسياسات التي تهدف لتحديد وتقييم وضبط وإدارة المخاطر. قسم إدارة المخاطر للمجموعة يوظف أنظمة وسياسات داخلية واضحة للتقليل من احتمال أي خسائر تشغيلية. يتم الحد من الخطر عن طريق التأمين عندما يكون مناسباً.

هـ. إدارة رأس المال

إن سياسة المجموعة تتمثل في المحافظة على قاعدة رأس مال. تم الالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي الخاصة بملاءمة رأس المال على مدار السنة. ويحدد ترخيص الشركات المالية التقليدية الممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي معدلات الاقتراض بمقداره خمس مرات من رأس مال الشركة والاحتياطي (حقوق المساهمين)، وهو كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بمعدل ١,٦٨ (٢٠١٧: ١,٧٢).

٦. تواريخ الاستحقاق

ان مخاطر الاستحقاق هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة المتوقعة لسداد التزاماتها المالية عند حلول أجلها. مخاطر الاستحقاق للأصول والمطلوبات لا تفرق بصورة جوهرية عن تواريخ الاستحقاق.

في ٣١ ديسمبر		خلال سنة		سنة إلى ٥ سنوات		٥ إلى ١٠ سنوات		١٠ إلى ٢٠ سنة		المجموع	
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات											
النقد وأرصدة لدى البنوك											
٥,١٧١	٥,٦٣٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٥,١٧١	٥,٦٣٧
قروض وسلفيات للعملاء											
١١٩,٠٣٣	١٠٧,٧٦٤	١٦١,١٧٩	١٥٦,٠٦٧	٣٣,٢١٣	٢٩,٩١٩	١,٣٧٨	٩٦٨	٣١٤,٨٠٣	٢٩٤,٧١٨		
ذمم تجارية مدينة وأخرى											
٨,٨٧٩	٧,١١١	-	-	-	-	-	-	٨,٨٧٩	٧,١١١		
موجودات اخرى											
٣,٣٣٢	٦٢٦	-	-	-	-	-	-	٣,٣٣٢	٦٢٦		
١٣٦,٤١٥	١٢١,١٣٨	١٦١,١٧٩	١٥٦,٠٦٧	٣٣,٢١٣	٢٩,٩١٩	١,٣٧٨	٩٦٨	٣٣٢,١٨٥	٣٠٨,٠٩٢		
المطلوبات											
سحوبات على المكشوف											
١٤١	٧٣	-	-	-	-	-	-	١٤١	٧٣		
ذمم تجارية دائنة											
١٦,٩١٠	١٤,٠٤٢	-	-	-	-	-	-	١٦,٩١٠	١٤,٠٤٢		
قروض لأجل											
٥٣,٠٩٦	٣٣,٢٩٣	١٥١,١٩٦	١٤٤,٤١٠	-	-	-	-	٢٠٤,٢٩٢	١٧٧,٧٠٣		
سندات دين											
١٩,٩٦٤	١٩,٩١٩	-	١٩,٩٨١	-	-	-	-	١٩,٩٦٤	٣٩,٩٠٠		
٩٠,١١١	٦٧,٣٢٧	١٥١,١٩٦	١٦٤,٣٩١	-	-	-	-	٢٤١,٣٠٧	٢٣١,٧١٨		

تقوم الإدارة بمراقبة استحقاقات القروض لضمان توافر السيولة اللازمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٧. استخدام التقديرات والاجتهادات

يتطلب إعداد البيانات المالية للمجموعة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تضع الإدارة بعض التقديرات والتوقعات والفرضيات مما يؤثر على عملية تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المبينة في البيانات المالية الموحدة. النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات.

أ. خسائر الانخفاض المحدد للقروض السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

انخفاض قيمة الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأصول المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاحتساب المبدئي وإدراج معلومات تطلعية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كان مخاطر التخلف عن السداد على أداة مالية قد ارتفعت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، تنظر المجموعة للمعلومات المعقولة والمدعومة ذات العلاقة والمتوفرة دون تكلفة أو جهد غير ضروري. وتشمل تلك المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية على حد سواء، استناداً إلى خبرة المجموعة التاريخية وتقييم الائتمان الخبير، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

إن تقدير التعرض الائتماني لغرض إدارة المخاطر يعد أمراً معقداً ويتطلب استخدام النماذج نظراً لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحافظة الأصول يتطلب مزيداً من التقديرات فيما يتعلق باحتمال حدوث التخلف عن السداد، ونسب الخسارة المرتبطة بها، والارتباطات الافتراضية بين الأطراف المقابلة. تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام احتمالية التخلف عن السداد والتعرض عند حدوث تخلف عن السداد والخسائر المتوقعة في حالة حدوث التخلف عن السداد.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها، وإنتاج تقديرات احتمالية التخلف عن الدفع للتعرضات، وكيف يتوقع أن تتغير نتيجة لمرور الوقت. هذا التحليل يشمل تحديد ومعايرة العلاقات بين معدلات التخلف والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية.

التخلف المسبب للخسارة هو حجم الخسارة المحتمل في حالة التخلف. تقدر المجموعة التخلف المسبب للخسارة بناءً على التجربة التاريخية في معدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف المتخلفة عن السداد.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

خسائر الانخفاض المحدد للقروض

طريقة تقييم الخسائر مشروحة في إيضاح ٣ (د). تقيم المجموعة القروض بشكل مستمر وتجري مراجعة شاملة بصورة شهرية لتقييم مدى الحاجة إلى عمل مخصص للخسائر وتسجيله في بيان الربح أو الخسارة. ولتحديد مقدار خسائر الانخفاض في القيمة يتطلب اجتهادات كبيرة من قبل الإدارة لتقدير مبالغ وتوقيت التدفقات المستقبلية. ولعمل هذه التقديرات تقوم الإدارة باتخاذ قرارات حول الوضع المالي للطرف الآخر وطرق الدفع والقيمة القابلة للتحقيق للضمانات المتوفرة. إن هذه التقديرات مبنية على افتراضات لعدة عوامل وتتطلب أحكاماً وأنها غير محددة النتائج وإن النتائج الفعلية قد تختلف بالمستقبل عن تلك الخسائر التي تم تسجيلها.

خسائر الانخفاض الإجمالي للقروض

بالإضافة إلى مخصص انخفاض القيمة والذي يتم إنشاؤه مقابل الموجودات المنخفضة تقوم المجموعة بعمل مخصص إجمالي لانخفاض في القيمة لمحافظ القروض لها نفس الخصائص الاقتصادية والتي يتم تحديدها على أنها منخفضة القيمة. ولتحديد الحاجة إلى مخصص إجمالي توضع الإدارة في عين الاعتبار التمرکز وفجوة الائتمان وحجم المحفظة والعوامل الاقتصادية. ولتقدير حجم المخصص المطلوب يتم عمل افتراضات لتعريف المخاطر المصاحبة وضعها في نموذج وتحديد المدخلات بناءً على الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي.

ب. مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

تقوم المجموعة بقياس خسارة الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية باستخدام طريقة (صافي التدفق) (roll rate (Net-flow)) استناداً إلى احتمال أن يتحقق مستحق خلال المراحل المتتالية إلى دليل الخسارة. تقوم المجموعة بتقدير معدلات الخسائر على أساس خبرة التاريخ، والتي يتم تعديلها لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

يتم مراجعة القيمة الدفترية للذمم التجارية المدينة في تاريخ كل بيان المركز المالي للتأكد من وجود انخفاض في القيمة. يتم عمل تقييم محدد لكل رصيد مدين، ويتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد بناءً على الخبرات السابقة مع كل عميل، والتدفقات النقدية المقدرة.

ج. مخصص انخفاض قيمة المخزون

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية للمخزونات في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كانت قد انخفضت قيمة المخزون. تحدد المجموعة المخزون، والمخصص القيمة استناداً إلى أعمار المخزون وتقديراتهم من الطلب المستقبلي على المخزون. في حالة وجود أي إشارة لانخفاض في القيمة، ويقدر المخزون المبلغ القابل للاسترداد على أساس الخبرة السابقة المتعلقة التخلص من هذا المخزون.

د. الإلتزامات الطارئة الناتجة عن الإدعاءات القانونية

نظراً لطبيعة عملها، فإن المجموعة قد تدخل في منازعات قضائية من خلال أعمالها الاعتيادية. يتم عمل مخصص لمقابلة الإلتزامات الطارئة من الإدعاءات القانونية بناءً على احتمالية تدفق الموارد الاقتصادية للخارج ومدى صحة هذه التقديرات. إن هذه الأمور خاضعة للعديد من العوامل غير المحددة وأن نتائج كل موضوع لا يمكن التنبؤ به بصورة صحيحة.

هـ. تصنيف الأدوات المالية المشتقة

خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة الهدف من الأدوات المالية المشتقة في تاريخ الشراء وبناءً على غرض الإدارة تحدد المعالجة المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

٨. القيمة العادلة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لقاعدة التكلفة التاريخية ما عدا الأدوات المالية المشتقة والتي تسجل بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للسعر تمثل المبلغ الذي يمكن مبادلة أي أصل أو سداد أي التزام به بين طرفين راغبين وملمين بتفاصيل المعاملة على أسس تجارية أو في حال غيابه، أفضل سوق يمكن للمجموعة دخوله في ذلك اليوم. القيمة العادلة للإلتزامات تعكس خطر عدم الأداء.

إن أساس التسجيل بالقيم العادلة هو التسليم أن فرضية استمرارية المنشأة التجارية قائمة دون أن يكون هناك نية أو حاجة للتصفية، أو الدخول في عمليات ذات بنود سلبية.

تم تصنيف كل الموجودات المالية البالغة ٣٣٢,١٨٦ دينار بحريني (٢٠١٧: ٣٠٨,٠٩٢ دينار بحريني) تحت "القروض والذمم المدينة" وتم قياسهم بالقيمة المطفأة. كل المطلوبات المالية بقيمة ٢٤١,٣٠٧ دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٣١,٧١٨ دينار بحريني).

تم قياسهم بالقيمة المطفأة فيماعد المشتقات التي تم قياسها بالقيمة العادلة وتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي التالي والذي يعكس أهمية الأدوات المستخدمة في عملية القياس.

المستوى ١: الأسعار المسعرة (غير المعدلة) في سوق نشط للأصول والمطلوبات المماثلة.

المستوى ٢: تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة مثل الأسعار أو غير مباشرة مستمدة من الأسعار. وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة لأدوات مماثلة. الأسعار المسعرة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاط أو أساليب تقييم أخرى، حيث جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى ٣: تقنيات باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها وتتكون هذه الفئة على أدوات تم استخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات لا يمكن رصدها.

أ) الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للمشتقات غير المتداولة، على أساس المبالغ التي سوف تستلمها المجموعة أو يتم دفعها لإنهاء العقد في تاريخ المركز المالي مع مراعاة ظروف السوق الحالية والجدارية الائتمانية الحالية للأطراف المقابلة. إن تعرض المجموعة للمشتقات، وكانت القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ هي ١,٣٦٦ دينار بحريني (٢٠١٧: ١,١٨٢ دينار بحريني) يصنف تحت المستوى ٢ من التسلسل الهرمي.

ب) الموجودات والمطلوبات المالية الغير مقاسة بالقيمة العادلة

يحدد الجدول في الصفحة المقابلة القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة ويحللها من مستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التي يتم تصنيفها في كل قياس للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٨. القيمة العادلة (يتبع)

٢٠١٨	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
قروض وسلفيات مقدمة للعملاء	-	-	٣١٤,٨٠٣	٣١٤,٨٠٣	٣١٤,٨٠٣
قروض بنكية لأجل	-	٢٠٤,٢٩٢	-	٢٠٤,٢٩٢	٢٠٤,٢٩٢
سندات صادرة	-	١٩,٩٦٤	-	١٩,٩٦٤	١٩,٩٦٤
٢٠١٧	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
قروض وسلفيات مقدمة للعملاء	-	-	٢٩٤,٧١٨	٢٩٤,٧١٨	٢٩٤,٧١٨
قروض بنكية لأجل	-	١٧٧,٧٠٣	-	١٧٧,٧٠٣	١٧٧,٧٠٣
سندات صادرة	-	٣٩,٩٠٠	-	٣٩,٩٠٠	٣٩,٩٠٠

بالنسبة للقروض والسلفيات المقدمة للعملاء، فإن متوسط سعر الفائدة على محفظة القروض يتماشى مع أسعار السوق الحالية للتسهيلات المماثلة، وبالتالي بعد النظر في التعديلات لمخاطر الدفع المسبق وتكاليف الانخفاض في القيمة من المتوقع أن القيمة الدفترية لن تكون مختلفة جوهرياً عن القيمة العادلة لهذه الأصول.

القيمة العادلة للقروض والسندات الصادرة تساوي تقريباً القيمة الدفترية لها لأنها ترتبط بمعدلات فائدة عامة. القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى تقارب قيمها الدفترية وذلك لكونها قصيرة الأجل.

ج) الأصول غير المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة والتي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها

القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تم احتسابها على أساس التقييم في التواريخ السابقة. تم تحديد القيمة العادلة على أساس نهج السوق الذي يعكس أسعار المعاملات الحديثة لعقارات مماثلة. لم يكن هناك أي تغيير في أسلوب التقييم خلال العام.

تفاصيل الاستثمارات العقارية للمجموعة ومعلومات حول التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ هي كما يلي:

٢٠١٨	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
عقارات استثمارية	-	٩,٣٣٤	-	٩,٣٣٤	٦,٧٥٧
٢٠١٧	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
عقارات استثمارية	-	٨,٦٣٨	-	٨,٦٣٨	٦,٩٣٩

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٩. قروض وسلفيات مقدمة للعملاء

(أ) الأصول المالية بالمراحل

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
٣٠٥,٥١٨ (١٠,٨٠٠)	٣٣٢,٦٣٣ (١٧,٨٣٠)	٢٣,٩٣٦ (١١,٠٠٦)	١٧,١١٧ (٣,٧٠٨)	٢٩١,٥٨٠ (٣,١١٦)	إجمالي القروض ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
٢٩٤,٧١٨	٣١٤,٨٠٣	١٢,٩٣٠	١٣,٤٠٩	٢٨٨,٤٦٤	صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء
١ يناير ٢٠١٨ (معدلة)					
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى		
٣٠٥,٥١٨ (١٦,٢٠١)	٢١,٠٨٧ (٩,٦٤٦)	١١,٨٤٥ (٣,٤١٩)	٢٧٢,٥٨٦ (٣,١٣٦)		إجمالي القروض ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
٢٨٩,٣١٧	١١,٤٤١	٨,٤٢٦	٢٦٩,٤٥٠		صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء

(ب) الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة

المجموع	المرحلة الثالثة مقيمة بشكل خاص	المرحلة الثالثة مقيمة اجماليا	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
١٦,٢٠١	٤٦٠	٩,١٨٦	٣,٤١٩	٣,١٣٦	خسائر الائتمان المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠١٨ (معدلة)
-	-	(٥٧)	(٤٧)	١٠٤	المحول الى المرحلة الأولى
-	-	(٦٤)	٥٦٩	(٥٠٥)	المحول الى المرحلة الثانية
-	-	٣,٨٢٤	(٨٥١)	(٢,٩٧٣)	المحول الى المرحلة الثالثة
٥,٤٨٠	٥٦٣	٩٤٥	٦١٨	٣,٣٥٤	المحتسب للسنة
(٢,٨٥١)	(٥٦)	(٣,٧٩٥)	-	-	قروض تم شطبها
١٧,٨٣٠	٩٦٧	١٠,٠٣٩	٣,٧٠٨	٣,١١٦	خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

تتراوح متوسط أسعار الفائدة الفعلية للقروض والبطاقات الائتمانية ١١,٦٦٪ سنوياً (٢٠١٧: ١١,٦٨٪ سنوياً).

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

١٠. الذمم التجارية المدينة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٧,٧٠٠ (٥٨٩)	١٠,٢٥٩ (١,٣٨٠)	ذمم تجارية مدينة ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
٧,١١١	٨,٨٧٩	

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة
٤٩٤	٥٨٩	الرصيد كما في بداية السنة
-	٨٤٩	أثر تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٨ (إيضاح رقم ٣)
٤٩٤	١,٤٣٨	الرصيد المعدل كما في ١ يناير ٢٠١٨
٩٥	٧٧	المحتسب للسنة
-	(٨٧)	العكس خلال السنة
-	(٤٨)	الشطب خلال السنة
٥٨٩	١,٣٨٠	الرصيد كما في نهاية السنة

١١. المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١٣,٤٢٧	١٠,٣٠٣	مخزون السيارات
٣,٨٥٥	٤,٥٩٧	- السيارات
١٢,٧٣٩	٨,٥١٠	- قطع الغيار
٣٠,٠٢١ (٣٠٥)	٢٣,٤١٠ (٥٦٨)	مخزون الأراضي والبناء
		مخصص السيارات وقطع الغيار
٢٩,٧١٦	٢٢,٨٤٢	

٢٠١٧	٢٠١٨	حركة المخصصات (للسيارات وقطع الغيار)
٣٥٠	٣٠٥	كما في ١ يناير
٥٠	٣٢٠	صافي المحمل للسنة
(٩٥)	(٥٧)	المستعمل
٣٠٥	٥٦٨	في ٣١ ديسمبر

يشمل مخزون الأراضي والبناء قطع أراضي ومبنى سكني قيد الإنشاء لغرض بيع الشقق بمجرد الانتهاء منها. وقد تم تصنيف الأراضي التي لم يتم بيعها كمخزون قيم بسعر التكلفة أو القيمة التي يمكن تحقيقها أيهما أقل.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

١٢. عقارات استثمارية

٢٠١٧	٢٠١٨	التكلفة
٧,٨٣٠ ٢٢٦ -	٨,٠٥٦ ٦٦٩ (٦٣١)	كما في ١ يناير الاضافة خلال السنة المحول من المخزون
٨,٠٥٦	٨,٠٩٤	في ٣١ ديسمبر
٧٧٦ ٣٤١	١,١١٧ ٢٢٠	الإستهلاك المتراكم كما في ١ يناير استهلاك السنة
١,١١٧	١,٣٣٧	كما في ٣١ ديسمبر
٦,٩٣٩	٦,٧٥٧	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كانت ٩,٣٢٤ دينار بحريني والتي تم ثمينها من قبل مقيم عقارات مستقل مع المؤهلات والخبرات المناسبة.

١٣. عقارات ومعدات

المجموع ٢٠١٧	المجموع ٢٠١٨	قيد الانشاء	السيارات	الأثاث والمعدات والتركيبات	الأراضي والمباني
٣٩,٩٤٢ ٣,٩٩٥ (٨٧٢) -	٤١,٦٩٢ ٣,١٤٥ - ٢,١٩٧ (١,٩٧٥)	٣٥٠ ١,٣٢٤ (٤٧٦) -	٦,٠٦٥ ١,١٤٥ - ٢,١٩٧ (١,٢٥٩)	٨,٤٢٢ ٦٥٥ ٤٥٤ -	٢٦,٨٥٥ ٢١ ٢٢ -
(١,٣٧٣)	(١,٩٧٥)	-	(١,٢٥٩)	(٣)	(٧١٣)
٤١,٦٩٢	٤٥,٠٥٩	١,١٩٨	٤,١٤٨	٩,٥٢٨	٢٦,١٨٥
١٥,٥١٨ ٢,٨٥٢ (١,٤٩١) (٥٣٠)	١٦,٣٤٩ ٢,٥٧٣ - (١,٢٣٧)	- - - -	١,٢٧٨ ١,٢٩١ - (٥١١)	٦,٦١٨ ٧٧٥ - (٣)	٨,٤٥٣ ٥٠٧ - (٧١٣)
١٦,٣٤٩	١٧,٦٩٥	-	٢,٠٥٨	٧,٣٩٠	٨,٢٤٧
٢٥,٣٤٣	٢٧,٣٦٤	١,١٩٨	٦,٠٩٠	٢,١٣٨	١٧,٩٣٨
٢٥,٣٤٣	-	٣٥٠	٤,٧٨٧	١,٨٠٤	١٨,٤٠٢

تكلفة الأصول الثابتة المستهلكة بالكامل ولكن مازالت تستخدم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كانت ٧,٦١٤ دينار بحريني (٢٠١٧: ٦,٦٠٢ دينار بحريني).

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

١٤. قروض بنكية لأجل

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٣٣,٢٩٣	٥٣,٠٩٦	قروض تستحق خلال سنة واحدة
١٤٤,٤١٠	١٥١,١٩٦	قروض تستحق بعد سنة واحدة
١٧٧,٧٠٣	٢٠٤,٢٩٢	

ترتبط القروض لأجل بمعدلات فائدة عائمة وخاضعة للتغيير بصورة ربع سنوية أو نصف سنوية. كان المعدل الفعلي على القروض لأجل متضمناً تأثير عقود مبادلة أسعار الفائدة إيضاح رقم (٥) كانت ٥,٤٪ سنوياً (٢٠١٧: ٤,٩٪)

١٥. سندات دين صادرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٣٩,٩٨١	١٩,٩٨١	القيمة الاسمية
(٨١)	(١٧)	ناقصاً : مصاريف إصدار غير مطفأة
٣٩,٩٠٠	١٩,٩٦٤	
٢٠١٧	٢٠١٨	الحركة في سندات الدين خلال السنة
٣٩,٩٨١	٣٩,٩٨١	في ١ يناير
-	(٢٠,٠٠٠)	مضافاً : سندات تم إصدارها خلال السنة
٣٩,٩٨١	١٩,٩٨١	في ٣١ ديسمبر

في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣ ، قامت الشركة بإصدار ٢٠٠,٠٠٠ سندات بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ دينار بحريني. الشروط الاساسية للسندات الصادرة كالتالي:

الفترة:	خمس سنوات
معدل الفائدة:	٢,٥٪ فوق بايبور الثلاثة أشهر للودائع بالدينار البحريني. تدفع الفائدة نهاية كل ثلاث شهور من تاريخ الاصدار.
الضمان:	غير مضمونة
تاريخ الاستحقاق:	٢٦ ديسمبر ٢٠١٨

في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ ، قامت الشركة بإصدار ١٠٦ سندات بقيمة اسمية تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١٨٨,٥٠٠ دينار بحريني). الشروط الاساسية للسندات كالتالي:

الفترة:	خمس سنوات
معدل الفائدة:	٣,٢٪ فوق لايبور ٦ شهور. تدفع الفائدة نهاية كل ستة أشهر من تاريخ الاصدار.
الضمان:	غير مضمونة
تاريخ الاستحقاق:	١٤ أكتوبر ٢٠١٩

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

١٦. رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (٢٠١٧): ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ فلس للسهم
٢٠١٧	٢٠١٨	أسهم مصدرة ومدفوعة بالكامل
		١٦٣,٣٥٠,٠٠٠ (٢٠١٧): ١٦٣,٣٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ فلس للسهم في ١ يناير
١٦,٣٣٥	١٦,٣٣٥	في ٣١ ديسمبر
١٦,٣٣٥	١٦,٣٣٥	أسهم خزينة ٢,٢٠٦,٨٩١ سهم (٢٠١٧): ٢,٢٠٦,٨٩١ سهم
٥٩٩	٥٩٩	

يجوز للشركة بموجب عقد التأسيس شراء أسهم خزينة من أسهم الشركة الصادرة بنسبة ١٠٪.

معلومات إضافية عن توزيع الأسهم

أ. أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم المملوكة والتي يمتلكون فيها حصة بنسبة ٥٪ أو أكثر من الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
البحرين	٥٠,٥٣٢,٠٣٣	٣٠,٩٣٪
البحرين	٣٧,٦١٨,٦٩١	٢٣,٠٣٪
البحرين	١٨,٣٢٨,٦٢٠	١١,٢٢٪

*أسهم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تمثل الأسهم المملوكة للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (التأمينات) وصندوق التقاعد (التقاعد).

ب. تدرج جميع أسهم الشركة تحت فئة واحدة، وجميع المساهمين متساوين في حقوق التصويت. من إجمالي عدد المساهمين ، ٩٨ ٪ من المواطنين أو من الشركات البحرينية و ٢٪ من جنسيات أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

١٦. رأس المال (يتبع)

١. جدول توزيع الأسهم حسب عدد المساهمين ونسبة تملكهم كما يلي :

الفئة *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم الصادرة
أقل من ١%	٤٠,٧٣٧,٢٤٣	١,٢٥٠	%٢٤,٩٤
١% إلى أقل من ٥%**	١٦,١٤٣,٤١٣	٥	%٩,٨٨
٥% إلى أقل من ١٠%	-	-	-
١٠% إلى أقل من ٢٠%	١٨,٣٢٨,٦٢٠	١	%١١,٢٢
٢٠% إلى أقل من ٥٠%	٨٨,١٥٠,٧٢٤	٢	%٥٣,٩٦
المجموع	١٦٣,٣٥٠,٠٠٠	١,٢٥٨	%١٠٠,٠٠

* تبين كنسبة من الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل من قبل المساهمين
** تتضمن ٢,٢٠٦,٨٩١ أسهم خزينة

١٧. عائدات المركبات

٢٠١٧	٢٠١٨	
٥٠,٤٥٩	٥٣,٦٢١	بيع السيارات وملحقاتها
٥,٤٦١	٥,٢٧٦	تصليح السيارات وخدمات ما بعد البيع
١,١٩٦	١,٥٠٩	دخل تأجير السيارات
٥٧,١١٦	٦٠,٤٠٦	

١٨. إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠١٧	٢٠١٨	
٩,٤٨٩	١٠,٥٦٠	رسوم إدارة القروض وغيرها من الرسوم المتعلقة بالبطاقات الائتمانية
١,١٢٤	١,٤٥٦	دخل عمولات التأمين
١٠,٦١٣	١٢,٠١٦	

١٩. أرباح من بيع مخزون الأراضي

٢٠١٧	٢٠١٨	
٥,٩٣٥	٦,٥٥٤	مبيعات الأراضي
(٤,٧٨٤)	(٥,٦٤٥)	تكلفة المبيعات
١,١٥١	٩٠٩	أرباح من بيع مخزون الأراضي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠. إيرادات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
٦١٦	٥١٧	حواجز من موردي المركبات
٣٦٧	٢٢٥	إيرادات أخرى
٩٨٣	٨٢٦	

٢١. مصروفات تشغيلية أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
٦,٤٧٥	٧,٢٤٠	مصروفات إدارية وعمومية
٢,٢٥٩	١,٧٣٣	الاستهلاك
١,٨٦٥	٢,٠٤٧	مصروفات بيع وترويج
٥١	٣٢٠	مخصص انخفاض قيمة المخزون
٣١٦	٢١٧	مصروفات تمويل المركبات
١٠,٩٦٦	١١,٥٥٧	

٢٢. توزيع الموجودات والمطلوبات

تتركز جميع موجودات ومطلوبات المجموعة داخل البحرين. لا تتركز موجودات ومطلوبات الشركة والشركات التابعة لها في قطاع اقتصادي معين.

٢٣. المعلومات القطاعية

تنقسم المجموعة إلى أربعة قطاعات تشغيلية بناءً على الخدمات وذلك لأغراض إدارية كما يلي:

- تمويل الأفراد : تقديم القروض التمويلية والبطاقات الائتمانية.
- السيارات : شراء وبيع السيارات وقطع الغيار وخدمات ما بعد المبيعات و تاجير السيارات لمدة طويلة وقصيرة.
- العقارات : شراء وبيع الأراضي وتأجير العقارات وتقديم خدمات التثمين.
- التأمين : توفير خدمات وساطة التأمين.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للوحدات على حده وذلك لأغراض صنع القرار وتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع بناءً على الأرباح التشغيلية أو الخسائر والتي في بعض الحالات قد تختلف عن الأرباح التشغيلية في البيانات المالية الموحدة. يتم إجراء العمليات بين القطاعات التشغيلية على أساس تجاري كما لو أنها مع طرف ثالث. لا توجد إيرادات من الصفقات المنعقدة مع عميل واحد أو طرف مقابل تعادل أو تفوق ١٠٪ من مجموع إيرادات المجموعة في ٢٠١٨ أو ٢٠١٧. الجدول الآتي يبين معلومات الإيرادات والربح وبعض الموجودات والمطلوبات المحددة الخاصة بقطاعات المجموعة.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٢٣. المعلومات القطاعية (يتبع)

تمويل الأفراد		السيارات		العقارات		التأمين		المجموع	
٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨
إيراد التشغيل	٣٦,٠٢٩	٣٣,٣٢٨	٧,١٨٩	١,٦٣٥	١,٩٠٢	١,٤٨٨	١,١٢٤	٤٦,٣٤١	٤٢,٧٣٧
إيرادات القطاعات البينية	٥٦	٢٦٥	٤١٤	٦٦	-	١٩٤	١٨٧	٧٣٠	٨٨٤
مصرفات التشغيل	(١٣,٠٥٢)	(١١,٤٢٥)	(٤,٩٩٩)	(٨٦٦)	(١,٠٥٦)	(٨٨٤)	(٧٠١)	(١٩,٨٠١)	(١٧,٦٣٩)
مخصص انخفاض، صافي	(٣,٦٨٣)	(٤,٢٦٠)	٥٩	(١٣٤)	-	(٢٥)	-	(٣,٦٤٩)	(٤,٣٩٤)
الإستردادات	(٤٨٠)	(٤٣٢)	(٤٣)	(٢٠٧)	(٣٩٧)	-	-	(٧٣٠)	(٨٨٤)
مصاريف القطاعات البينية	١٨,٨٧٠	١٧,٤٧٦	٢,٦٢٠	٦٢٨	٤٤٩	٧٧٣	٦١٠	٢٢,٨٩١	٢٠,٧١٤
أرباح السنة									
الموجودات (المطلوبات)									
النقد وأرصدة لدى البنوك	٣,٨٢٢	٣,٥٥٤	١,٢٢٢	١٥	٢٧٣	١١٢	٢٣٧	٥,١٧١	٥,٦٣٧
قروض وسلفيات للعملاء	٣١٤,٨٠٣	٢٩٤,٥٤٥	-	-	-	-	-	٣١٤,٨٠٣	٢٩٤,٧١٨
ذمم تجارية مدينة وأخرى	١١٠	٨	٨,٣٣٢	٤٠	٢٣	٣٩٧	٣٨١	٨,٨٧٩	٧,١١١
أرصدة الشركات التابعة	(٢,٠٩٢)	(٤,٢٢٥)	٢,١٥٥	(٣,٨٩٨)	(٧,٧٣٦)	٣,٨٣٥	٣,٦٠١	-	-
المخزون	-	-	١٤,٣٣٢	٨,٥١٠	١٢,٧٣٩	-	-	٢٢,٨٤٢	٢٩,٧١٦
عقارات استثمارية	-	-	-	٦,٧٥٧	٦,٩٣٩	-	-	٦,٧٥٧	٦,٩٣٩
عقارات ومعدات	٩,٦٦٩	٨,٧٠٢	١٧,٦٩٥	-	-	-	-	٢٧,٣٦٤	٢٥,٣٤٣
أصول أخرى	١,٦١٣	١,٤٢٧	٢,٣٠٠	١,٣٥٣	-	-	٣٩	٥,٢٦٦	٣,٦٠٨
سحوبات على المكشوف	(١٤١)	(٧٣)	-	-	-	-	-	(١٤١)	(٧٣)
ذمم تجارية دائنة وأخرى	(١٣,٧٤٩)	(١١,٢٥٠)	(٦,٤٩٦)	(١٨٨)	(٣٧٧)	(٣٣٤)	(٤٠١)	(٢٠,٧٥٧)	(١٧,٩٨٨)
سندات دين	(١٩,٩٦٤)	(٣٩,٩٠٠)	-	-	-	-	-	(١٩,٩٦٤)	(٣٩,٩٠٠)
قروض لأجل	(١٩٩,٤٧٢)	(١٧٥,٧٧٠)	(٤,٨٢٠)	(١,٩٣٣)	-	-	-	(٢٠٤,٢٩٢)	(١٧٧,٧٠٣)
حقوق الملكية	(٩٤,٥٩٩)	(٨٥,٤٦٨)	(٣٤,٧٢٠)	(١٢,٥٨٩)	(١١,٩٦١)	(٤,٠٢٠)	(٣,٨٥٧)	(١٤٥,٩٢٨)	(١٣٧,٤٠٨)
مصرفات رأسمالية	١,٦٦٥	١,٩٥١	١,٤٨٠	-	-	-	-	٣,١٤٥	٣,٩٩٥
استهلاك العقارات والمعدات	٦٩٧	٦٤٠	١,٨٧٦	-	-	-	-	٢,٥٧٣	٢,٨٥٢

٢٤. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والزميلة

المعاملات التجارية مع الأطراف او الموردين الخاضعين لسيطرة أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة تتم وفقا للشروط التجارية المعتادة.

٢٠١٧	٢٠١٨	
المساهمين الرئيسيين:		
كما في ٣١ ديسمبر		
٣٩,٠٠٥	٣٨,٥٠٥	قروض لأجل
٧١	١٤١	سحوبات على المكشوف
١,٤٦٨	١,٥٦٠	أرصدة البنوك
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
١,٧٠١	٢,١٤٥	فوائد مدفوعة
٢٠١٧	٢٠١٨	
أعضاء مجلس الإدارة والشركات التابعة ذات الصلة:		
كما في ٣١ ديسمبر		
-	١,٣٤٩	ذمم مدينة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
-	٩	إيرادات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٤. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والزميلة (يتبع)

تمت الموافقة على بعض المعاملات من قبل مجلس الإدارة بموجب المادة ١٨٩ (ب) من قانون الشركات التجارية في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ حيث كان لرئيس مجلس الإدارة أو المديرين أو المديرين مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات التي تمت الموافقة عليها من قبل المجلس.

أعضاء الإدارة العليا

المعاملات مع أعضاء الإدارة العليا

أعضاء الإدارة العليا هم الأشخاص الذين لهم الصلاحيات والمسؤوليات للتخطيط والتوجيه ومراقبة أعمال المجموعة. يتألف طاقم الإدارة العليا من أعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والنواب الأوائل للرئيس، والمدراء العامون.

٢٠١٧	٢٠١٨
٢٤	٢٩
كما في ٣١ ديسمبر مستحقات بطاقات الائتمان	
١,٣٠٨	١,٥٢٣
٦٢٥	٧٢٦
٥٩٤	٩٩
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر الرواتب ومنافع الموظفين قصيرة الأجل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماعات بيع اراضي	

لم تسجل خسائر في مخصصات انخفاض الأرصدة المستحقة خلال الفترة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة ولم يتم تخصيص مخصص محدد لخسائر المخصصات للأرصدة مع الأطراف ذات الصلة نهاية العام.

٢٥. تكاليف المنافع التأمينية

بلغت مساهمات المجموعة في الاشتراكات الخاصة بالموظفين البحرينيين سنة ٢٠١٨ مبلغ ٦٤٢ دينار بحريني (٢٠١٧: ٦٠١ دينار بحريني). بلغ مخصص تكاليف المنافع التأمينية المتعلقة بالموظفين الأجانب في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ١,٢٥٢ دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٠٣٩ دينار بحريني) وكان عدد موظفي المجموعة ٨٤٧ موظفاً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٧٩٤).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغت مطلوبات المجموعة المتعلقة بخطة التوفير للموظفين ٢,٢٤٧ دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٧٨٧ دينار بحريني).

٢٦. العائد على السهم

تم احتساب العائد الأساسي على السهم إلى صافي ربح السنة المتاحة للمساهمين على المتوسط الموزون لعدد الأسهم المصدرة خلال السنة بعد استبعاد المتوسط الموزون لأسهم الخزينة كما يلي :

٢٠١٧	٢٠١٨
٢٠,٧١٤	٢٢,٨٩١
١٦١,١٤٣	١٦١,١٤٣
١٢٩ فلس	١٤٢ فلس
ربح السنة المتوسط الموزون لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف) العائد الأساسي على السهم الواحد	

العائد المخفض على السهم الواحد هو نفسه العائد الأساسي على السهم الواحد فالشركة لا تملك أية أدوات مخفضة محتملة وتؤدي إلى تخفيض العائد على السهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. الالتزامات القائمة

كما بتاريخ المركز المالي يوجد لدى المجموعة اعتمادات مفتوحة خلال العمل الاعتيادي ومبالغ غير مستخدمة بلغت ٨,٥٤٨ دينار بحريني (٢٠١٧: ٨,١٩٠ دينار بحريني) وخطوط تسهيلات إئتمانية متاحة للزبائن بمبلغ ٢٧,٦٥١ دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٦,١١٩ دينار بحريني).

٢٨. تسوية الحركة في المطلوبات مقابل التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية:

المطلوبات / (الموجودات) المشتقة المحتفظ بها للتحوط للقروض طويلة الأجل	حقوق الملكية			المطلوبات				
	أرباح مستبقاة	احتياطي	رأس المال / علاوة	مبادلة معدلات الفوائد وعقود صرف العملات الأجنبية المستقبلية المستخدمة للتحوط - المطلوبات	سندات قابلة للتحويل	قروض وسلفيات أخرى	ذمم تجارية دائنة وأخرى	سحوبات بنكية على المكشوف استخدمت لغرض إدارة النقد
المجموع								
٣٧٣,٠٧٢	٦٣,٠١٨	٥٨,٦٥٤	١٥,٧٣٦	٢٤	٣٩,٩٠٠	١٧٧,٧٠٣	١٧,٩٦٤	٧٣
٥٥,٢٨٠	-	-	-	-	-	٥٥,٢٨٠	-	-
(٢٨,٧٧٥)	-	-	-	-	-	(٢٨,٧٧٥)	-	-
(٢٠,٠٠٠)	-	-	-	-	(٢٠,٠٠٠)	-	-	-
(٨,٠٢٠)	-	-	-	-	-	-	(٨,٠٢٠)	-
(٢٤٨)	-	(٢٤٨)	-	-	-	-	-	-
(١,٧٦٣)	-	(٢٤٨)	-	-	(٢٠,٠٠٠)	٣٦,٥٠٥	(٨,٠٢٠)	-
١٨٤	-	١٨٤	-	-	-	-	-	-
٨,٥٨٤	٦,٧٨٤	١,٨٠٠	-	-	-	-	-	-
٢,٨٢٣	-	-	-	(٢٤)	-	-	٢,٨٤٧	-
٨,٠٥٧	-	-	-	-	-	-	٨,٠٥٧	-
٦٨	-	-	-	-	-	-	-	٦٨
١٤٨	-	-	-	-	٦٤	٨٤	-	-
١١,٧٢٩	-	-	-	-	-	-	١١,٧٢٩	-
(١١,٨٢٠)	-	-	-	-	-	-	(١١,٨٢٠)	-
١١,٠٠٥	-	-	-	(٢٤)	٦٤	٨٤	١٠,٨١٣	٦٨
٨,٧٦٨	٦,٧٨٤	١,٩٨٤	-	-	-	-	-	-
٣٩١,٠٨٢	٦٩,٨٠٢	٦٠,٣٩٠	١٥,٧٣٦	-	١٩,٩٦٤	٢٠٤,٢٩٢	٢٠,٧٥٧	١٤١

٢٩. التخصيصات المقترحة

اقترح اعضاء مجلس الادارة التخصيصات التالية لعام ٢٠١٨. تخضع هذه التخصيصات لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
٨,٠٥٧	٧,٢٥١	أرباح مقترح توزيعها على المساهمين
-	٤,٠٨٤	أسهم منحة (بواقع سهم لكل ٤ أسهم)
٣٠٠	٣٠٠	التبرعات
١,٥٠٠	١,٥٠٠	الاحتياطي العام
-	١,٥٠٠	الاحتياطي القانوني
٩,٨٥٧	١٤,٦٣٥	

٣٠. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة المماثلة كلما دعت الضرورة لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إن إعادة التصنيف لم تؤثر على الأرباح المعلنة سابقاً أو حقوق المساهمين.